إبدالُ المضاعَفِ في اللغة العربيّةِ "الظواهرُ والعللُ"

الدكتور حمدي الجبالي
كلية الآداب - جامعة النجاح الوطنيّة

الملخّص

لَما كانَ توالي الأمثالِ في اللغةِ العربيّةِ ثقيلاً في النطقِ عَسِراً على الألسنةِ، سَعَتِ اللغةُ العربيّةُ للتخلُّص منهُ، ونوّعتْ في طرائقِ ذلكَ، وكانَ مِنها أنْ أبدلتْ بعضَها إلى حرفٍ آخرَ صحيح ومعتلٍّ؛ ليخِفَّ اللفظُ, ويَيْسَرَ نطقُهُ, ولما كانَ لا يتحصّلُ من ظواهرِ الإبدالِ مُرادٌ مُستوعِبٌ وافٍ؛ لكونِها مُشتتة في المظانِّ اللغويّةِ؛ لما كانَ الأمرُ كذلكَ حاولتْ هذه الدراسةُ عرضَ هذهِ الظواهرِ وجلاءَها.

ولم أكتفِ بتتبُّع تلكُم الظواهرِ أو حصرِها, وإنّما, حاولتُ - ما أمكنَ - الوقوفَ على عِلَلِها, ومُسبّباتِها, ومَقاصدِ العربِ منها, وتِبيانِ مواقفِ أهلِ العربيّةِ مِن ذلكَ كُلّهِ.

تاريخ تسلم البحث: *2004/6/18* **تاريخ قبول البحث:** *2005/2/8*

Substituting the Reduplicated (Letters) in Arabic "Phenomena and Causes"

Abstract

Arabic endeavored to get rid of successive similar letters, due to the fact that they are difficult to pronounce, using multifarious ways; one of which was to substitute some of them for either a consonant or a vowel so as to soften and ease their pronunciation. Substitution phenomena do not generate adequate resort due to its divergent localities in Arabic. Because of all of this, this study attempts to manifest these phenomena.

Not only did I pursue and encompass those phenomena, but I also tried, as much as I could, to bring out its causes, display Arab intention of using them and demonstrate Arab linguists' attitudes towards all of this.

مدخل:

وَقفَ علماءُ العربيّةِ القدماءُ على ظاهرةِ الإبدالِ في اللغةِ العربيّةِ, وأقرُّوا بوجودِها, وسلّمُوا بذلكَ, وجعلُوها مِن سُنَنِ العربِ, قالَ ابنُ فارسٍ: "مِن سُنَنِ العربِ إبدالُ الحروفِ, وإقامةُ بعضِها مكانَ بعضٍ"[1]. كما ألّفُوا فيها, وأفردُوا لها المُصنّفاتِ, ومن هؤلاءِ ابنُ السّكّيتِ, وأبو الطّيبِ اللغويُّ, والزّجّاجيُّ, وآخرونَ, ويَنْضافُ إلى ذلكَ تلكم الأبحاثُ والأبوابُ, التي تضمّنتها كتبُ النحوِ والصرفِ واللغةِ, إذ لا يكادُ كتابٌ يخلو من الإشارةِ إلى هذه الظاهرةِ.

كما أشارَ إليها المحدثونَ إشاراتٍ متفرّقةً تخدمُ مَقاصِدَهم في أبحاثِهم اللغويّةِ. مِن هؤلاءِ الدكتور إبراهيم أنيس في كتبهِ (في اللهجاتِ العربيةِ) و (الأصوات اللغوية) و (من أسرار اللغة), والدكتور رمضان عبد التوّاب في كتابهِ (التطوّر اللغويّ), ومقالةٍ له عنوانُها " التغييرات التاريخيّة والتركيبيّة للأصوات"[2], وقد جعلها ضمن موضوعاتِ كتابهِ السابق, والدكتور أحمد مختار عمر في كتابهِ (دراسة الصوت اللغوي), وغيرُهم كثيرٌ.

وغيرُ شكٍّ أنَّ ظاهرةَ إبدالِ المُضاعَفِ[3] ، للفِرارِ مِن ثِقلِ اجتماعِ الحروفِ المتماثلةِ كانَتْ حاضرةً في هذهِ المُصنّفاتِ والأبحاثِ, وإنْ كانَ حُضوراً مُتفاوتاً, مِن حيثُ الكمُّ, والمُناقشةُ, والتعليلُ, والتفسيرُ, ولكنّهُ في النهايةِ مُشتّتٌ وغيرُ وافٍ, لا يتحصّلُ منهُ مُرادٌ مُستوعِبٌ لقضايا الظاهرةِ, ومسائلِها, وعِلَلِها, ومواقفِ أهلِ اللغةِ منها, على نحوٍ تكميليٍّ تفصيليٍّ.

لذا آثرتُ التلبُّثَ عندَ هذهِ الظاهرةِ, وحصرِها فيها فقطْ, وحَسبي ذلكَ, قارئاً مِن (لسانِ العربِ) ابتداءً, إذْ ظننْتُ مُرجّحاً, أنّه الكتابُ الواعبُ لمظاهرِ الظاهرةِ؛ ولا عجبَ في ذلكَ, فهو من أوسعِ المعجماتِ شهرةً واستعمالاً, وأغزرِها مادّةً؛ مؤكّداً قِراءاتِي – ما أمكنَنِي – بالبحثِ والتفتيشِ عنها في مَظانِّ كُتبِ اللغةِ؛ لحصرِها وجمعِها على صعيدٍ واحدٍ, ووضعِها بينَ أيدي الباحثينَ.

والتضعيفُ هو أنْ يتكرَّرَ حرفانِ مثلانِ, أو أكثرُ في الكلمةِ. ولما كانَ توالي الأمثالِ في الأبنيةِ مُستنكَراً مَكرُوهاً؛ لأنّهُ يُوجبُ ثِقلاً في النطقِ, سَعَتِ اللغةُ العربيّةُ إلى التخفيفِ مِن هذا الثقلِ, والتخلُّصِ منهِ, ونَوَّعَتْ في طرائقِ ذلكَ, ووُجُوهِهِ[4].

فمِن هذه الوجوهِ الإدغامُ, والتشديدُ علامتُهُ. فمن المعلومِ أنَّ اجتماعَ المثلينِ أخفُّ على ألسنةِ العربِ من إظهارِهما؛ لأنَّ إظهارَهما يُوجبُ ثِقلاً في النطقِ, لكونِهِ

يتطلّبُ مجهوداً عضليّاً كبيراً, والإدغامُ ليسَ كذلكَ, فأدغمُوا فِراراً مِن ثقلِ التضعيفِ؛ لأنَّ اللسانَ ينبُو عن المثلينِ مُدغمينِ مَعاً مرّةً واحدةً[5], فيكونُ أخفَّ عليهم مِن أنْ يُلفظَ بالحرفِ مرّتينِ, إذْ يثقلُ "على اللسانِ أنْ يرفعَهُ ثُمَّ يُعيدهُ في الحالِ إلى موضعِهِ, وهذا شبيهٌ بمشي المُقيّدِ؛ لأنّهُ لا يُزايلُ موضعَهُ"[6].

ومنها الفكُّ, وذلكَ إذا تعذّرَ النطقُ باللفظِ للإدغامِ الذي فيهِ, نحو: شَدَدْتُ. وأمّا ما فُكَّ إدغامُه اضطراراً, أو شُذوذاً, فلا يُقاسُ عليهِ, والإشاراتُ إليهِ في (لسانِ العربِ) كثيرةٌ, تحتاجُ إلى فضلِ بَيانٍ.

ومها الفصلُ أوالزيادةُ, أي الفصلُ بينِ الأمثالِ بزيادةِ حرفٍ يدخلُ بينهُما, يعزلُهما بعضَهما عن بعضٍ فِراراً مِن ثقلِ اجتماعِ الحروفِ المُتماثلةِ وتواليها, قالَ ابنُ منظورٍ: "وقد قالُوا: قراديدُ, فأدخلُوا الياءَ كَراهية التضعيفِ"[7]. وهو موضوعٌ يحتاجُ إلى فضلِ بيانٍ؛ لكثرةِ الإشاراتِ إليهِ.

ومنها الحذفُ, أي حذفُ أحدِ الأمثالِ, كظَلْتُ من ظَلَلْتُ, وحذفِ نونِ الإعرابِ في مثلِ لتخرُجُنَّ, وغيرِ ذلكَ. ولكنَّ الحذفَ عندَهم ليسَ سهلاً كالإبدالِ, ذلكَ أنَّ إبدالَ الحرفِ حرفاً آخرَ أسهلُ عليهم مِن حذفِهِ. وهو موضوعٌ أيضاً يحتاجُ إلى فضلِ بيانٍ؛ لكثرةِ الإشاراتِ إليهِ في (لسانِ العربِ) وغيرِهِ.

ومنها الإبدالُ – موضوعُ هذا البحثِ –, أي إبدالُ أحدِ المثلينِ, أو الأمثالِ حرفاً آخرَ يقومُ مَقامَهُ. وتكادُ تتّفقُ عبارةُ اللغويّينَ في تحديدِ معنى البدلِ في اصطلاحِهِم. قالَ العُكبَريُّ: "معنى البدلِ إقامةُ حرفٍ مَقامَ حرفٍ آخرَ. والغرضُ منهُ التخفيفُ. وموضعُ البدلِ موضعُ المُبدلِ منهُ بخلافِ العِوَضِ, فإنّهُ في غيرِ موضعِ المُعوَّضِ منهُ"[8]. وقالَ الأزهريُّ: الإبدالُ "في الإصطلاحِ جعلُ حرفٍ مكانَ حرفٍ آخرَ مُطلقاً. فخرجَ بقيدِ المكانِ العِوَضُ, فإنّه قد يكونُ في غيرِ مكانِ المُعوَّضِ منه كتاءِ عدةٍ وهمزةِ ابنٍ, وبقيدِ الإطلاقِ القلبُ, فإنّه مختصٌّ بحروفِ العلّةِ"[9].

وعِبارةُ ابنِ منظورٍ في (لسانِ العربِ) عن هذهِ الظاهرةِ لم تكنْ واحدةً, بل كانتْ مُتعدّدةً مُختلفةً. ولكنَّ أكثرَ هذه العباراتِ استعمالاً ودوراناً عندَهُ عبارةُ البدلِ أو الإبدالِ[10], تليها عبارةُ التحويلِ أو المُحوّلِ[11], ثُمَّ عِبارةُ القلبِ[12], ثُمَّ الإخراجُ[13] والفكُّ[14], والعِوَضُ[15], والتّليينُ[16], والتخفيفُ[17], أو نحوُ ذلكَ مّما يُشتقُّ من هذه العباراتِ.

ولا يَعنِي هذا أنَّ ابنَ منظورٍ كانَ يَقتصرُ على واحِدةٍ منها في أثناءِ مُناقشةِ الظّاهرةِ الواحِدةِ, بلْ تَراهُ في أحيانٍ قليلةٍ يَستعمِلُ عبارتينِ اثنتينِ في آنٍ مَعاً كالقَلبِ والإبدالِ[18], والإبدالِ والتخفيفِ[19], كما لا يَعنِي أيضاً أنّه ألزمَ نفسَهُ بذكرِ إحداها دائماً, فقد كانَ يَكتفِي بِمُماثلةِ الظّاهرةِ بنظائِرهما, ممّا هو مَشهورٌ أنّه مِن هذا البابِ, مِن غيرِ أنْ يستعملَ أيَّ عِبارةٍ من العِباراتِ السّابقةِ[20], بلْ كانَ في بَعضِ الأحيانِ يَستغنِي عَن المُماثلةِ بذكرِ الصّيغةِ فقط[21], أو بذكرِ العِلّةِ التي أحالتِ اللفظَ إلى الصورةِ التي هُوَ عَليها[22]. ولا يخفى أنَّ اختلافَ العبارةِ وتنوُّعَها سببُه اختلافُ مصادرِ ابنِ منظورٍ في (اللسان).

ولا شكَّ أنَّ الإبدالَ في اصطلاحِهم أعمُّ من القلبِ[23] ومِن غيرِهِ, كما أنَّه مِن أكثرِ العباراتِ دوراناً في (لسانَ العربِ) كما سلفَ, لذا اختَرنا هذهِ العبارةَ لتكونَ عُنواناً للبحثِ, وإنْ كانَ غيرُها كالقلبِ والتحويلِ دالاً نافعاً في هذا السّياق.

وقد عالَج المحدثُونَ هذه الظاهرةَ تحتَ قانونِ سمّوهُ قانونَ التّخالفِ[24], أو المخالفةِ[25] (Dissimlation), أو المفارقةِ[26], ويعنُونَ بهِ أنْ "يُعمَدَ إلى صوتين مُتماثلين تَماماً في كلمةٍ من الكلماتِ, فيُغَيَّرُ أحدُهما إلى صوتٍ آخرَ يغلبُ أنْ يكونَ مِن أصواتِ العلّةِ, أو من الأصواتِ المُتوسّطةِ, أو المائعةِ وهيَ اللامُ والميمُ والنونُ والرّاء"[27]. وهو نفسُ المعنى الذي أرادَهُ ابنُ منظورٍ من عباراتِهِ السالفةِ.

وقد فَطِنَ القدماءُ إلى أنَّ الأصلَ في تغييرِ الحرفِ إلى حرفٍ آخرَ, أنْ يكونَ بينَ الحرفينِ مُماثلةٌ ومُشابهةٌ. قالَ المُبرِّدُ: "وإنَّما ينبغِي أنْ يَجريَ الحرفُ مَجرَى غيرِهِ إذا أشبهَهُ في علتِهِ"[28]. وقالَ ابنُ جنّي: "فأمّا قولُ تأبّطَ شراً[29]:

كَأنَّمَا حَثْحَثُوا حُصًّا قَوَادِمُهُ أوْ أُمَّ خِشْفٍ بِذِي شثٍّ وَطُبَّاقِ

إنّه أرادَ: حَثّثُوا, فأبدلَ من الثاءِ الوسطى حاءً, فمردودٌ عندَنا, وإنّما ذهبَ إلى هذا البغداديّونَ .... وسألتُ أبا عليٍّ عن فسادِهِ فقالَ: العلّةُ في فسادِهِ أنَّ أصلَ القلبِ في الحروفِ, إنَّما هو فيمَا تَقاربَ منها, وذلكَ الدّالُ والطّاءُ والتّاءُ, والذّالُ والظّاءُ والثّاءُ, والهاءُ والهمزةُ, والميمُ والنونُ, وغيرُ ذلكَ ممّا تَدانتْ مَخارجُهُ. فأمّا الحاءُ فبعيدةٌ من الثّاءِ, وَبينَهما تَفاوُتٌ يَمنعُ مِن قلبِ إحداهما إلى أختِها .... وإنَّما حَثْحَثَ أصلٌ رُباعيٌّ, وحَثّثَ أصلٌ ثلاثيٌّ, وليسَ واحدٌ منهما من لفظِ صاحبِهِ, إلاّ أنَّ حَثْحَثَ مِن مُضاعَفِ الأربَعةِ, وحَثّث مِن مُضاعَفِ الثلاثةِ, فلمّا تَضارَعا بالتضعيفِ الّذي فيهما اشْتَبَهَ على بعضِ الناسِ أمرُهما"[30].

وقد عدَّ بعضُهم ظاهرةَ الإبدالِ أو المخالفة – كما سمّاها– من التطوّراتِ التي تعرضُ في بعضِ الأحيانِ للأصواتِ اللغويةِ, وأنَّ "هذا التطوّرَ هو إحدى نتائج نظريّةِ السُّهولةِ التي نادى بها كثيرٌ من المُحدثينَ, والتي تُشيرُ إلى أنَّ الإنسانَ في نطقِهِ يميلُ إلى تلمُّسِ الأصواتِ السهلةِ التي لا تحتاجُ إلى جُهدٍ عضليٍّ, فيُبدِّلَ مَعَ الأيّامِ بالأصواتِ الصّعبةِ في لُغتِهِ نظائرَها السّهلة"[31]. وجعلهُ آخرونَ من التغييراتِ التركيبيّةِ التي تعتورُ أصواتَ اللغةِ "مِن جهةِ الصّلاتِ التي تربطُ هذه الأصواتِ بعضِها ببعضٍ في كلمةٍ واحدةٍ, وهيَ مشروطةٌ بتجمُّعٍ صوتيٍّ مُعيَّنٍ, وليستْ عامّةً في الصوتِ في كل ظروفِهِ وسياقاتِهِ اللفظيّةِ"[32].

ويرى برجشتراسرُ أنَّ المخالفة في العربيّة قياساً إلى بعضِ اللغاتِ الساميّةِ, وبخاصةٍ الأكديةُ والآراميّةُ؛ من الظواهرِ النادرةِ فيها[33]. ولعلَّ الظواهرَ التي وقفَ عليها هذا البحثُ, وهي جزءٌ يسيرٌ من ظاهرةِ الإبدالِ في اللغةِ العربيّةِ, تدفعُ ندورةَ ذلكَ عن العربيّةِ وتؤكّدَ عكسَ ذلكَ. ويُعزّزُ ذلكَ أيضاً أنَّ بعضَ المحدثينَ جعلَ كراهيةَ التضعيفِ, أو المخالفة خصيصةً مِن خصائصِ اللهجةِ التميميّةِ. قالَ: "وأكبرُ الظنِّ أنَّ المخالفة عندَ تميمٍ مِن خصائصِ اللهجةِ التميميّةِ, فهي تميلُ إلى إدغامِ المثلينِ, فإذا تعذّرَ عمدَتْ إلى المخالفةِ فقلبتِ الثانيَ منها ياءً أو إلى التخلُّصِ مِن أحدِ الصوتينِ, كما في الفعلِ يستحيي, فإنَّ التميميّينَ يقولُونَهُ بياءٍ واحدةٍ يستحي؛ كراهيةَ التضعيفِ"[34].

أما العِللُ التي جعلتِ العربَ تُغيّرُ الصيغة إلى أخرى, وفقَ ما جاءَ في (لسانِ العربِ), فعديدةٌ متنوعةٌ.

منها أنَّ في إبدالِ الصوتِ صوتا آخرَ ضرباً من التوسُّعِ[35] في صيغِ العربيّةِ وأبنيتِها, إذْ يُعدُّ نوعاً مِن توليدِ الصيغِ والعباراتِ, مّما يُثري العربيّة ويُنوِّعُ في أساليبِها وطرائقِ اشتقاقاتِها.

ومنها الفرقُ بينَ بناءٍ وآخرَ, كالتغييرِ الّذي أصابَ بناءَ فِعّالٍ, كدِينارٍ مِن دِنّارٍ؛ للفرقِ بينَ فعال اسماً ومصدراً[36], والتغييرِ الذي أصابَ فَعّلَ فصيّرَها فَعْلَلَ, كخَبْخَبَ من خَبَّبَ وسَغْسَغَ مِن سَغّغَ للفرقِ بينَ فَعلَلَ وفَعّلَ[37]. ويلحقُ الإبدالُ فَعّل كثيراً, لا للفرقِ بينَهُ وبينَ فَعْلَلَ, وإنّما للتخفيفِ كراهيةَ لتوالي الأمثالِ, فيُبدلُ من المثلِ الثالثِ ياءٌ, كربّاهُ تربيةً, ولبّى, ونحو ذلكَ[38].

ومنا التضعيفُ[39], أو أجْلُ التضعيفِ[40], أو كثرةُ التضعيفِ[41], أو كَراهيةُ التضعيفِ[42] أو المثلينِ[43] أو الأمثالِ[44], أو الاستثقالُ[45], استثقالُ التضعيفِ[46], أو ثقلُ

الحرفِ نفسِهِ إضافةً إلى ثِقَلِ التضعيفِ[47], أو استثقالُ الأمثالِ[48], أو توالي الأمثالِ[49], أوكثرتُها[50], أو اجتماعُها[51], أو التخفيفُ[52]. ولا يخفى أنَّ جميعَ هذهِ الألفاظِ يدورُ في فلكٍ واحدٍ, هو أنَّ التضعيفَ ثقيلٌ في كلامِهم مُستكرهُ وقد لا يكونُ وراءَ هذا الإبدالِ أيُّ علّةٍ. قد نقلَ ابنُ منظورٍ عن أبي عليٍّ الفارسيِّ أنَّ الياءَ الثانيةَ في الحَيَيَانِ قُلِبَتْ واواً فصارتِ الحيَوَان لغيرِ علّةٍ, على الرغمِ مِن أنَّ الواوَ أثقلُ من الياءِ[53]. وكونُ الواو أثقلَ من الياءِ قد يكونُ الدافعَ الذي دفعَ أبا عليٍّ الفارسيَّ ليذهبَ إلى أنَّ الياءَ في الحَيَيَانِ قُلبتْ واواً لغيرِ علّة, وذلكَ لأنَّ الهدفَ الأبرزَ عندَهم من هذا الإبدالِ هو الخفةُ, وذلكَ غيرُ مُتحققٍ في إبدالِ الياءِ واواً في الحيوان.

وكانَ ابنُ منظورٍ في كثيرٍ من الاحيانِ يسكتُ عن ذكرِ العلّةِ التي أحالتِ الصيغةَ إلى صيغةٍ أخرى, ويقنَعُ بالإشارةِ إلى اللفظِ الّذي أصابهُ التغييرُ فقط[54].

ومهما يكنْ مِن أمرٍ فمن الأهدافِ البارزةِ التي تسعى العربُ إلى تحقيقِها مِن إبدالِ المُضاعَفِ تخفيفُ النطقِ باختلافِ الحرفين[55]؛ وذلكَ لأنَّ الجمعَ بينَ الأمثالِ[56] في اللغةِ مُظهَرةً من غيرِ إدعامٍ ثقيلٌ عليهم, مكرُوهٌ عندَهم؛ لذلكَ تراهُم يعمدُونَ إلى إبدالِ بعضِها إلى حروفٍ أُخرَ, ليخفَّ اللفظُ عليهم, فيَيْسرَ النّطقُ؛ لأنَّ اختلافَ الحروفِ أخفُّ عليهم من تماثُلِها. قالَ سيبويهِ: "اعلمْ أنَّ التضعِيفَ يَثقُلُ على ألسِنتِهم, وأنَّ اختلافَ الحروفِ أخفُّ عَليهم مِن أنْ يكونَ مِن موضِعٍ واحدٍ. ألا ترى أنّهم لم يّجيئُوا بشيءٍ من الثلاثةِعلى مثالِ الخمسةِ, نحو: ضَرَبَّب, ولم يجيءْ فَعَلَّلٌ, ولا فعُلّلٌ إلاّ قليلاً, ولم يَبْنُهُنَّ على فُعَاللَ كراهيةَ التضعيفِ؛ وذلكَ لأنَّهُ يَثقُلُ عليهم أنْ يَستعْملُوا ألسنَتَهم مِن موضعٍ واحدٍ, ثُمَّ يَعُودُوا لهُ[57]".

ووجهُ ثِقَلِ الجمعِ بينَ الامثالِ مِن غيرِ إدغامٍ - وَفْقَ رؤيةِ سيبويهِ- يمكنُ في النُّطقِ, ذلكَ أنَّ النطقَ بالامثالِ يتطلّبُ مجهوداً عضلياً كبيراً, فتعمدُ العربُ إلى إبدالِ أحدِها إلى حرفٍ آخرَ, فيكونُ النطقُ بالحرفِ مبدلاً أخفَّ عليهم مِن أنْ يُلفظَ بالحرفِ مرتّين. وقولُ سيبويهِ: "وذلكَ لأنَّهُ يَثقُلُ عليهم أنْ يَستعْملُوا ألسنَتَهم مِن موضعٍ واحدٍ, ثُمَّ يَعُودُوا له" أصلٌ لآراءِ كثيرينَ مِن المحدثينَ, منهم فندريس[58], وإبراهيم أنيس[59], ورمضان عبد التوّاب[60].

وذهبَ المستشرقُ برجشتراسرُ إلى أنَّ العلّةَ في التخالفِ: "نفسيّةٌ محضةٌ, نظيرُهُ الخطأُ في النُّطقِ, فإنّا نرى أنَّ النّاس كثيراً ما يُخطِئونَ في النُّطقِ, ويَلفظُونَ بشيءٍ غيرِ الّذي أرادُوهُ, وأكثرُ ما يَكونُ هذا إذا تتابَعَتْ حروفٌ شبيهٌ بعضُها ببعضٍ؛ لأنَّ النفسَ يُوجدُ بها - قبلَ النطقِ بكلمةٍ - تصوّراتُ الحركاتِ اللازمةِ

على ترتيبها, ويصعُبُ عليهَا إعادةُ تصوُّرِ بعينه, بعدَ حصولِهِ بمدَةٍ قصيرةٍ, ومن هُنا ينشأُ الخطأُ, إذا أسرعَ الإنسانُ في نطق جملةٍ محتويةٍ على كلماتٍ, تتكرّرُ وتتابعُ فيها حروفٌ متشابهةٌ. وكثيراً ما يتسامرُ الصّبيانُ بالتّسابُق إلى نُطق أمثالِ هذه الجملِ بسُرعةٍ, وبدون خطأٍ"[61], وذلكَ مثلُ: "خيط حرير على حيط خليل", ومثل: خميس خبز خمس خبزات"!

وليسَ التضعيفُ بمكروهٍ عندَهم مُطلقاً, فقد جمعُوا بينَ ثلاثةِ أمثالٍ مُصحّحةٍ, نحو: تَصبَّبْتُ عَرقا, وبينَ أربعةٍ نحو: رَدَدَّدٌ على مثالِ فرزدق, بل جمعُوا أيضاً بينَ أربع ياءاتٍ, نحو: عَدِيِّيٌّ في النسبةِ إلى عَدِيٍّ[62], وكرهوا الثلاثَ في نحوِ حنيفيٍّ, والاربعَ وبينَها حرفٌ, فحذفُوا الثانية منها, كقولِهم في النسبةِ إلى أُسَيِّدٍ: أُسَيْدِيٌّ, وفوقَ هذا كلّهُ نراهمْ قد جمعُوا بينَ ياءاتٍ خمسٍ, مفصولاً بينَها بالحرفِ, كقولِهم في النسبةِ إلى مُهَيِّمٍ: مُهَيْمِيٌّ[63], كما أنّهم, في بعضِ اللهجاتِ, وهي المُسمّاةُ بالعجعجةِ, أبدلُوا بالمُضاعفِ مُضاعفاً آخرَ, كقولِهم في علي: علِجٌّ, وفي الأيَّلِ: الأجَلُّ[64], وأبدلُوا مِن حرفِ العلةِ المحذوفِ تخفيفاً تشديدَ ما قبلهُ, كقولِهم في أبٍ وأخ: أبٌّ وأخٌّ[65].

ولجأتِ العربُ إلى إبدالِ المُضاعفِ كلّما تعذّرَ الإدغامُ. ومِن أبرزِ مواضعِ ذلكَ الثلاثيُّ المزيدُ فيهِ، يجتمِعُ فيهِ مِثلان، ولا يمكِنُ الإدغامُ لسكونِ الثاني، نحو: أملَلْتُ، أو الثلاثيُّ المزيدُ فيهِ، يجتمِعُ فيهِ ثلاثةُ أمثالٍ، الأوّلُ مدغمٌ في الثاني، فلا يمكِنُ الإدغامُ في الثالثِ، نحو:قصَّيتُ . وفي مثلِ هذينِ النوعين ليسَ هناكَ من طريقٍ إلى الإدغام، فيفرُّونَ إلى قلبِ الثاني حرفاً آخرَ. وأمّا إذا كانَ الثلاثيُّ مجرَّداً، فلا يقلبُ الثاني، نحو: مدَدْتُ.

ومنها أيضاً أنْ يقعَ المثلان في أولِ الكلمةِ، فيُكرَهُ ذلكَ، ولا يُمكنُ الإدغامُ لتخفيفِ التضعيفِ؛ لأنَّ المثلَ الأوّلَ متحرّكٌ،والمُدغمُ الأوّلَ يجبُ أنْ يكونَ ساكناً، وذلكَ ممتنعٌ فيهِ، نحو: وَوَاصلُ جمعُ واصلةٍ، فتصيرُ أواصلَ.

ولِحِرْصِهم على تَخفيفِ المُضاعَفِ كَراهية للتّضعيفِ دفعَهم أحياناً إلى المُبالغةِ في ذلكَ حتّى في الصوتين المُدغَمين، كقولِهم في أمّا وإمّا: وإيَما وإيما، وكقولِهم في لا وربِّكَ: لا ورَبْيكَ، وقولِهم في اتّصلَ: ايتصل وأشباهِ ذلكَ مّما أُدغمَ أصلاً للتخفيفِ.

وليسَ الإبدالُ في المضاعفِ مَخصوصاً بالأمثالِ تَتَوالى، بل يقعُ أيضاً في غيرِ المُتواليةِ إنْ كانَ حاجزٌ حجزَ بينَها[66]، كما أنّهُ ليسَ مخصوصاً بالمثلِ الأوّلِ دونَ

الثاني، أو الثالثِ دونَ الأوسطِ مثلاً، وإنّما يُصيبُها جميعاً، فيقعُ في ألفاظٍ على المثالِ الأولِ كدينارٍ من دِنّارٍ, وفي أخرى على الثاني كأمليتُ مِن أمللتُ، وفي ثالثةٍعلى الأوسطِ كحَثْحَثُوا مِن حَثَّثُوا، وفي رابعةٍعلى الثالثِ كتظنَّيْتُ مِن تَظَنَّنتُ.

ويُستدلُّ على إبدالِ المُضاعَفِ بأمورٍ يُعرَفُ بها أصلُ اللفظِ، منها كثرةُ الاستعمالِ[67], والجمعُ والتصغيرُ[68]، وبعضُ تصاريفِ الكلمةِ, وأما إذا لم يَتغيّرْ تصريفُ الكلمةِ، وَفقَ أحدِ الأمورِ السابقةِ، فإنَّ بعضَ اللغويّينَ ركَنَ إلى مثلِ ذلكَ لنَفي أنْ تكونَ الصيغةُ من بابِ إبدالِ التضعيفِ، إذ لو كانتْ كذلكَ لعادَ الحرفُ المُبدلُ إلى أصلِهِ، فثبتَ بذلكَ عندَهم أنَّ الصيغتينِ مختلفتانِ، وليسَ بناؤُهما واحداً[69].

وبعضُ ما أصابَهُ الأبدالُ مُختلفٌ فيهِ، نصَّ على ذلكَ ابنُ منظورٍ كثيراً. فهو من بابِ إبدالِ المُضاعَفِ عندَ بعضِهِم، وإحدَى الصيغتينِ أصلٌ للأُخرى وفرعٌ عليها، وأصلُ اللفظينِ واحدٌ، وعندَ آخرينَ ليسَ منهُ، والصيغتانِ أصلانِ مُستقلانِ، أحدُهما ثلاثيٌّ والآخرُ رباعيٌّ، مثل: حَثْحَثَ، وصَرْصَرَ، وبَثْبَثَ، وكَبْكَبَ، فهذه الألفاظُ وما شابَهَها الأصلُ فيها عندَ بعضِهِم حَثَّثَ وصَرَّرَ وبَثَّثَ وكَبَّبَ على وزنِ فعَّلَ، ثمَّ أُبدِلَ فيها المِثلُ الأوسطُ حرفاً يُماثِلُ الفاءَ؛ للفرقِ بينَ فعَّلَ وفعْلَلَ، وعندَ آخرينَ لا إبدالَ فيها، والصيغتانِ مِن بناءينِ مختلفينِ[70]. وقالَ ابنُ منظورٍ في إصلِ الحيوانِ: "وأصلُه حَيَيَانٌ، فقلبتِ الياءُ، التي هيَ لامٌ واواً، استكراهاً لتوالي الياءينِ... هذا مذهبُ الخليلِ وسيبويهِ. وذهبُ أبو عثمانِ المازنيُّ إلى أن الحَيَوانَ غيرُ مُبدلِ الواوُ، وأنَّ الواوَ فيهِ أصلٌ"[71].

بل إنَّ ابنَ منظورٍ كانَ يعُدُّ في كثيرِ الأحيانِ بعضَ الصيغِ أثراً مِن آثارِ اختلافِ اللغاتِ، كانَ يُسمي أصحابَها أحياناً[72]، ويَسكُتُ عن ذلكَ أحياناً أُخرى[73].

والألفاظُ التي عرضَ فيها الإبدال يُمكنُ لنا أنْ نُقسِّمَها مِن حيثُ الاستعمالُ ثلاثة أقسامٍ، على خلافٍ بينَ اللغويّينَ في ذلكَ.

القسمُ الإولُ ما كانَ الإبدالُ فيهِ واجباً، بمعنَى أنَّ العربَ لم تستعملْهُ في كلامِها إلاّ مُبدلاً. مِن ذلكَ ما اجتمعَ في صدرِهِ واوانِ، وكانتِ الثانيةُ منها متأصّلة الواويّةِ، كالأواقي والاواصلِ جمع واقيةٍ وواصلةٍ، ومنه كلُّ صيغةٍ اجتمعتْ فيها همزتانِ، الأولى مُتحرّكةٌ والثانيةُ ساكنةٌ، ومن الإبدالِ اللازمِ – على رأيٍ – بعضُ تَفَعّلَ مّما أُبدلَ فيهِ ثالثُ الامثالِ ياءً. والاولُ والثاني قياسان باتفاق أهلِ اللغةِ.

والقسم الثاني ما كانَ الإبدالُ فيهِ جائزاً، بمعنى أنَّ استعمالهُ مُبدلاً وغيرَ مبدلٍ عربيٌّ كثير، كالمَضاعفِ الذي اجتمعتْ فيهِ ثلاثةُ أمثالٍ صِحاح، نحو: أمليتُ، وتقصّيتُ، وتفضّيتُ، وتسريّتُ على رأي الجمهور، كسيبويهِ، وابن جنّي الذي ذهبَ إلى أنَّ تغييرَهُ لم يكنْ واجباً، بل جميعُهُ لو شئتَ لصحّحتَهُ[74]. وهذا القسمُ إبدالُهُ شاذٌّ [75]، لا يُقاسُ عليهِ، وتغييرُهُ إنّما كانَ استحساناً[76]، وأنَّ هذا التغييرَ ليسَ موجِباً لِتغييرِ كُلِّ ما اجتمعتْ فيهِ أمثالٌ[77]. وقالَ ابنُ يعيشَ: "قد أبدِلتِ الياءُ مِن حروفٍ صالحةٍ على سبيلِ الشذوذِ، ولا يُقاسُ عليهِ[78].

والقسمُ الثالثُ أُبدلَ إبدالاً شاذاً، بمعنى أنَّ استعمالَهُ مُبدلاً قليلٌ نادرٌ، والأصلُ أنْ يُستعمَلَ غيرَ مُبدلٍ كقولِهم: لا ورَبْيكَ، وأيما، وإيما. وهذا القسمُ أيضاً لا يُقاسُ عليهِ.

وأشارَ ابنُ منظورٍ إلى أنَّ الإبدالَ في بعضِ الأحيانِ يُؤثّرُ في بناءِ الصيغةِ، ويغيِّرُهُ مِن بناءٍ إلى آخرَ، لكنّهُ في الوقتِ نفسِهِ أشارَإلى إمكانيةِ الإبدالِ دونَ تغييرٍ، أو إمكانيةِ أنْ تكونَ الكلمتانِ لغتين، فلا إبدالَ ولا تغييرَ. قالَ: "واللَّصْتُ: لُغةٌ في اللّصِّ، أبدلوا من صادهِ تاءً،وغَيَّرُوا بناءِ الكلمةِ لِما حدثَ فيها من البدلِ. وقد قيلَ فيهِ: لِصتٌ فكسرُوا اللامَ فيهِ مَعَ البدلِ"[79].

وقد راعى ابنُ منظورٍ في كثيرٍ من الأحيانِ هذا الإبدالَ في بناءِ المعجمِ، فنجدُ بعضَ الموادِّ مذكوراً في بابينِ نحو: اللصتِ في (لصت – لصص)، والطَّستِ في (طست – طسس)، والتَّظنّي في (ظنن – ظني)، والزيرِ في (زرر – زور)، ولبّيتُ في (لبب – لبي)، وربّاهُ في (ربب – ربا)، وتسرّيتُ في (سرر – سري)، وتصدية في (صدد – صدي)، وغيرِ ذلكَ مّما كشفَ عنهُ البحثُ، وأشارَ إلىوُرودِهِ في بابينِ مختلفين. بل إنَّ بعضَ الموادِّ نجدُه في ثلاثةِ أبوابٍ كـ (الدُّرِّيَّةِ) التي نوقشتْ في (ذرأ – ذرر – ذرا)، وكـ (تمنّى) في (متت – متا – مطا).

ولعلَّ في ذلكَ بعضَ دَلالةٍ يُستدلُّ بها على أنَّ حملَ الصيغتينِ، ممّا هو مذكورٌ في موضعينِ أو أكثرَ، بل حملَ مُجملِ الصيغِ التي كانَ فيها إبدالُ إحدِ المثلينِ إلى حرفٍ آخرَ، على أنّهما صيغتانِ مُختلفتانِ، وأنّهما لغتانِ شاعتا في زمانٍ واحدٍ، وليستْ إحداها أصلاً والأخرى فرعاً، وأنَّهما مِن قبيلِ التّرادفِ؛ أولى مِن حَمْلِها على الإبدالِ المُتعمّدِ، المحكومِ بوجودِ علاقةٍ مِن نوعٍ ما بينَ الحرفينِ المُبدلِ والمُبدلِ منهُ. وهذا ما أشارَ إليهِ أبو الطّيّب اللغويُّ، قالَ: "ليسَ المُرادُ بالإبدالِ أنَّ العربَ تتعمّدُ تعويضَ حرفٍ مِن حرفٍ، وإنّما هيَ لُغاتٌ مُختلفةٌ، لِمَعانٍ مُتّفقةٍ

يتقاربُ اللفظان في لُغتينِ لمعنًى واحدٍ، حتّى لا يَختلفانِ إلا في حرفٍ واحدٍ، والدليلُ على ذلكَ أنَّ قبيلةً واحدةً لا تتكلّمُ بكلمةٍ طوراً مهموزةً، وطوراً غيرَ مهموزةٍ، ولا بالصّادِ مرّةً وبالسينِ أخرى ... إنّما يَقولُ هذا قومٌ، وذاكَ آخرونَ"[80].

والحروفُ التي تُبَدلُ إذا تكرّرتْ، ذكَرَ العُكْبَريُّ أنّها جميعُ الحروفِ[81]، واستثنى الأشمونيُّ الألفَ[82]، وهو مدفوعٌ بنحو مهما،إذ الأصلُ فيها عندَ الخليلِ ماما، ثُم أبدلوا الألفَ هاءً كُرهاً للتكرير[83].

وأكثرُ إبدالِ المُضاعفِ يكونُ إلى الياءِ، وهو – كما ذكرنَا– إبدالٌ شاذٌّ، لا يُقاسُ عليهِ، قالَ ابنُ يَعيشَ: " قد أُبدِلتِ الياءُ مِن حروفٍ صالحةٍ على سبيلِ الشذوذِ، ولا يُقاسُ عليهِ[84]، وكذلكَ نصَّ ابنُ الحاجبِ على أنَّ هذا الإبدالَ على غيرِ قياسٍ، ولكنّهُ ذكرَ أنّهُ كثيرٌ في المُضاعَفِ في صيغتي فعلتُ وتفعّلتُ، وما كانَ راجعاً إليهما كاسمِ الفاعلِ والمفعولِ والمصدرِ[85].

والألفاظُ التي أبدلَ مِن مُضاعَفِها قسمان: قسمٌ أُبدِلَ فيهِ المُضاعفُ حرفاً صحيحاً، وآخرُ مُعتلاً.

القسم الأوّلُ – إبدالُ المُضاعفِ حرفاً صحيحاً:

يكونُ هذا الإبدالُ في المثلينِ يجتمعان، أو ثلاثةِ الامثالِ تجتمعُ، فيُبدلُ مِن أحدِها حرفٌ صحيحٌ.

أوّلاً: الإبدالُ من المثلين: وقد يُبدلُ من المثلِ الاول، أو من المثلِ الثاني.

1- إبدالُ أوّلِ المثلين:

مِن ذلكَ أَواصلُ، الأصلُ فيهِ وَوَاصلُ، جمعُ واصلٍ علماً أو واصلة، فأُبدِلَ من الواو الأولى همزةُ؛ كَراهةَ لاجتماعِ المثلين؛ الواوين في أولِ الكلمةِ[86]. ومثلهُ الأواقي، جمعُ واقيةٍ[87]. ويذكرُ الصرفيُّونَ أنَّ هذا البدلَ واجبٌ إذا اجتمعَ واوانِ في أولِ الكلمةِ، وكانتِ الثانيةُ منهما مُتأصّلةَ الواويّةِ[88]، فإنْ كانتِ الثانيةُ غيرَ أصليّةٍ، مدَّةَ فُوعِلَ، فالبدلُ غيرُ لازمٍ، بل جائزٌ، كما لو بنيتَ من الفعلِ (واعدَ) فعلاً مبنيًّا للمجهولِ، فتقولُ: أُوعِدَ وَوُوعِدَ[89]، فلم تُقلبْ في وُوعدَ؛ لأنَّ الواوَ الثانيةَ بدلٌ من الألفِ واعدَ، فلمّا لم تلزمْ لمْ يُعتدَّ بها.

ومن ذلكَ أيضاً الأوّلُ، الأصلُ فيهِ ووّلُ على فوْعَلٍ، فأُبدلتِ الواوُ الأولى همزةً؛ كراهيةَ للتضعيفِ. ومن ذلكَ الاولى، الاصلُ فيها وُولى؛ لأنها تأنيثُ الأوَّلِ، فأبدلتِ الواوُ الأولى همزةً، وكذلكَ إذا كانَ الأصلُ فيهِ أأوَلَ، عندَ مَن ذهبَ إلى أنَّ

تأسيسَهُ مِن (أول)، فقد أبدلتْ إحدى الهمزتين واواً، كَراهيةً للتضعيفِ أيضاً، وأدغمتْ في الواو[90].

ولاريبَ أنَّ إبدالَ الواو همزةً ينطلقُ من ظاهرةٍ صوتيّةٍ تجنحُ إلى الخفّةِ، هروباً من ثقلِ اللفظِ بسبَبِ اجتماعِ حرفينِ متشابهين في بدءِ الكلمةِ، هما الواوان، وذلكَ لأنَّ الواوَ أثقلُ الحروفِ؛ لكونِها مُقدرةً بضمّتين، " فالواوان في تقدير أربع ضمّاتٍ، ثُمَّ هُما مِن جنسٍ واحدٍ، والنطقُ بالحرفِ بعدَ حرفٍ مثلِهِ شاقٌ على اللسانِ، حتّى أوجبَ الإدغامَ إذا أمكَنَ، وهُنا لا يُمكنُ لأنَّ المُدغمَ الأولَ يجبُ أنْ يكونَ ساكناً، والأوّلُ لا يُمكنُ إسكانُهُ، فعندَ ذلكَ هُربَ إلى حرفٍ آخرَ، وهوَ الهمزةُ"؛ لكونِها نظيرةَ الواوِ في المخرجِ، فالهمزةُ مخرجُها مِن أقصى الحلقِ، والواوُ مِن آخرِ الفمِ، فهيَ مُحاذيةٌ لها[91]. وقالَ السيوطيُّ: "فعدلُوا إلى الهمزةِ، إذْ هيَ أقربُ إلى الألفِ؛ لكونِهما مِن مخرجٍ واحدٍ، مَعَ أنَّ الهمزةَ تقلبُ في التسهيلِ واواً وياءً، فقد شاركتْ حُروفَ اللين"[92] . وينضافُ إلى ذلكَ أنَّ الواوَ مُعرّضةٌ لدخولِ واوِ العطفِ أو واوِ القسمِ عليها، فتجتمعُ ثلاثُ واواتٍ، وهذا يزيدُ في الثّقلِ.

ومِن ذلكَ أُترُنْجٌ، ورُنْزٌ، وحَنْظ، والأصلُ في ذلكَ أُتْرُجٌّ، ورُزٌّ وحظٌّ، فأبدلَ من المثلِ الأولِ نوناً، استكراهاً للتشديدِ. وذكرَابنُ منظورٍ أنَّ مِن العربَ مَن يقولُ: حَنْظٌ، وليسَ ذلكَ بمقصودٍ، إنّما هو غُنّةٌ تلحَقُهم في المُشدّدِ، ونقلَ عن الأزهريِّ أنّ ناساً "مِن أهلِ حِمْصَ، يقولونَ: حَنْظٌ، فإذا جمعُوا رجعُوا إلى الحُظوظِ، وتلكَ النونُ عندَهم غُنّةٌ، ولكنّهم يجعلونَها أصليةً، وإنّما يَجري هذا اللفظُ على ألسنتِهم في المُشدّدِ، نحو: الرُّزِ، يقولُونَ: رُنزٌ، نحو: أُتْرُجّةٍ، يقولُونَ: أُترُنْجَة"[93]. ولكنّهُ في موضعٍ آخرَ ذكرَ أنَّهُ قيلَ: إنَّ الرُّ زَّ لغةٌ في الأرْزِ لعبدِ القيسِ[94]، وأنَّ العامّةَ تقولُ: أُتْرُنْجٌ وتُرُنْجُ، وأنَّ أُتْرُجًّا كلامُ الفصحاءِ[95].

وقالَ أبو حيّانَ: "وفي كتابِ (التصريفِ) لأبي العلاءِ المعرّي قالَ قومٌ: إنَّ من العربِ مَنْ يُبدِلُ مِن أولِ المُدغمِ المُضعّفِ نوناً فيقولُونَ: حطّ حنط"[96].

ومن ذلكَ الإنْجانةُ، فأصلُهُ الإجَّانةُ، فأبدلُوا من إحدَى الجيمين نوناً[97]. وذكرَ ابنُ منظورٍ في موضعٍ لاحقٍ أنَّهُ يُقالُ: الأجَّانةُ بالفتحِ، وذكرَ أنّها طائيّةٌ، وأنَّ أفصَحَها إجّانةٌ، ونقلَ عن الجوهريِّ امتناعَ أنْ تقولَ: إنْجانةٌ[98]، وهو ما أشارَ إليهِ ابنُ السكّيتِ[99]. وأشارَ ابنُ فارسٍ إلى أنَّ الإجّانَ كلامٌ غيرُ محققٍ هندَ أهلِ اللغةِ[100].

ومنهُ أيضاً الإنْجَاصُ، أصلُهُ الإجَّاصُ، ونقلَ ابنُ منظورٍ عن ابنُ السكيتِ أنّهُ لا يقالُ: الإنْجَاصُ، وعن ابنِ بريّ أنَّ إجّاصة وإنْجَاصة لغتانِ[101]. وكانَ ممّنَ

رفضَ النونَ ههنا أيضاً الكسائيُّ، قالَ: "أُتْرُجّ،وإجّانة، وإجّاصٌ، وهـذه الأحـرفُ بإسقاطِ النون"[102]؛ وابن ُالجبّانِ الذي عدَّ ذلكَ مِن قولِ العامّةِ، وأنَّهُ ليسَ بصحيحٍ[103]. وبذلكَ يَنتفي أنْ تكونَ الكلماتُ مّما أبدلَ أحدُ حَرفَي تضعيفِها.

وإبدالُ المثلِ الأوّلِ نوناً في حظٍّ وإجّانةٍ وإجّاصٍ لغـةٌ عزاهـا ابـنُ السِّيدِ البَطَلْيوسيُّ إلى قومٍ مِن أهلِ اليمنِ، وأضافَ أنّهُ لا ينبغي أنْ يُلتفتَ إلى هذه اللغةِ؛ لأنّ "اللغة اليمانيّة فيها أشياءُ مُنكرةٌ، خارجةٌ عن المقاييس[104].

والغريبُ أنَّ الأزهريَّ جعلَ النونَ في إجّانةٍ وإجّاصةٍ أصلاً، وأنَّ النونَ أُدغِمتْ في الجيمِ، قالَ: "... فأُدغِمتْ في الجيمِ كإجّاصةٍ وإجّانةٍ، بتشديدِ الجيمِ فيها، والأصلُ إنجاصةٌ وإنْجانةٌ، فأدغِمتْ النونُ في الجيم"[105].

ومن ذلكَ أعْتَدَ فهو معْتَدٌ وعَتيدٌ، والأصلُ فيهِ أعْدَدَ، وحُمِلَ على ذلكَ قولُ اللهِ عزَّ وجلَّ: { وأعْتَدَتْ لهُنَّ مُتَّكأ}[106]، فالأصلُ فيهِ أعْدَدَتْ، ثُمَّ غُيّـرَ بإبـدالِ الـدالِ الأولى تاءً كَراهيةَ المثلين، ورَفضَ آخرونَ أنْ يكونَ هذا من بابِ ما غُيّرَ كراهيـةَ المثلين، وجعلوهُ مِن عَتَدَ[107].

ومِن ذلكَ اسْتَخَذَ، والأصلُ فيهِ اتَّخَذَ، ثُمَّ أبدلُوا من التاءِ الأولى سيناً؛ وجازَ هذا هذا الإبدالُ لكونَ السينِ والتاءِ مهموستين، قريبتينِ في المخرجِ[108]. قالَ سيبويهِ: "كأنّهم أبدلُوا السينَ مكانَ التاءِ في اتّخذَ ... وإنّما فَعِلَ ذلكَ كراهيةَ التضعيفِ"[109].

ومن ذلكَ مهما. فقد نقلَ ابنُ منظورٍ عن الخليلِ أنَّ أصلَ مهما الشرطيّةِ هـو (ما ما)، ثُم أبدلُوا الألفَ الأولى هاءً[110] استنكاراً واستقباحاً للتكريرِ؛ لمقاربةِ الألفِ للهاءِ في الخفاءِ والمخرجِ[111]. ولم يمنعْ سيبويهِ أنْ تكونَ الهاءُ أصلاً، غيرَ مُبدلـةٍ من الألفِ، وأنَّ الأصلُ (مَهْ)، كـ (إذْ)، ثُمَّ ضُمَّ إليها (ما)[112].

2- إبدالُ ثاني المثلين:

من ذلكَ إبدالُهم السينَ تاءً في قولِهم:الطَّسْتُ، فالأصلُ فيهِ الطَّسُّ؛ لأنَّ جمعَـه طُسُوسٌ وأطساسٌ وطِساسٌ، فأبدلتِ السينُ تاءً استثقالاً لتوالي السينين. وذكرَ ابـنُ منظورٍ أنَّ الطَّسْتَ لغةُ طيّئٍ[113]، ونقلَ عن الليثِ أنَّ التاءِ ليستْ بدلاً مـن الـسينِ، وإنّما هيَ هاءُ التأنيثِ، وأنَّ أصلَ الطَّسْتِ طَسَّةٌ، ثُمَّ خففوا تضعيفَهُ بحذفِ الـسينِ، فلمّا سكنَتِ السينُ ظهرتِ التاءُ، التي هيَ في موضعِ التأنيثِ لسكونِ ما قبلَها، ونقلَ عنهُ أيضاً امتناع أنْ تكونَ التاءُ أصليّةً؛ "لأنَّ الطاءَ والتاءَ لا يـدخُلانِ فـي كلمـةٍ

واحدةٍ أصليّةٍ في شيءٍ مِن الكلامِ العربِ ... وأنَّ العــربَ لا تجمــعُ الطّــسْتَ إلاّ بالطّساس، ولا تُصغِّرها إلاّ طُسَيْسَة"[114]. وقالَ ابنُ عصفور: "وإنّما جُعلتِ التاءُ في طستٍ بدلاً من السين، ولم تُجعلْ أصلاً؛ لأنَّ طسًّا أكثرُ استعمالاً مِن طــستٍ"[115]. وإبدالُ السينِ تاءً في الطّستِ إبدالٌ جائز"[116]، وهو ضعيفٌ قليلٌ، ووجهُهُ أنَّ السينَ والتاءَ مشتركانِ في الهمسِ، وفي قربِ المخرجِ[117]. والعلّةُ عندَ مَن لم يحكــمْ مــن اللغويّين على أن السينَ بدلٌ من التاءِ عدمُ ثبوتِ كونِ السينِ مِن حــروفِ البــدلِ البتّة[118]. ويؤكّدُ هذا أنَّ ابنَ دُريدٍ ذكرَه في (س ص ص) وفي (ت س ط)[119]، وما نقلَهُ ابنُ برّي عن سفيانِ الثوريِّ إذ قالَ: "قالَ سفيانُ الثوريُّ: الطّسُّ هو الطّسْتُ ، ولكنَّ الطّسَّ بالعربيّةِ. أرادَ أنّهم لمّا عرّبُوهُ قالُوا: (طَسٌّ)"[120].

ومن ذلكَ اللّصْتُ، فالأصلُ فيهِ اللّصُ، ثُمَّ أُبدلَ من الصادِ تــاءٌ. وذكــرَ ابــنُ منظورٍ أنَّ اللّصْتَ لغةٌ في اللّص، وهي لغةُ طيّئٍ[121]، ونقلَ عن اللحيانيِّ أنّها لغــةُ طيّئٍ وبعضِ الأنصار[122]، وأشارَ ابنُ منظورٍ إلى أنَّ اللامَ في اللّصتِ مفتوحةٌ، وأنَّ فتحَها إما لغةٌ، وإما بسببِ التبديلِ الذي أصابَها، قالَ: "واللّصْتُ لغةٌ فــي اللّــصِّ، أبدلُوا من صادِهِ تاءً، وغَيَّرُوا بناءَ الكلمةِ لِمَا حدثَ فيها من البــدلِ، وقيــلَ: هــي لغةٌ"[123]. وهذا البدلُ قليلٌ شاذٌ[124].

ونَفَى رابينُ أنْ يكونَ في (طستٍ) و (لصتٍ) أيُّ تغييرِ صوتيٍّ، ورأى أنّهمــا صيغتانِ أُخِذتا من لغتينِ مُختلفتينِ، تشابهتَا مُصادفةً، وأنَّ الصيغةَ الأولى لفظٌ أُخِذَ من الفارسيّةِ، وهو (دست)[125]، والثانية لفظٌ أُخِذَ من الإغريقيّةِ، وأضاف أنّه "يمكنُ أنْ يُتّخذَ وُجودُ هاتينِ الصيغتينِ في لهجةِ طيءٍ دَليلاً على علاقةِ هذهِ القبيلــةِ مَــعَ غيرِ العربِ"[126].

وفي ظنّي أنَّ الصّيغَ التي أُبدلَ من أحدِ حَرفَي تضعيفِها تاءٌ ليستْ مِن محــوّلِ المُضاعَفِ، وليستْ إحدى الصيغتينِ أصلاً، والاخرى فرعاً، وإنّما هما صــيغتانِ منفصلتانِ، شاعَ استعمالُهما معاً. يُؤَيّدُ ذلكَ أنَّهُ لا تناسُبَ في الصّفةِ من حيثُ الشدّةِ والرخاوةُ بينَ صوتِ التاءِ وأصواتِ الصادِ والسينِ في اللّصتِ والطستِ في التــاءُ صوتٌ شديدٌ والصادُ والسينُ صوتانِ رخوان[127]، والبــدلُ يقــعُ بــين الأصــواتِ المُتجانسةِ. ينضافُ إلى ذلكَ جَمعُهم اللصتِ على لصوتٍ أيضاً[128]، فلو كانَ اللصتُ فرعاً لعادَ التاءُ إلى أصلِهِ الصادِ في الجمعِ.

ولم يمنع الدكتور إبراهيم أنيس أنْ يكونَ اللصتُ مُبدلاً من اللصِّ، وإنْ كانَ التناسبُ بينَ الصوتين من حيثُ الشدّةُ والرّخاوةُ غيرَ مُتحقق؛ لكون قبيلةِ طيءٍ متوغّلة في البداوةِ، والبيئةُ البدويّةُ تميلُ إلى الأصواتِ الشديدةِ في نطقِها[129].

ومن ذلكَ هُنَيْهَةٌ، فالأصلُ فيهِ هُنَيّة، أُبدِلتِ الياءُ الثانيةُ هاءً[130]؛ كَراهيةَ لاجتماع الامثال[131]. ومنه أيضاً الخُرْنُوبُ، فأصلهُ الخَرُّوبُ، فأبدلَوا من إحدَى الراءين نوناً؛ كراهية التضعيفِ[132].

ثانياً: الإبدال من ثلاثة الأمثال:

يجري هذا الأبدالُ في الاحرفِ الصحيحةِ، فيما كانَ على وزن فَعَّلَ، ممّا توالى فيهِ ثلاثةُ أحرفٍ متماثلةٍ، بأنْ يُبدلَ من الحرفِ الأوسطِ حرفٌ يُماثلُ فاءَ الفعلِ؛ لكونِهِ الحرفَ الذي يَشتملُ عليهِ اللفظُ، وليسَ مثلهُ فيه؛ للفرق بينَ بناءِ فَعَّلَ وفَعْلَلَ. قالَ ابنُ منظورٍ في التَّسَغْسُغ[133]: "وأصلهُ سَغَّغْتُهُ، بثلاثِ غَيناتٍ، إلاَّ أنَّهم أبدلُوا من الغينِ الوُسطى سِيناً فرقاً بينَ بناءِ فَعْلَلَ وفَعَّلَ، وإنّما أرادُوا السينَ دون سَائرِ الحروفِ؛ لانَّ في الحرفِ سيناً، وكذلكَ القولُ في جميعِ ما أشبَهَهُ من المُضاعَفِ، مثل: لقْلَقَ، وعَثْعَثَ، وكَعْكَعَ"[134]، وخَبْخَبَ[135]، وبَثْبَثَ[136]، وحَثْحَثَ[137]، وبَشْبَشَ[138]، وصَرْصَرَ"[139]، وتَجَقْجَفَ[140]، وكَبْكَبَ[141]، وسَعْسَعَ[142]، وسَلْسَلَ[143]، ومَلْمَلَ[144]، ونَهْنَهَ[145].وقالَ ابنُ خالويهِ: "ورُبَّما ضاعفُوا فقالُوا في: كُبِّبَ: كُبْكِبَ، وفي رقّقَ: رُقْرِقَ[146].

وإذا كانَ ابنُ منظورٍ قد ذكرَ أنَّ العلّةَ في هذا الإبدالِ هي التفريقُ بينَ بناءين، فقد عللّهُ الأنباريُّ باستثقالِ اجتماع الامثال[147].

ويبدو أنَّ هذا الإبدالَ موافقٌ لرأي الكوفيّين[148] أو البغداديّينَ ــ على خلافٍ في النسبةِ ــ الذينَ يُجيزونَ ذلكَ، لكنّهم لا يقيسُونَ عليهِ، وإنّما هو موقوفٌ على السّماع، وأما البصريّونَ فذهبُوا إلى أنّه لا إبدالَ، وأنَ البناءين مختلفان[149]. فقد نقلَ ابنُ منظورٍ عن البغداديّينَ أنَّ أصلَ حَثْحَثُوا في قولِ تأبَّطَ شرَّا[150]:

كَأنَّمَا حَثْحَثُوا حُصًّا قَوَادِمُهُ ... أوْ أمَّ خِشْفٍ بِذِي شثٍّ وَطُبَّاقِ

هو حَثَّثُوا، فأبدلَ من الثاءِ الوسطى حاءً تخفيفاً، وأشارَ إلى أنَّ حَثْحَثَ وحثّثَ وحَثَّ كُلّها بمعنًى واحد[151].

والواقعُ أنَّ مذهبَ البصريّينَ أنَّ حَثْحَثَ وحَثَّثَ، وإنْ كانَا بمعنًى واحدٍ، فليسَ بناءُ أحدِهِما من بناءِ الآخرَ. فحَثْحَثَ رباعيٌّ وحَثَّثَ ثلاثيٌّ. قالَ التَّبريزيُّ شارحاً

بيتَ تأبّطَ سرًّا: "حَثْحَثُوا: بمعنَى حَثُّوا، وليسَ من بنَائِهِ عندَ البصريينَ؛ لأنَّ هذا رُباعيٌّ، وذلك ثَلاثيٌّ"[152].

وقالَ ابنُ جِنّي مؤكّداً أنَّ البناءينِ مختلفانِ، ومفسِداً قولَ البغداديّينَ: "العلّةُ في فسادِهِ أنَّ أصلَ القلبِ في الحروفِ، إنَّما هو فيمَا تَقاربَ منها، وذلكَ الدّالُ والطّاءُ والتّاءُ، والذّالُ والظّاءُ والثاءُ، والهاءُ والهمزةُ، والميمُ والنونُ، وغيرُ ذلكَ ممّا تَدانتْ مَخارجُهُ. فأما الحاءُ فبعيدةٌ من الثّاءِ، وبَينهما تَفاوُتٌ يمنعُ مِن قلبِ إحدَاهما إلى أختِها ... وإنّما حَثْحَثَ أصلٌ رباعيّ، وحثّثَ أصلٌ ثلاثيٌّ، وليسَ واحدٌ منها من لفظِ صاحبِهِ، إلاّ أنَّ حَثْحَثَ مِن مُضاعَفِ الاربَعةِ، وحَثّثَ مِن مُضاعفِ الثلاثةِ، فلمّا تَضارعَا بالتضعيفِ الّذي فيهما اشْتَبَهَ على بعضِ الناسِ أمرُهما"[153].

إذاً، فبينَ التصريفيّين خلافٌ في بناءِ فعّلَ وفَعْلَلَ. هل بناؤُها بناءُ واحدُ، أو أنَّ بناءَ إحدِهما ليسَ من بناءِ الآخَرِ؟ فمذهبُ البغداديينَ أنَّ بناءهما واحدٌ، وأنَّ وزنَ الاولِ فعّلَ ووزنُ الثاني فَعْفَلَ؛ لأنَّ الفاءَ كُررتْ في الاصلِ، ومذهبُ البصريّينَ أنَّ البناءينِ مختلفانِ، فالاولُ ثلاثيٌّ والثاني رباعيٌّ، وأنَّ وزنَ الأولِ فعّلَ والثاني فعْلَلَ، وثمَّ فريقٌ ثالثٌ يرى أنَّ الحرفَ المكرَّرَ زائدٌ على بناءِ فعَلَ، ويرى أنْ يُزادَ في ميزانِ الكلمةِ[154]، فيكونُ وزنُ كبكَبَ فَعْكَلَ، ولمْلَمَ فعْلَلَ، وعَسْعَسَ فعْسَلَ، ونَهْنَهَ فعْهَلَ، وحَثْحَثَ فعْحَلَ، وهكذا.

وفي ظنّي أن خيرَ الآراءِ في وزنِ المُضعّفِ هو أنْ يُكرّرَ الفاءُ؛ فرقاً بينَ ما يصحُّ إسقاطُ أحدِ الحرفينِ المكرّرينِ فيهِ، مثل: لمْلَمَ ولَمَّ، وكَبْكَبَ وكَبَّ، وبينَ ما لا يصحُّ، مثل: جُؤْجُؤٍ وسِمسِمٍ، فهذا يكونُ وزنُهُ (فعلل).

القسم الثاني ـ إبدالُ المُضاعَفِ حرفاً مُعتلاً:

نصَّ بعضُ اللغويّينَ على أنَّ حكمَ التضعيفِ أنْ يُبدلَ منهُ حرفُ علّةٍ[155]. قالَ الشنقيطيُّ: " وكذا حُكمُ التضعِيفِ فإنَّهُ يُبدلُ منهُ حرفُ العلّةِ"[156]. وليسَ يعنِي هذا أنّه لا يُبدلُ من المُضاعَفِ حرفُ صحيحٌ، وإنّما تسمُّحُ منهُ في العبارةِ. وقد كشفَ مجموعُ ما وقفْتُ عليهِ، مّما كُرهُ فيهِ التضعِيفُ، وأُبدلَ إلى حرفِ علّةٍ عن أنَّ هذا الإبدالَ يكونُ إلى الياءِ، وإلى الواوِ، وإلى الالفِ.

أوّلاً ـ الإبدالُ إلى الياءِ:

قالَ ابنُ منظورٍ: "وقد يُبدِلُونَ بعضَ الحروفِ ياءً"[157]. وقالَ سيبويهِ: " وأمّا الياءُ ... وقد تُبدلُ مِن مكانِ الحرفِ المُدغمِ"[158]. وقالَ الفرّاءُ: "والعربُ تُبدلُ في المُشدَّدِ الحرف منهُ بالياءِ"[159].وقالَ أبو عُبيدَةَ: "العربُ تَقلِبُ حُروفَ المُضاعَفِ إلى الياءِ"[160].

وإذا كانَ يُفهمُ مِن نصّي الفرّاءِ و أبي عُبيدةَ أنَّ إبدالَ حروفِ المُضاعفِ إلى الياءِ لغةٌ للعربِ جميعاً، فإنَّ قولَ المُبرِّدِ: "وقومٌ من العربِ إذا وقعَ التضعيفُ أبدلُوا الياءَ من الثاني؛ لئلا يلتقي حرفانِ من جنسٍ واحدٍ"[161]، ينفي مثلَ هذا الفهم؛ وهذا يؤكّدُهُ أيضاً قولُ سيبويهِ ــ بعدَ أنْ عقدَ باباً لما شذ فأبدلَ مكانَ اللامِ الياءُ لكراهيةِ التضعيفِ ــ: "وكلُّ هذا التضعيفُ فيهِ عربيٌّ جيّدٌ"[162].

والإبدالُ إلى الياءِ أكثرُ من الإبدالِ إلى الواوِ أو الألفِ، أو إلى أيِّ حرفٍ آخرَ؛ لأنَّ الياءَ "حرفٌ مجهورٌ، مَخرجُها مِن وسطِ اللسان. فلمّا توسّطَ مَخرجُها الفمَ، وكانَ فيها من الخفة ما ليسَ في غيرِها، كثُرَ إبدالُها كثرةً ليستْ لِغيرِها"[163]. والحروفَ التي أُبدلتْ منها الياءُ ثلاثةٌ وعشرونَ حرفاً[164]، وَفقَ ما وقفتُ عليهِ في (لسان العربِ). وهي: الهمزةُ، والباءُ، والتاءُ، والجيمُ، والدّالُ، والذّالُ، والرّاءُ، والزّايُ، والسينُ، والصّادُ، والضّادُ، والطّاءُ، والظّاءُ، والعينُ، والفاءُ، والكافُ، واللامُ، والميمُ، والنونُ، والهاءُ، والواوُ، والالفُ. وبهذا يندفعُ قولُ ابنِ عصفورٍ:"وأمّا الياءُ فإنّها أبدلتْ مِن ثمانية عشرَ حرفاً، وهي: الألفُ، والواوُ، والسينُ، والرّاءُ، والنّونُ، واللامُ، والصّادُ، والضّادُ، والدّالُ، والعينُ، والكافُ، والتّاءُ، والثّاءُ، والجيمُ، والهاءُ والهمزةُ"[165].

والحروفُ التي أُبدلتْ منها الياءُ، ليستْ كلّها مّما أُبدِلَ كراهية للتضعيفِ، فمنها ما أبدِلَ لأجلِ ذلكَ، ومنها لغيرِ هذه العلةِ، نحو قولِهم في ثالثٍ: ثالي، وقولِهم في بئرٍ: بيرٌ، وفي قرأتُ: قريتُ[166].

وتلجأُ العربيّةُ إلى إبدالِ المُضاعَفِ ياءً، سواءٌ أكانَ أولَ أم ثانياً أم ثالثاً، وسواءٌ أكانَ التضعيفُ متوالياً أم كانَ مُنفصِلاً، تفريقاً بينَ بناءٍ وآخرَ، وتخفيفاً؛ لانّ التضعيفَ عندَهم ثقيلٌ مُستكرهٌ.

وإبدالُ الياءِ من المُضاعفِ إبدالٌ شاذٌ، ليسَ مُطّرداً[167]، ولا يُقاسُ عليهِ، قالَ ابنُ يعيشَ: "قد أُبدِلتِ الياءُ مِن حروفٍ صالحةٍ على سبيل الشذوذِ، ولا يُقاسُ عليهِ[168]، وكذلكَ نصَّ ابنُ الحاجبِ على أنّ هذا الإبدالَ على غيرِ قياسٍ، ولكنّهُ ذكرَ

أنّهُ كثيرٌ في المُضاعَفِ في صيغتي فعلتُ وتفعّلتُ، وما كانَ راجعاً إليهما كاسم الفاعلِ والمفعولِ والمصدرِ[169].

ويكونُ هذا الإبدالُ من المثلين؛ من الأوّلِ، ومن الثاني مفصولاً عن الأوّلِ أو غيرَ مفصولٍ، ومن الثلاثةِ على التجّاوُرِ، أومفصولة.

1- إبدالُ أوّلِ المثلين:

يكونُ هذا الإبدالُ مِن أولِ المثلينِ في بناءِ (فِعّالٍ) اسماً، وفي غيرِهِ اسماً أو فعلاً أو حرفاً.

أ – الإبدالُ في بناءِ (فِعّالٍ): ذكرَ ابنُ منظورٍ علّتينِ لهذا الإبدالِ؛ الأولى كراهيةُ التضعيفِ ومجافاتُهُ، والثانيةُ كَراهيةُ أنْ يلتبسَ الاسمُ بالمصدرِ الذي يكونُ على البناءِ نفسِهِ، ذلكَ أنَّ بناءَ (فِعّالٍ) يأتي في الأسماءِ والمصادرِ؛ فلو لم يقعْ إبدالُ أحدِ الحرفينِ المُضعّفينِ لاشتَبَهَ الاسمُ بالمصدرِ، وانعَدمَ التفريقُ بينَهما، فتلجأُ العربيّةُ إلى فكِّ التضعيفِ في الاسمِ بإبدالِ الحرفِ الأوّلِ من حَرفَي التضعيفِ ياءً، وأما المصدرُفيبقى التضعيفُ فيهِ على حالهِ، كقولِهِ تعالى: {وَكَذّبُوا بآياتِنَا كِذّاباً}[170]؛ لأنَّ التباسَهُ بالاسمِ أصبحَ مأموناً بعدَ أنْ غُيّرَ لفظُ الاسمِ بالإبدالِ. ويَشترطُ العلماءُ لحصولِ هذا الفكِّ ألاّ تَكونَ الهاءُ في (فِعّالٍ)؛ فلو كانتِ الهاءُ فيهِ لَما فُكَّ تضعيفُهُ؛ لأنَّ الهاءَ هي التي تفرُقُ الاسمِ والمصدرِ، فيكونُ التباسُ الاسمِ بالمصدرِ مأموناً بوجودِ هذه الهاءِ في الاسمِ. وقالَ ابنُ منظورٍ: "لأنَّ كُلَّ ما كانَ على فِعَّالٍ مِن الاسماءِ أُبدِلَ مِن أحدِ حَرْفَي تضعيفِهِ ياءٌ، مثلُ دِينارٍ وقِيراطٍ؛ كَراهيةَ أنْ يلتبسَ بالمصادرِ، إلاّ أنْ يكونَ الهاءِ، فيخرُجَ على أصلِهِ، مثلُ: دِنّابةٍ وصِنّارةٍ، ودِنّامةٍ وخِنّابةٍ؛ لأنّهُ قد أُمن التباسُهُ بالمصادرِ"[171].

ويبدُوا أنَّ شرطَهم ألاّ يكونَ في فِعَّالٍ الهاءُ ليسَ صارماً. فقد ذكرَ ابنُ منظورٍ في موضعٍ آخرَ في (اللسان) – وفي أثناءِ مناقشَتِهِ مفردَ أبابيلَ مِن قولِهِ تعالى:{وَأَرْسَلَ عَلَيهم طَيراً أبَابِيلَ}[172] – أنَ أبا جَعفرٍ الرُّؤَاسيَّ زعمَ أنَّ واحدَها إبَّالةٌ، وأنَّ الأزهريَّ في (التهذيبِ) صوَّبَ أنْ يُقالَ في واحدِهِ: إِيبَالةٌ، كما قالُوا: دِينارٌ ودَنانيرُ، أي بإبدالِ الباءِ الثانيةِ ياءً كراهيةِ الباءين، وهو ما منعَهُ بعضُهم؛لكونِهِ بالهاءِ[173].

وناقشَ المبرّدَ إبدالَ أحدِ حرفَي التضعيفِ ياءً في بناءِ فِعَّالٍ، فذكرَ أنّهم يُبدلُونَ من المُضعّفِ الأوّلِ ياءً للكسرةِ التي قبلَهُ، لأنهم يكرهُونَ التضعيفَ والكسرَ، وذكرَ

أنّهُ إذا زالتِ الكسرةُ، وانفصلُ أحدِ الحرفينِ من الآخرِ في الجمعِ أو التصغيرِ ظهرَ التضعيفُ، نحو: دَنانيرَ ودُنَيْنِيرٍ[174]. وبهذه العلّةِ، أي لأجلِ الكسرِ، فسّرَ ابنُ الجبّانِ إبدالَ إحدَى واوي الديوانِ ياءً[175].

وإبدالُ أوّلِ المثلينِ ياءً في فِعّالٍ واجبٌ لازمٌ[176]. ومِن ذلكَ: دِيباجٌ وأصلُهُ دِبّاجٌ، يدلُّ على ذلكَ تصغيرُهُ على دُبَيبِجٍ، وجمعُهُ على دَبَابيجَ[177]، لكنَّ بعضَهم قالَ في جمعِهِ: دَيابيجُ، وفي تصغيرِهِ: دُيَيْبيجٌ، فجعلَ البدلَ لازماً، ولم يجعلِ الباءَ بدلاً[178]، والياءُ حينئذٍ ليستْ بدلاً مِن شيءٍ, وإنّما هيَ زائدةٌ في اللفظِ؛ لأنَّ الياءَ لا تكونُ أصلاً في بناتِ الأربعةِ، وعليهِ يكونُ وزنُ الكلمةِ فِيعالاً[179].

ودِيوانٌ أصلُهُ دِوّانٌ، لقولِهم: دوّنتُ ودَوَاوينُ في الجمعِ، ودُوَيوِينٌ في التصغيرِ، لكنَّ بعضَهم قالَ في جمعِهِ: دَيَاوينُ، فجعلَ البدلَ لازماً[180]. والوجهُ هُنا ألا تُبدلَ الواوُ ياءً، لذا كانَ إبدالُها شاذًّا؛ لأنَّ الواوَ المُشدّدةَ المكسورَ ما قبلَها الأصلُ أنْ تصِحَّ؛ لتحصُّنِها بالإدغامِ[181]. وقالَ ابنُ الحاجبِ: "وقلبُوا ههنا الأولى، ولم يقلِبُوا الثانيةَ؛ لأنّهُ لو قلبُوا الثانيةَ لأدى إلى قلبِها[182] جميعاً"[183]، فيصيرُ اللفظِ (دّيانٌ)، فيعودُ ثقيلاً للتضعيفِ فيه.

وقِيراطٌ أصلُهُ قِرّاطٌ، دلَّ عليهِ ذلكَ قولُهم في الجمعِ: قَرَاريطُ، وفي التصغيرِ: قُرَيريطٌ[184]. وقالَ العُكْبَرِيُّ: "ويزيدهُ هنا حسناً أنَّ في الراءِ في نفسِها ضرباً من التكريرِ، فإذا صارتْ في حكمِ أربعِ ياءاتٍ[185]، فازدادَتْ ثقلاً، ففُرَّ منه إلى ما هو أخَفُّ"[186]، وهو الياءِ.

ودينارٌ، وأصلهُ دِنّارٌ، فأُبدلتِ النونُ الأولى ياءً، ويدُلُّ على ذلكَ قولُهم في الجمعِ: دَنانيرُ، وفي التصغيرِ: دُنَينِيرٌ، وقولُهم: رجلٌ مدنّرٌ أي كثيرُ الدنانيرِ[187]. وذكرَ العُكبَرِيُّ أنَّ علةَ إبدالِ نونِهِ ياءً ثِقَلُ التضعيفِ، وأنَّ الذي يؤكّدُ هذا الثقلِ "أنَّ النونَ تُشبهُ الواوَ في غُنّتِها، وتثقُلُ بالتشديدِ، فيزدادث ثِقلُها، فإذا انكسرَ ما قبلَها حُوِّلَتْ إلى الياءِ"[188].

وشِيرَازُ، وهو مّما لم يردْ في (لسانِ العربِ) [189]، وفي أصلِهِ ثلاثةُ أقوالٍ. الأوّلُ شِرّازٌ، فأبدلَ من الراءِ الأولى ياءٌ لتوالي المثلينِ. والأصلُ الثاني شِوْرازٌ، لقولِهم: شواريزُ وشُوَيريزٌ، فأُبدلتِ الواوُ الساكنةُ ياءً على حدِّ إبدالِها في ميزانٍ وميعادٍ. والثالثُ أنَّ الياءَ زائدةٌ غيرُ مُبدلةٍ مِن راءٍ ولا مِن واوٍ، وأصلُ اللفظِ مِن

شَرَزَ، لقولِهم: شَيَاريزُ وشُيَيريز"[190]. ووَفقَ القولِ الثاني والثالثِ فاللفظُ ليسَ مِن هذا البابِ.

ودِيماسٌ، قيلَ: أنَّ أصلَهُ دِمّاسٌ، دلَّ على ذلكَ قولُهم في الجمعِ: دماميسُ، فأبدلَ من الميمِ ياءٌ للتضعيفِ. وقيلَ: أنَّ الياءَ زائدةٌ لقولِهم في الجمعِ: دَياميسُ، وعليهِ فالياءُ ليستْ مُبدلةً، وإنّما زيدتْ للإلحاقِ بسرداحٍ[191].

وهذا الإبدالُ في فِعّالٍ إبدالٌ لازمٌ، لا يقاسُ عليه[192]، وأمّا في غيرهِ مِن تصاريفِ الكلمةِ فالياءُ ليستْ لازمةً؛ لكونِها حرفاً مُبدلاً، والدليلُ على ذلكَ، كما أسلفْنا، رجوعُها في بعضِ تصاريفِ الكلمةِ إلى أصلِها.

إذاً القاعدةُ العامّةُ في إبدالِ أحدِ حَرْفَي التضعيفِ ياءً أنْ يكونَ الاسمُ على بناءِ (فِعّالٍ)، وأنْ يكونَ خالياً من الهاءِ. غيرَ أنَّ هذهِ القاعدةَ غيرُ متّسقةٍ، فقد وردتْ أسماءٌ شذّتْ على هذا الأصلِ، ولم يُبدلْ مِن أحدِ حَرْفَي تضعيفِها ياءٌ، وليستْ فيه الهاءُ، كـ (الخنّابِ)[193].

ب ـ الإبدالُ في غيرِ فِعّالٍ:

مِن ذلكَ زيرٌ ومَيْرٌ، والأصلُ في الأوّلِ زرٌ وفي الثاني مَرٌّ. فقد نقلَ ابنُ منظورٍ عن ابنِ الأعرابيِّ أنَّ من العربِ مَن يفعلُ ذلكَ فيقلِبُ أحدَ الحرفينِ المُدغمينِ، فيقولُ في مَرٍّ: مَيرٌ، ويقولُ في زرٍّ: زَيرٌ"[194]. وهذا القلبُ في زيرٍ ومَيْرٍ لبعضِ العربِ فقط، وهذا يؤكّدُ أنّهما لغتانِ شاعتا مَعاً، وليستّا فرعينِ لِزرٍّ ومَرٍّ.

ومن ذلكَ غَبا في قولِ الشاعرِ[195]:

وَفِي بَنِي أُمِّ زُبَيرٍ كَيْسُ   عَلَى الطَّعَامِ مَا غَبَا غُبَيسُ

والأصلُ فيهِ غَبَّ، فأبدلَ أحدَ حَرفَي التضعيفِ الألفَ، مثل: تَقَضَّى أصلُهُ تَقَضَّضَ"[196].

ومن ذلكَ أيضاً ايْتَصلَ، الأصلُ فيهِ اتّصلَ، قالَ الشاعرُ[197]:

قَامَ بِهَا يُنشِدُ كُلَّ مُنْشِدِ   فَايْتَصلَتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الفَرْقَدِ

فأرادَ: فاتّصلتْ، فلمّا استثقلَ اجتماعَ التاءينِ، أبدلَ من التاءِ الأولى ياءً، كراهيةَ للتشديدِ[198]. وأصلُ اتّصلتْ اوتصلتْ، فالياءُ بدلٌ من التاءِ التي هيَ بدلٌ من الواوِ التي هيَ فاءُ الكلمةِ. وقالَ ابنُ الحاجبِ: "وقلبُوا الأولى دونَ الثانيةِ؛ لأنّهم لو قلبُوا الثانيةَ لأدّى إلى قلبِ الأولى؛ لأنَّ قلبَها تاءً إنّما كانَ لأجلِ وُقوعِ التاءِ بعدَها... ولو قيلَ: إنَّ الياءَ مبدَلةٌ عن الواوِ التي هيَ فاءٌ لم يكنْ بعيداً"[199].

واحتمالُ أنْ تكونَ الياءُ مبدلةً عن الواوِ أشارَ إليهِ المُبرّدُ[200]، وأبو حيّانَ حينَ ذكرَ الأخيرُ أنّ َإبدالَ الواوِ تاءً في (الافتعالِ) وفروعِهِ من الفعلِ واسمي الفاعلِ والمفعولِ، ممّا فاؤهُ واوٌ يجري في لغةِ غيرِ الحجازِ، وأنَّ أهلَ الحجازِ، لا يبدلُونَ الواوَ تاءً، وإنّما يُجرونَها على القلبِ، فيقولُونَ ايتصلَ، وأنَّ هذه اللغةَ، وإنْ كانتْ حجازيّةً َفليسَتْ بفصيحةٍ عندَهُم[201]. واهلُ الحجازِ هؤلاءِ قد يكونُونَ هم المعنّيينَ بقولِ سيبويهِ: "وأمّا ناسٌ من العربِ فإنّهم جعلُوها (أي الواو) بمنزلةِ واوِ قالَ، فجعلُوها تابعةً حيثُ كانَتْ ساكنةً، كسُكونِها،وكانَتْ مُعتلّةً، فقالُوا: ايتَعَدَ[202]. وإذا كانَ كذلكَ خرجَتِ اللفظةُ مِن بابِ ما حُوّلَ فيهِ التضعيفُ ياءً. وهذا البدلُ ضرورةٌ[203]. وإبدالُ الياءِ من التاءِ قليلٌ؛ لبُعدِ مخرجِ الياءِ منها، ولكنَّ بينَهما مُشابهةً، فالتاءُ مهموسةٌ والياءُ خفيّةٌ، والهمسٌ والخفاءُ مُتقاربانِ[204].

ومِنهُ كذلكَ قولُهم في إمّا: إيما[205]، وفي أمّا: إيَما[206]، فاستُثقِلَ التضعيفُ فأُبدلَ من ميمِها الأولى ياءٌ. وإبدالُ الميمِ في (أيَما) ياءً منسوبٌ إلى تميمٍ[207]، وهو إبدالٌ نادرٌ عندَ المُبرّدِ؛ لأنَّ بابَ إبدالِ حرفَي التضعيفِ ياءً أنْ يكونَ قبلَ المضاعفِ كسرةٌ فيما يكونُ على بناءِ فِعّالٍ[208]، وأمّا (أيَما) فقبلَ المضاعفِ فتحةٌ. وهذا الإبدالُ غيرُ لازمٍ[209].

2- إبدالُ ثاني المثلين:

يُبدلُ مِن ثاني المثلينِ ياءٌ، سواءٌ أكانَ المثلانِ متجاورَينِ أم كانَ أحدُهما مفصولاً من الآخرِ بفاصلِ حرفٍ.

أ – **فمِن إبدالِ ثاني المثلينِ ياءً على التّجاوُرِ** تصديةٌ، في قولِهِ تعالى:{وَمَا كَانَ صَلاتُهُم عِنْدَ البيتِ إلاّ مُكاءً وَتَصْدِيَةً}، والأصلُ فيهِ، كما نقلَ ابنُ منظورٍ عن ابنِ السكّيتِ عن أبي عبيدةَ، تَصدِدَةٌ، فأُبدلتِ الدالُ الثانيةُ ياءً؛ لأنّهُ مِن صَدَّ يَصُدُّ، وهو التصفيقُ والصوتُ[210]. وذكرَ ابنُ يعيشَ أنَّ الرُستميَّ (أبو جعفرٍ الطبريُّ) أنكرَ أنْ يكونَ هذا مِن مُحوّلِ التضعيفِ، وإنّما الياءُ فيهِ أصليّةٌ غيرُ مُبدلةٍ، وهو من الصّدى، وهو حكايةُ الصوتِ. وقولُ أبي عبيدةَ غيرُ ممتنعٍ عندَ ابنِ يعيشَ، "فتكونَ تفعِلَةً كالتّحِلّةِ والتَّعِلّةِ، فلمّا قُلِبتِ الدالُ الثانيةُ ياءً امتنعَ الإدغامُ؛ لاختلافِ اللفظينِ"[211]. وإبدالُ الدالِ ياءً ههنا ليسَ على اللزومِ.

ومنه أيضاً التّنَادِي، الأصلُ فيهِ التّنَاددُ من ندَّ، وجعلُوا منهُ قولَهُ عزَّ وجلَّ:{يَوْمَ التّنَادِ يَوْمَ تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ}، بتخفيفِ الدالِ. ووجهُ ذلكَ أنّهم ليّنُوا تشديدَ الدالِ،

وجَعلُوا إحدَى الدالين ياءً، ثُمَّ حَذفُوا الياءِ، لتعتدِلَ رؤوسُ الآي، ويمكنُ أنْ يكــونَ من النّداءِ، فحُذفتْ الياءُ لتعتدلَ رؤوسُ الآي أيضاً[213].

ومنه كذلكَ الدّوَى على وزنِ الفَعلى، والاصلُ فيهِ اللذى، فأبدلتِ الذالُ الثانيــةُ ياءً استخفافاً[214]، ثمَّ قلبتِ الياءُ واواً على حدِّ قلبها في تَقوَى. وقيلَ: إنَّ اللذوَى، وإنْ كانَ معناهُ اللذةَ، فليسَ من مادّةِ لفظِهِ (لذذ)، وإنما هو مـــن بـــابِ سِـبَطْرٍ، ومـــا أشبهَهُ[215].

ومهُ أيضاً أحاظٍ وحِظاءٌ، والأصلُ في الأولِ أحاحِظُ، على وزنِ أفاعِــلُ، ثُــمَّ قلبتِ الظاءُ الثانيةُ التي هيَ لامٌ ياءٌ، والأصلُ في الثاني حِظاظٌ، فقلبتِ الظاءُ الثانيةُ ياءً كَراهيةَ التضعيفِ، ثُمَّ أبدلَ من الياءِ الهمزةُ لوقوعِها طرفاً بعدَ ألفٍ زائدةٍ، كما قلبُوها في نحوِ قضاءٍ. وذكرَ ابنُ منظورٍ أنَّ قولهم: أحظيْتُه عليهِ، قد يكــونُ مِـــن مُحولِّ المُضعّفِ، والأصلُ فيهِ أحَظَظْتُهُ، وقد يكونُ من الحُظْوَةِ، فلا يكونُ من هذا البابِ[216].

ومنهُ أيضاً قولُهم: لا أمَلاهُ، والأصلُ فيهِ أمَلُّهُ، فأبدِلتِ اللامُ الثانيــةُ يـــاءً[217]. ومثلُه: أمَليتُ، والأصلُ فيهِ أمللتُ، أبدلتِ اللامُ الثانيةُ ياءً. ونقلَ ابنُ منظورٍ عـــن الفرّاءِ أنَّ أمللتُ لغةُ أهلِ الحجازِ وبني أسدٍ، وأنَّ أمليتُ لغةُ بني تميمٍ[218] وقــيسٍ. وقد نزلَ القرآنُ الكريمُ باللغتَينِ. فمن أمليتُ قولُهُ تعالى:{فَهِيَ تُمْلَــى عَلَيــهِ بُكْــرَةً وَأصِيلاً}[219]، ومن أمللتُ قولُهُ تعالى:{فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ[220] بالعَدْلِ}[221]. ومعنـــى هـــذا أنَّ أملى ليستْ مّما حُوّلَ مضاعفُهُ ياءً عندَ الفرّاءُ، بل هما لغتانِ لِحييّنِ أو قبيلتينِ كما ذكرَ ابنُ الجبّانِ[222]، وأكّدَهُ الزمخشريُّ[223]، والفيّوميُّ[224]، واختارَهُ ابنُ يعيشَ؛ " لأنَّ تصريفَهما واحدٌ، تقولُ أملى الكتابَ يُمليهِ إملاءً، وأملّهُ يُملّهُ إملالاً، فلــيسَ جعــلُ أحدِهما أصلاًوالآخرَ فرعاً بأولى من العكس"[225]، ولم يستبعِدهُ أبو حيّانَ[226]. وتغييرُ أمللتُ إلى أمليتُ ليسَ واجباً، وإنّما غُيِّرَ استحساناً[227]، والتــضعيفُ فيـــهِ صـــحيحٌ جيدٌ[228]؛ لكونِهِ إبدالاً غيرَ لازمٍ[229].

ومنهُ ائتَمَيتُ، وأصلُهُ ائتَممْتُ، أبدلتِ الميمُ الثانيةُ ياءً، كَراهيةَ التضعيفِ، قالَ الشاعرُ:

تَزُورُ امْرأً أمَّا الإلهَ فَيَتَّقِي وأمَّا بِفِعلِ الصالحينَ فَيَأتَمِي[230]

قالَ الأشْمونيُّ: "قالَ ابنُ الأعرابيِّ: أرادَ فَيَأتَمُّ". فأبدلَ الميمَ الثانية ياءً كَراهية التضعيفِ، وهو إبدالٌ غيرُ لازمٍ[231].

ومنهُ أيضاً أنَّ أبا إسحقَ الزّجّاجَ جعلَ (الحَمِي) في قولِ العجّاجِ[232]:

قواطِناً مَكّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي

مّما أبدلتْ فيهِ الميمُ الثانيةُ ياءً. وتفسيرُ ذلكَ أنَّهُ أرادَ الحَمامَ، فحذفَ الألفَ، فصارتِ الحَمَم، فاجتمعَ حرفانِ من جنسٍ واحدٍ، فلزمَهُ التضعيفُ، فأبدلَ من الميم الثانيةِ ياءً، كقولِهم في تَظنَّنْتُ: تَظنَّيتُ، لثقلِ التضعيفِ، وثقلِ حرفِ الميمِ، وكسرَ ما قبلَ الياءِ؛ لِتسلَمَ من الانقلابِ إلى الألفِ. وقيلَ: إنَّهُ حَذَفَ الميمَ من الحَمامِ، وقلبَ الألفَ ياءً. وهذا الحَذفُ شاذ، لا يجوزُ أنْ يقالَ في الحِمامِ: الحِمِي[233]. وذكرَ الشَّنْتمريُّ وجهاً ثالثاً استحسنَهُ، وهو "أنْ يكونَ اقتطعَ بعضَ الكلمةِ للضرورةِ، وأبقى بعضَها للدّلالةِ على المحذوفِ منها وبناها بناءَ يدٍ ودمٍ، وجبرَها بالإضافةِ، وألحقَها الياءَ في اللفظِ لوصلِ القافيةِ"[234].

ومّما أبدلَ أحدُ حرفيهِ ياءً المُهيمِنُ، والأصلُ فيهِ المُؤَأْمِنُ، بهمزتين، فحولتِ الهمزةُ الثانيةُ ياءً كَراهيةَ التشديد، فصارَ مُؤَيْمِناً، ثُمَّ اُبدلَ من الهمزةِ الاولى هاءٌ، كقولهم: هَراقَ وأراقَ. وقيلَ إنَّ أصلَهُ مُؤَيمِنٌ على وزنِ مُفَيعِلٌ من الأمانةِ، والهاءُ بدلٌ من الهمزةِ[235].

ومنهُ يُشاري، في حديثِ السائبِ: "كانَ النبيُّ، صلّى اللهُ عليهِ وسلّمَ، شَريكي، فكانَ لا يُشاري ولا يُماري ولا يُداري". فقد قيلَ إنَّ (يُشاري) مِن مُحولِ التضعيفِ، والأصلُ لا يشاررُ، ثُمَّ قلبَ إحدَى الراءينَ ياءً. وقيلَ: إنَّهُ من شريَ[236]، وهذا الوجهُ هو الأوجهُ عندَ ابنِ الأثيرِ[237].

ومنه الفظَى، والأصلُ فيهِ الفظُّ، فقُلِبتِ الظاءُ ياءً. وقيلَ: إنَّ لامَهُ ياءٌ، وليستْ مُحولّةً من الظاءِ[238]. ولم يُذكرْه ابنُ منظورٍ في (فظظ).

ومنه حَسِيتُ بالشيءِ وحَسَيتُهُ وأحسَيتُ، والأصلُ فيهِ حَسِسْتُ وحَسَسْتُهُ وأحْسَسْتُ، فأبدلتِ السينُ الثانيةُ ياءً؛ كراهيةَ اجتماعِ حرفينِ مِن جنسٍ واحدٍ[239]. وذكرَ الزجاجيُّ أنَّ إبدالَ الياءِ من إحدَى السينينِ في حَسِسْتُ بالشيءِ أقيسُ[240].

ومِن ذلكَ ما حَكاهُ أبو العباسِ ثعلبٌ: لا وَرَبْيكَ لا أفعلُ، يُريدونَ لا ورَبِّكَ لا أفعلُ، فأبدلَ الباءَ الثانيةَ ياءً؛ لأجلِ التضعيفِ[241]. وهو بدلٌ غيرُ لازمٍ، ولا مقيسٍ، وشاذ نادرٌ في كلامِ العربِ؛ لأنَّ الثلاثيَّ المجرّدَ لا يُقلبُ فيهِ أحدُ المثلينِ، فكما لا يَقالُ في نحوِ: مَدَدْتُ: مَدَيْتُ، كانَ قولُهم: ربيكَ، شاذاً[242].

ومن ذلكَ الطَّلا، الاصلُ فيهِ عندَ ابنِ فارسٍ الطَّلَلُ، ثُمَّ أُبدِلَ إحدَى اللامينِ ياءً. قالَ مُعلقاً على ذلكَ قولِ الشاعرِ[243]:

وخَدٌّ كَمَتنِ الصُّلَّبيِّ جَلوتُهُ ... جميلِ الطَّلا مُستشْرِبِ الوَرْسِ أكحَلِ

"فهذا إنْ صحَّ فهو عندِي من الإبدالِ، كأنَّهُ أرادَ الطَّلَلَ، ثُمَّ أبدلَ إحدَى اللامين حرفاً معتلاً. وهو من تَقضِّي البازي، وليسَ ببعيدٍ"[244]. وأوردَ ابنُ منظورٍ البيتَ في (اللسانِ) من غيرِ أنْ يُشيرَ إلى أنَّ فيهِ إبدالاً[245].

ومِن ذلكَ أيضاً مآيمُ، والأصلُ فيهِ مآمِمُ، كُرِهَ التضعيفُ فيهِ، فأُبدلتِ الميمُ الأخيرةُ ياءً، فآلتِ الكلمةُ إلى مآمي، ثمَّ أصابَها قلبٌ مكانيٌّ، فتقدّمتِ الياءُ المُبدلةُ إلى موضعِ العينِ، فصارتْ مآيمَ[246].

وممّا أبدلَ أحدُ حَرفَي تضعيفِهِ ياءٌ كراهيةَ لاجتماعِ المثلينِ دَافِي، والأصلُ فيهِ دَافِفٌ[247]. وتَشَافَى الماءَ، والأصلُ فيهِ تَشَافهُ[248]. ومنه المَظَالِي، وأصلُهُ المَظَالِلُ[249]. وقولُهم: إنّهُ لصاحبُ ضَدَّى، وأصلُهُ ضَدَدٌ. وتَلبِيَةٌ، والأصلُ فيهِ تَلْبِبَةٌ، فأُبدلتِ الباءُ الثانيةُ ياءً كراهيةً لاجتماعِ المثلينِ[250].

ومنه، وهو ما لم يردْ في (لسانِ العربِ) تَنَسُلِ، في قولِ امرئِ القيسِ[251]:

وإنْ كنتِ قد سَاءتْكِ مِنِّي خَليقَةٌ فَسُلّي ثِيابي مِنْ ثِيابكِ تَنْسُلِ

قالَ أبو حيّانَ: " قالوا: أصلُهُ تَنسللُ"[252]. وجعلَهُ أبو بكرِ الأنبارُ مِن نَسلَ[253]. وهو كذا في حاشيةِ الديوانِ.

ب – كما يُبدلُ ثاني المثلينِ ياءً، وإنْ كانَ مفصولاً بفاصلٍ:

مِن ذلكَ حِداءٌ في قولِ الشّاعرِ[254]:

يَنْشَبُ فِي المَسْعَلِ وَ اللَهَاءِ أنْشَبَ مِنْ مَآشِرِ حِدَاءِ

والأصلُ فيهِ حِدَاد، فأبدلَ من الدالِ الثانيةِ ياءً، وبينَها وبينَ الدّالِ الاولى الالفُ حاجزةً. وذكرَ ابنُ منظورٍ أنَّ هذا الإبدالَ ليسَ واجباً، وأنّهُ غُيِّرَ استحساناً، فساغَ ذلكَ فيهِ[255]. ونقلَ الفارسيُّ هذا المذهبَ عن ابنِ حبيبٍ وغيرِهِ من البغداديّينَ[256]. وإخالُ أنَّ استعمالَ حداءِ بدلاً من حدادِ ههنا أملتهُ الضرورةُ الشعريّةُ بسببِ حرفِ الرّويِّ الهمزةِ.

ومِنه قولُهم في جميعِ دَيْجُوج: دَيَاج، فالأصلُ فيهِ دَيَاجِيجُ، فكرهُوا التضعيفَ، فأبدَلُوا من الجيمِ الأخيرةِ ياءً، فاجتمعتْ مَعَ الياءِ الأولى، فصارتْ (دياجيّ)، فخففوا إحدَى الياءينِ، فصارَ (دَيَاجِ مِن قبيلِ المنقوصِ، مِن بابِ جوارٍ[257]. وقد ناقشَ ابنُ منظورٍ هذا الجمعَ في (اللسانِ)، فذكرَ أنَّ الدّيجوجَ يجمعُ على دَياجيجَ، ودَياجِ، وأنَّ أصلَ دَياجِ ـــ كما يرى ابنُ جنّي ـــ هو دَياجيجُ، ثُمَّ خَففُوهُ بحذفِ الجيمِ[258]. والفرقُ

واضحٌ بينَ القولين، فاللفظُ من مُحوّلِ التضعيفِ وَفقَ القولِ الاولِ، ليسَ منهُ وَفْـقَ قولِ ابن جنـي).

ومن ذلكَ أيضاً جمعُهم العُنْجُوجَ على عَنَاجِي، والاصلُ فيهِ عَنَاجِجُ، ثُمَّ حُوّلتِ الجيمُ الأخيرةُ ياءً[259].

ومِنه أيـضاً صَهْـصَيتُ بـالقومِ، ودَهْـدَيتُ الحجـرَ، الأصـلُ فـي الاولِ صَهْصَهْتُ[260]، وفي الثاني دَهْدَهْتُ الحجرَ، فحوّلتِ الهاءُ الثانيةُ ياءً للتضعيفِ، وإنْ كانَ الفصلُ قد وقعَ بينَ الهاءين؛ لقربِ شبهها بالهاءِ، فالياءُ مدّةٌ والهاءُ نَفسٌ،كمـا أنّها مثلُها في الخفاءِ والخفة[261]. وقيلَ: إنَّ دهدهتُ ودهديتُ لغتان، وإنَّ الهاءَ لغـةُ تميمٍ، والياءَ لغةُ أهلِ العاليةِ[262]. وقد جعلَ العُكبَريُّ الياءَ أصلاً، والهاءَ مُبدلةً منها. قالَ: "وقالوا في دُهْدِيَةِ الجُعَلِ: دُهْدُوهةٌ، والاصلُ الياءَ، لقولِهم: دَهْدَيتُ الحجرَ"[263].

ومِنه أفناءُ، وهو مّما فاتَ ابنَ منظورٍ في (لسانِ العربِ)، والاصلُ فيهِ أفنانٌ، جمعُ فَنٍّ، فأبدلتِ النونُ الأخيرةُ ياءً لاجتماعِ المثلين، وإنْ كانَا مفـصولين بحـاجزٍ حجزَ بينَهُما، ثُمَّ قُلِبَتِ الياءُ همزةً، لوقوعِها طرفاً بعدَ ألفٍ زائدةٍ[246].

أ –إبدالُ ثالثِ الأمثالِ ياءً:

وأمّا إبدالُ ثالثِ الامثالِ ياءً، فهوَ كثيرُ في كلامِهم، واسعٌ. قالَ أبـو عبيـدةَ: "والعربُ تقلّبُ حروفَ المُضاعفِ إلى الياءِ"[265]. وذلكَ إذا اجتمعَ في الكلمةِ ثلاثـةُ احرفٍ مُتشابهةٍ، وكانتْ على وزنِ فعَّلَ أو تَفَعَّلَ، مّما كانتْ عينُهُ ولامُهُ من جـنسٍ واحدٍ، وضُعّفتْ فيها العينُ، فيبدلُونَ من الحرفِ الأخيرِ ياءً اسـتثقالاً للتـضعيفِ؛ لكونِهِ موضِعاً يُكرَهُ فيهِ التضعيفُ لتوالي الأحرفِ المُتشابهةِ، فيعمدُونَ إلى تخفيفِهِ بإبدالِ الاخيرِ من هذه الحروفِ ياءً. وذكرَ اللغويّونَ أنَّ في مثلِ هذا النـوعِ مـن الألفاظِ مُطّردٌ[266].

والحروفُ التي تبدلُ ياءً هي: الباءُ، والتّاءُ، والجيمُ، والرّاءُ، والزّايُ، والسينُ، والصّادُ، والضّادُ، والطّاءُ، والظّاءُ، والعينُ، والقافُ، والكـافُ، والـلامُ، والمـيمُ، والنّونُ، والهاءُ. وذكرَ العُكبَريُّ أنَّ جميعَ حروفِ المُعجم تُبدلُ ياءً إذا تكرّرتْ[267]، واستثنى الأشمونيُّ الألفَ[268]، وهو غيرُ دقيق كما سيأتي. ويكونُ الإبدالُ من الثالثِ على التّجاورِ بينَ الأمثالِ، أو مفصولة.

أ – الإبدالُ من الثالثِ على التّجاور:

من ذلكَ قولُهم: لبّيتُ، أصلُهُ لبَّبتُ فعَّلتُ، فاستثقلوا ثلاثَ باءاتٍ، فقلبُوا الباءَ الاخيرةَ منها ياءً؛ لأجلِ التضعيفِ[269]. ومذهبُ ابن جنّي[270] وابنِ يعيشَ[271] أنَّ أصلَ ياءِ لبّيتُ ليسَ باءً، وإنّما هو مشتقٌ من لفظِ: لبَيكَ، اشتقُّوا من الصوتِ فعلاً، فجاؤوا بهِ بحروفِهِ،كما قالُوا : سَبْحَلَ مِن سبحانَ اللهِ، فالياءُ في لبّيتُ هي الياءُ في لبّيكَ، وهيَ ياءُ التثنيةِ[272].

وأمّا لبّيكَ، ففي إصلِها ثلاثةُ أقوالٍ: الأولُ أنَّها مِن لبّبَ على وزنِ فعّلَ، والثاني، وهو قولُ يُونسَ، أنَّها مِن لَبَّبَ أيضاً، ولكنّها على زنةِ فَعْلَلَ، لا فعّلَ لقلةِ فعّلَ في الأسماءِ. وعلى هذينِ القولينِ فالياءُ مُبدلةٌ من الباءِ الثالثةِ، والقولُ الثالثُ أنّهُ ليسَ مِن هذا البابِ، والياءُ ياءُ التثنيةِ، كسَعديكَ، وزنتُهُ فَعْليكَ، واشتقاقُهُ من اللبِّ بالمكانِ[273].

ومن ذلكَ قولُهم: ربّاهُ تَرْبيَةً، فالأصلُ فيهِ: رَبّبَهُ تَرْبِبَةً، فأبدلَ من الباءِالاخيرةِ ياءٌ. وفي (ربا) ذكرَ ابنُ منظورٍ أنَّ ربّيتُ ورَبّبْتُ بمعنًى واحدٍ[274]، وفي إشارةٍ إلى أنَّ اللفظين أصلانِ منفصلانِ.

ومن ذلكَ تَمَتّى في الحَبْلِ، فالأصلُ فيهِ تَمَتّتَ، فكرهُوا تضعيفَهُ، فأبدلوا التاءَ الثالثة ياءً[275].

ومِن ذلكَ أيضاً صَدّى يُصَدّي، والأصلُ فيها صَدّد يُصدّدُ، من الصَّدَدِ، فلمّا كثرتِ الدالاتُ قُلِبتِ الاخيرةُ منها ياءً. وحُمِلَ على ذلكَ قولُهُ جلَّ ثناؤُهُ{إذا قومُكَ منهُ يَصِدُّونَ}. وتفسيرُ ذلكَ أنَّ أصلَ يَصِدُّونَ، يُصَدِدونَ أي يضِجُّونَ ويعِجُّونَ، فحولَ إحدَى الدالاتِ ياءً، فصارتْ يَصِدّيونَ، ثُمَّ حُذِفتِ الياءُ على حدِّ حذفِها في يرمُونَ[276].

وممّا أُبدِلَ فيهِ التضعيفُ ياءً قولُهم: تَسَرَّيْتُ، وفي أصلِهِ خلافٌ. قيلَ: أصلُهُ تَسَرَّرْتُ[277] من السِّرِّ، فلمّا توالتْ ثلاثُ راءاتٍ أبدلُوا الأخيرةَ ياءً. وعليهِ تكونُ السُّرِّيَّةُ من تَسرَّيتُ، وأصلُها سُرُّورَةٌ من سَرَرَ، وَوَزنُها فُعُّولَةٌ. وقيلَ: إنَّ سُرِّيةَ على وزنِ فُعليّةٍ من السرورِ. وبناءً على هذينِ القولينِ فلامُهما راءٌ. وقيلَ: إنَّ تسرّى تفعّلَ، لامُ الفعلِ ياءٌ[278]. وقيلَ: إنَّ تَسَرّى تفعّلَ، لامُ الفعلِ واوٌ أُبدلتْ منها الياءُ[279]، وأصلُهُ السروُ. وقيلَ: يحتملُ أنْ يكونَ وزنُ تسرّى تفَعلَى، فالألفُ فيهِ زائدةٌ للإلحاقِ، فليستْ بدلاً مِن راءٍ ولا مِن واوٍ ولا مِن ياءٍ، بل تكونُ انقلبتْ ياءً كما قُلِبتِ الألفُ في تَجَعبى في قولِكَ: جعبيتُهُ فتَجَعبى؛ ياءً[280]. وتسرَّيتُ غلَطٌ عندَ

الليثِ لا يصحُّ، ومِثالُ سُرِّيَّةٍ عندَهُ فُعْلِيَّة، من تَسَرَّرْتُ[281]، وعنــدَ غيــرِهِ صَــحيحٌ صوابٌ[282]. وإبدالُ الرّاءِ ياءِ في تسرّيتُ شاذٌ، ليسَ بلازمٍ عندَ سيبويهِ، والتضعيفُ فيهِ عربيٌّ جيدٌ[283]، وهو إبدالٌ لازمٌ كما يرى ابنُ عصفورٍ، وأبو حيّانَ[284].

ومنهُ كذلكَ شَرَّى اللحمَ والأقِطَ والثوبَ ونحوَها، والأصلُ فيهِ شَرَّرَهُ، وقــد آلَ بالصنعةِ إلى لفظِ (ش ر ي)، استثقالاً لتكريرِ الراءاتِ[285].

ومِنه أيضاً الشاةُ المصرّاةُ، أصلُهُ المّصَرّرَةُ، فلما اجتمعَ فــي الكلمــةِ ثــلاثُ راءاتٍ حُوّلتِ الأخيرةُ منها ياءً. ويمكنُ أنْ تكونَ من الصَّري]، وعليهِ فليستْ مــن هذا البابِ[286].

ومِن ذلكَ قولُهم: تَعَزَّيْتُ عنهُ، أصلُها تَعَزَّزْتُ، ثُمَّ أبدلَ من الزاي الاخيرةِ ياءٌ للخِفةِ. وقيلَ: إنَّ تَعزّى من عزيَ، وعليهِ فليسَ من هذا البابِ[287].

ومِن ذلكَ دَسَّاهُ، الأصلُ فيهِ دَسَّسَهُ، فأُبدِلتِ الــسينُ الأخيــرةُ يــاءً، كَرَاهيــةَ التضعيفِ، ومنهُ قولُ اللهِ جلَّ ثناؤُهُ:{قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاها وَقَد خَابَ مَنْ دَسَّــاها}[288]. وقالَ الفرّاءُ في هذه الآيةِ: "ونُرَى ــ واللهُ أعلمُ ــ أنَّ دَسَّاهَا من: دَسّــسَت، بُــدِّلتْ بعضُ سيناتِها ياءً، كما قالُوا: تَظنَّيتُ مِن: الظَّنِّ ... ونُرى أنَّ دسَّاهَا دَسَّــسَها؛ لأنَّ البخيلَ يخفِي منزلَهُ ومالَهُ، وأنَّ الآخَرَ يُبرزُ منزلَهُ على الأشرافِ؛ لئلاَ يَستَتِرَ عــنِ الضِّيفَانِ"[289]. وقالَ الزجاجُ: "ومعنى دسَّاها جعلَها قليلةً خسيسةً، ولكنَّ الحروفَ إذا اجتمعت من لفظٍ واحدٍ أُبدِلَ مِن أحدِها ياءٌ"[290].

ومِن ذلكَ قصَّيْتُ أظافري، وقد ذكرَ ابنُ منظورٍ أنَّ في أصلِهِ قولينِ. الاوّلُ أنَّ الأصلَ فيهِ قَصَّصْتُ، فلمّا توالتْ ثلاثُ صاداتٍ حُوِّلتْ إحدَاهنَّ يــاءً للتخفيــفِ[291]. وإبدالُ الياءِ ههنا غيرُ لازمٍ كما يرى ابنُ عــصفورٍ[292]. والقــولُ الثــاني، وهــو للكسائيِّ، أنَّ قَصَّيتُ أظافِري ليسَ مِن مُحوّلِ التضعيفِ، وإنّما أصلُ الياءِ فيــهِ واوٌ من قَصا، وأنَّ المعنى أخذَ من قاصِيتِها[293]. وهو ما أشارَ إليهِ الأشمونيُّ حيثُ قالَ: "إنَّ الياءَ ههنا أصلُها الواوُ، وأنَّ المعنى تَتبَّعتُ أقصَاها"[294].

والإبدالُ في قصّيتُ شاذٌ، ليسَ بواجبٍ عندَ سيبويهِ، إذ إنَّ التضعيفَ فيهِ عربيٌّ كثيرُ الاستعمالِ[295].

ومن ذلكَ تَفَضَّيْتُ من الفِضَّةِ، وأصلُهُ تَفَضَّضْتُ، فأُبــدلتِ إحــدَى الــضاداتِ ياءً[296].

ومِنه أيضاً تَقضَّيتُ، فالأصلُ فيهِ تَقضَّضْتُ من تَقَضَّضَ البازي، فلمّا كثُرتِ الضاداتُ صارتِ الضادُ الأخيرةُ ياءً. وذكرَ ابنُ منظورٍ أنَّهم لم يَستعمِلوا تَفَعَّلَ من لفظِ (ق ض ض) إلاّ مُبدلاً[197]. وإبدالُ الضادِ ياءً شاذٌ[299]، غيرُ لازمٍ وَفْقَ رأي ابنِ عصفورٍ[300].

ومِن ذلكَ التَّمَطّي، أصلُهُ التَّمَطُّطُ بدِلتِ الطاءُ الأخيرةُ ياءً، ومنهُ قولُهُ تعالى:{ثُمَّ ذَهَبَ إلى إهلِهِ يَتَمطّى}، والأصلُ يتمطَّطُ، فكُرِهَ التشديدُ، فقُلِبَ الطاءُ ياءً. وذكرهُ ابنُ منظورٍ أيضاً في (مطا)، وعليهِ فليسَ فيهِ إبدالٌ[301].

ومِن ذلكَ قولُهم: حيةٌ تَتَلَظّى، أصلهُ تَتَلَظَّظُ، ثُمَّ أبدلوا الظاءَ الأخيرةَ ياءً[302]، وأمّا قولُهم: في الجرِّ يتلظّى، فليسَ من هذا البابِ، وإنّما هو من اللظى[303].

ومِن ذلكَ أيضاً تَلَعَّيتُ اللُّعاعَ، فالأصلُ فيهِ تَلَعَّعْتُ، فكرِهَتْ ثَلاثُ عيناتٍ، فأبدلتِ العينُ الثالثةُ ياءً[304]. وهو إبدالٌ غيرُ لازمٍ[305].

ومِنه أيضاً شقى فلانٌ، والأصلُ فيهِ شَفَفَ، فأبدلتْ إحدَى الفاءاتِ ياءً[306].

ومِن ذلكَ عقَّتِ الدّلوُ تَعْقِيَةً، فالأصلُ فيهِ عَقَّقَتْ، فلمّا اجتمعتْ ثلاثُ قافاتٍ قلبُوا الأخيرةَ باءً، ثمَّ قُلبتْ ألفاً، وحذِفتِ الألفُ لالتقاءِ الساكنينِ[307].

ومن ذلكَ تَغَلَّيْتُ بالغاليةِ، والاصلُ فيهِ تغَلّلتُ، فأبدلُوا من اللامِ الأخيرةِ ياءً. ومنعَ ذلكَ الفرّاءُ[308]، وعدَّ تَغلَّيتُ مُولّدةً[309].

ومن ذلكَ أيضاً الطّلاءُ. فقد نقلَ ابنُ منظورٍ عن أبي عليٍّ الفارسيِّ أنَّه مِن مُحَوّلِ المُضعَّفِ، وأنَّ همزتَهُ مُنقلبةٌ عن ياءٍ مُبدلةٍ من لامٍ[310]. أي أنَّ أصلَهُ الطُّلالُ، فأبدلتِ اللامُ الأخيرةُ ياءً، وقُلِبتِ الياءُ همزةً لوقوعِها طرفاً بعدَ الالفِ الزائدةِ، وعليهِ فوزنُهُ الفُعَّالُ. وأوردَهُ ابنُ منظورٍ في (طلي)[311]، وبناءً على ذلكَ فهمزتُهُ مقلوبةٌ عن ياءٍ أصليّةٍ.

وممّا أبدلت فيهِ اللامُ الثالثةُ ياءً تَظلّى، وأصلهُ تَظلّلَ[312]. وتَذَلّى، والأصلُ فيهِ تذَلّلَ[313].

ومن ذلكَ تَكَمّاهُ، الأصلُ فيهِ تَكَمَّمَهُ، فأبدلتِ الميمُ الاخيرةُ ياءً[314]. واوردَهُ ابنُ منظورٍ في (كمي)[315]، وبناءً على ذلكَ فليستِ الياءُ مُبدلةً من الميمِ، بل هي أصلٌ، ونقلَ أبو حيّانَ عن ابنِ جنّي أنَّ ذلكَ مُحتملٌ[316]. وإبدالُ الميمِ في تكمّاهُ ليسَ بلازمٍ[317]. ومِنهُ أيضاً، وهو ممّا لم يُذكر في (لسانِ العربِ)، مَعميّةٌ، الأصلُ فيهِ مَعمّمةٌ، فأبدلَ من الميمِ ياءٌ، واجازَ ابنُ جنّي أنْ يكونَ من المعمي[318].

ومِن ذلكَ تَظنَّيْتُ على وزنِ تفعّلتُ، وأصلهُ تَظنَّنْتُ من الظنِّ، فأبدلوا النونَ الثالثة ياءً للتضعيفِ، لَما كثرتِ النوناتُ[319]. وذكرَ أبو حيّانَ أنّهُ يحتملُ أنْ يكونَ وزنهُ تَفَعلَيْتُ، والألفُ فيهِ للإلحاق، وليستْ بدلاً من النون[320].

وذكرَ ابنُ منظورٍ في (ظني) التظنِي، ولكنّهُ أشعرَ أنَّهُ ليسَ من (ظني)، وإنّما من الظنِّ. قالَ: "ليسَ في بابِ الظاءِ والنونِ غيرُ التّظنّي من الظنِّ، وأصلهُ التَّظنُّنُ، فأُبدِلَ من إحدَى النوناتِ ياءٌ، وهو مثلُ تَقضَّى من تَقَضَّضَ"[321].

وإبدالُ النونِ ياءً في تظنّيتُ شاذٌ، ليسَ بلازمٍ عندَ سيبويه، والتضعيفُ فيهِ عربيٌّ فاشٍ على ألسنِتِهم[322]، وهو إبدالٌ لازمٌ عندَ ابنِ عُصفورٍ، وأبي حيّانَ[323].

ومنهُ أيضاً عَنَّيتُ الكتابَ، والاصلُ فيهِ عَنَّنتُ، كثرتِ النوناتُ وثَقُلَ اجتماعُها، فَبُدِلَتِ الاخيرةُ ياءً، وعليهِ فأصلُ عُنوانٍ عُنَّانٍ، فلمّا كثرتِ النوناتُ أبدلُوا من إحدَاهنَّ واواً[324]. وفي موضعٍ لاحقٍ ذكرَ ابنُ منظورٍ في عُنوانِ كتابٍ لغاتٍ هي: عَنْوَنتُ وعَنَّيتُ وعَنَّنتُ[325]، فأفهمَ كلامهُ أنَّ عَنّيتُ لغةٌ، وليسَ من مُحوّلِ التضعيفِ.

ومنه فحلٌ مُعَنًّى، قيلَ: إنَّ الأصلَ فيهِ مُعَنَّنٌ، فأبدلتْ من إحدَى النوناتِ ياءٌ، وقيلَ: الأصلُ فيهِ عنيَ[326]. ومنهُ كذلكَ تَغَنَّيتُ، الأصلُ فيهِ تَغَنَّنتُ، فحوّلتِ النونُ الثالثةُ ياءً[327].

ومن ذلكَ تَسَنَّى، فالأصلُ فيهِ تَسَنَّنَ، فحُوّلتِ السّينُ الأخيرةُ ياءً[328]. وحَمَلَ أبو عَمرٍو الشّيبانيُّ[329] على ذلكَ قولَ اللهِ جلَّ ثناؤُهُ:{انظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ}[330]، ورأى أنَّ أصلهُ يتسَنَّنْ، من قولِهِ تعالى:{مِنْ حَمَأٍ مَسْنُونٍ}[331]، فأبدلُوا النونَ ياءً[332]، ثُمَّ قُلِبتِ ألفاً؛ لتحرُكِها وانفتاحِ ما قبلها، ثُمَّ انحذفتْ للجزمِ. وأوردَهُ ابنُ منظورٍ أيضاً في (سنا)[333]، وعليهِ فليسَ من مُحوّلِ التضعيفِ.

وناقشَ الفرّاءُ هذه الآيةَ فأجاز أنْ يكونَ (يَتَسَنَّهْ) مأخوذاً من السّنةِ، والمعنى: لم يتغيّرْ بمرورِ السنينَ عليهِ، فإنْ كانَتْ لامُها هاءً، فالهاءُ أصليّةٌ، وهي من قولكَ: بعتُهُ مُسانَهةً، وإنْ كانتْ لامُها واواً، فالهاءُ زائدةٌ دخلتْ لبيانِ الحركةِ؛ لأنَّ السنة تُجمعُ سَنواتٍ، ومثالُ (فعّلت) منه يأتي تامًّا غيرَ محذوفٍ لامُهُ، وهو تَسَنَّيتُ، وإنْ كانتْ لامُها نوناً، عندَ مَن قالَ في تصغيرِها:سُنَيْنَةً "جازَ أنْ يكونَ تَسنّيت تَفَعَّلت، أبدلتِ النونُ بالياءِ، لَما كثُرتِ النوناتُ، كما قالُوا تَظنَّيت، واصلُهُ من الظَّنّ"، وذكرَالفراءُ أنَّ هذا الوجهَ قليلٌ، وهو مَعَ قِلّتِهِ جازَ أنْ يكونَ من مُحوّلِ التضعيفِ[335].

والإبدالُ في تَسنّى إبدالٌ لازمٌ عندَ ابنِ عصفورٍ، وإبي حيّانَ[336].

ب – ويكونُ الإبدالُ من الثالثِ مفصولةً:

من ذلكَ ذرِّيَّة. وفيها ستّةُ أوجهٍ. الأولُ أنّها فُعْلولةٌ، وأنَّ أصلها ذرْرُورَةٌ (ذرُّورةٌ) من الذرِّ، ولكنَّ التضعيفَ لمّا كَثُرَ في الكلمةِ أبدَلُوا من الراءِ الأخيرةِ ياءً، فصارتْ ذرُّويَة، ثُمَّ قُلِبتِ الواوُ ياءً وأُدغمتْ في الياءِ، وحُوِّلتِ الضمةُ كسرةً للمجانسةِ.

والثاني أنّها فُعِّيلة، وأنَّ أصلها ذرْريرَةٌ (ذرِّيرةٌ)، من الذرِّ أيضاً، فأُبدلتِ الراءُ الأخيرةُ ياءً للتضعيفِ، والكسرةُ على هذا أصلُ، غيرُ مُبدلةٍ.

والثالثُ أنّها فُعْلِيَّة، وأنَّ أصلها ذرْريّة (ذرِّيّة)، من الذرِّ، والياءُ على هذا غيرُ مُنقلبةٍ، ياءُ النسبِ، وكانَ القياسُ ذرِّيّة، بفتحِ الذالِ، ولكنّهُ نسبٌ شاذٌّ، لم يجئ إلاّ مضمومَ الأولِ.

والرابعُ أنّها فُعْلِيّة، وأنَّ أصلها ذُرْريئة (ذرِّيَّة) بالهمزِ، مِن ذرَأ، فخففتْ همزتُها، وألزمتِ التخفيفَ.

والخامسُ أنّها فُعْلِيَّة، وأنَّ أصلها ذرْوِيْيَة (ذرْوِيَّة)، مِن ذرَا اللهُ الخلقَ ذَرواً، وأنَّ ذرا لغةٌ في ذرأ.

والسادسُ أنّها فعُّولة، وأنَّ أصلها ذرْرُووَةٌ (ذرُّوَّةٌ) مِن ذرَا يذرُوهُ، مثل: مَغْزُوْوُ (مَغْزُوٌّ)، فغُيّرتِ الكلمةُ فصارتْ كذلكَ.

وبناءً على المذاهبِ الأربعةِ الأخيرةِ، فليستِ الكلمةُ من مُحولِ التضعيفِ[337].

ومِن ذلكَ مَكَاكِيُّ، الأصلُ فيهِ مَكَاكيكُ، فأبدلُوا من الكافِ الياءَ الثانية كراهيةَ للتضعيفِ[338]، وأمّا الياءُ الأولى، فهي بدلٌ من واوِ المفردِ مكّوكٍ صارتْ ياءً في الجمعِ؛ لانكسارِ ما قبلها[339]. وهو بدلٌ غيرُ لازمٍ[340].

ومِنهُ أيضاً المُزَّاءُ. فقد نقلَ ابنُ منظورٍ عن أبي عليٍّ الفارسيِّ أنَّ المُزَّاءَ مِن مُحَوّلِ المُضعَّفِ، مِن غيرِ تِبيانِ أصلِهِ[341]. وأرى أنَّ أصلهُ المُزَّارُ، ثُمَّ حُوِّلتِ الزايُ الأخيرةُ ياءً، وقُلِبتِ الياءُ همزةً لوقوعِها بعدَ الألفِ الزائدةِ، وعليهِ فوزنُها الفُعَّالُ. ونُقلَ عن أبي بَرّي[342] أنَّ وزنَ المُزَّاءِ يجوزُ أنْ يكونَ فُعَلاءً مِنَ المَزِّ، وهو الفضلُ، والهمزةُ فيهِ للإلحاقِ، فهو بمنزلةِ قُوباءٍ، وأنْ يكونَ فُعّالاً من المَزِيّةِ، وأنَّ المعنَى فيهما واحدٌ، لأنّهُ يُقالُ: هو أمزُّ مِنهُ، وأمزَى مِنهُ، أي أفضلُ[343]. وعلى هذا فليستِ الكلمةُ مّما حُوّلَ فيهِ أحدُ حَرفَي التضعيفِ.

ثانياً – الإبدالُ إلى واو:

قالَ الفرّاءُ: "والعربُ تُبدِلُ في المُشدَّدِ الحرف منهُ بالياءِ والــواو"[344]. وتُبــدِلُ العربُ الواوَ في المثلين أو الثلاثةِ.

أ ــ والإبدالُ في المثلين يكونُ من الأوّل، ومن الثاني. فممّــا أُبــدِلَ مثلُــهُ الأوّلُ الصَّيَّاغ، والأصلُ فيهِ ــ كما يرى ابنُ الجنّي[345]ــ الصَّوَّاغ، فأُبدِلَ من الواو الاولى ياءً، لكون الياءِ أخفَّ من الواو، كراهيةً لالتقاءِ الــواوين، ولا ســيّما فيمــا كثُــرَ استعمالُهُ، فصارَ تقديرُهُ الصَّيْوَاغ، ثُمَّ قلبُوا الواو ياءً، وذكرَ ابنُ منظور أنَّ الصَّيَّاغ والصَّوَّاغ ممّا تعاقبَ عليهِ الياءُ والواوُ في لغةِ أهلِ الحجاز[346]. والمُعاقبةُ بينَ الواو والياءِ يستعملُها أهلُ الحجاز[347].

وقد جعلَ بعضُ المحدثينَ تحويلَ الواو ياءً بعضَ أدلّةٍ استدلَّ بها علــى ميــلِ القبائلِ المتحضِّرةِ إلى الكسر، لكون الياءِ امتداداً للكسرَةِ، وإستبعدَ أنْ تكونَ إحدَى الصيغتين أصلاً والأخرى فرعاً، وأنْ تكونَ إحدَاهُما بمثابــةِ التطّــور للأخــرى، ورجّحَ كونَهما من بيئتينِ مُختلفتين، استُعملتا جنباً إلى جنبٍ في زمنٍ واحدٍ[348].

وقد يُبدلُ أحدُ المثلين واواً ، وقد فصلَ بينَهما فاصلٌ، مِن ذلكَ ذوَائــبُ جمــعُ ذوَابةٍ، الأصلُ فيهِ ذَأائِبَ، فأُبدِلَ من الهمزةِ الأولى واوٌ، فِراراً مِن اجتماعِ همزتينِ، بينَهما ألفٌ[349]. وقالَ أبو حيّانَ: "والألفُ كأنّهــا همــزةٌ، فكأنّمــا اجتمــعَ ثــلاثُ همزاتٍ"[350]. ويذكرُ التصريفيُّونَ أنَّ هذا الإبدالَ واجبٌ لازمٌ في كلِّ همزةٍ تلتها ألفُ جمعِ مُتناهٍ بعدها همزةٌ[351].

وممّا أُبدلَ مثلُهُ الثاني واواً الأوّلُ، الأصلُ فيهِ أأوّلُ، عندَ مَن ذهــبَ إلــى أنَّ تأسيسَهُ مِن (أول)، فأُبدلتْ الهمزةُ الثانيةُ واواً، كراهية التضعيفِ، وأُدغمــتْ فــي الواو[352].

ومِن ذلكَ يَشْبُو، والأصلُ فيهِ يَشُبُّ، فأُبدِلتِ الباءُ الثانيةُ واواً. قــالَ الفــرّاءُ: "والعربُ تُبدِلُ في المُشدّدِ الحرف منهُ بالياءِ والواو ... سمعتُ بعضَ بنِــي عقيــلٍ يُنشدُ[353].

يَشْبُو بها نَشجانه من النَّشيج

هذا آخرُ بيتٍ، يُريدُ: يَشُبُّ: يظهرُ، يُقالُ: الخِمارُ الأسودُ يَشُبُّ لونَ البيــاض، فجَعَلَها واواً، وقد سمِعتُهُ في غيرِ ذلكَ"[354].

وقد ذكرَ ابنُ منظورٍ هذا المعنَى في شَبَّ بقولِهِ: " وَشَبَّ لونَ المــرأةِ خِمــارٌ أسودُ لبِسَتْهُ، أي زادَ في بَياضِها ولونِها، فحسَّنَها؛ لأنَّ الضِدَّ يَزيدُ في ضِدِّهِ، ويُبْدِي ما خَفِيَ منهُ"[355]، ولكنْ فاتَتْهُ الإشارةُ إلى لفظِ يَشبُو، وأنَّهُ من مُحوّلِ التضعيفِ.

ومنهُ كذلكَ الحيوَانَ، وأصلُهُ الحَيَيَانُ، فقلبُوا الياءَ التي هي لامٌ واواً؛ استكرَاهاً لتوالِي الامثالِ. ومذهبُ المازنيِّ أنَّ الواوَ أصلٌ في الحيوانِ، وانَّــهُ حــرفٌ غيــرُ مبدلٍ، ومذهبُ آخرينَ أنَّ الياءَ قُلِبتْ واواً أثقلُ من الياءِ؛ ليكونَ هذا القلبُ عِوضــاً عن كَثرةِ دخولِ الياءِ، وغلبَتِها عليها[356]. وقيلَ: إنَّ الياءَ قُلِبتْ واواً لــئلاّ تلتــبسَ بمثنّى الحَيَا، وهو الغيثُ[357].

ومِنهُ أيضاً حَيْوَة، الأصلُ فيهِ حَيَّة، فقُلِبتِ الياءُ واواً "لضربٍ مــن التوسُّــع، وكَراهية لتضعيفِ الياءِ"[358]. ولعلَّ المقصودَ من التوسع هو إرادتُهم أن يُعوِّضُــوا الواوَ مِن كثرةِ دخولِ الياءِ عليها. قالَ ابنُ جنّي: "حَيْوَة، وأصلهُ حَيّة، فأبدلُوا اليــاءِ واواً، وهذا ... إنّما هو لِما قدّمنَا ذكرَهُ: مِن التعويضِ والواوِ من كثرةِ دخولِ الياءِ عليها"[359]، أو أنَّ المقصودَ بذلكَ هو أنَّ حيْوة علمٌ والأعلامُ يكثُرُ فيها التغييرُ، ما لا يكثُرُ في غيرِها[360].

وقلبُ الياءِ واواً في حيْوة والحيوانِ غيرُ مَقيسٍ، "وجاءَ على ما لم يُــستعملْ؛ لأنّهُ ليسَ في كلامِهم ما عينُهُ ياءٌ ولامُهُ واوٌ"[361]، أي لم يُشتقَّ مِن لفظِهِ فعلٌ، قــالَ سيبويهِ: "وقالُوا: حَيْوة، كأنَّهُ مِن حَيُوْتُ[362]، وإنْ لم يُقلْ"[363].

ومهما يكنْ مِن أمرٍ فعدولُهم هنا عن الخفيفِ، وهوَ الياءُ إلى الثقيــلِ، وهــو الواوُ؛ ليختلفَ اللفظانِ، ويخفَّ بذلكَ؛ يؤكّدُ شدّةَ استكراهِهم التــضعيفَ، والفــرارَ منه.

ب ــ وأما الإبدالُ إلى الواوِ مِن أحدِ الثلاثةِ: فقد تكونُ الامثالُ مُتجاورةً، أو مفصولةً. فمن المُتجاورةِ نحوُ الشَجَويِّ وَالعَمَويِّ، والاصلُ الشَجَيِيُّ والعَمَيِيُّ، نسبةً إلى الشجِي و العمِي، فلمّا توالت ثلاثةُ أمثالٍ، كرهُوا ذلكَ، فقلِبتِ الياءُ الأولــى[364] واواً كَرَاهيةً لذلكَ. وهذه هي حالُ الأسماءِ الثلاثيةِ المنتهيةِ بياءٍ إذا أضفتَ إليها ياءَ النسبِ[365].

ومنهُ أيضاً نحوُ حَيَوِيٌّ، أصلُهُ حَيَيِيٌّ، نسبةً إلى حيٍّ، فقُلِبتِ الياءُ الثانيــةُ واواً كرَاهيةً لاجتماعِ الامثالِ. ونقلَ ابنُ منظورٍ عن أبي عمــرٍو أنّــهُ كــانَ يقــولُ: حَيَيِيٌّ[366].

ومن المفصولةِ قولُهم في جمع القُسِّ: قَسَاوِسة، الأصلُ فيهِ قَسَاسِسَةٌ، فكثُــرتِ السيناتُ فأبدلتِ الوسطى واواً. جاءَ في (لسانِ العربِ) نقلاً عنِ الفرّاءِ في تفــسيرِ جمعِهم الأتُونَ على أتاتِينَ: "وهذا كَما جَمَعُوا قُسًّا[369] علــى قَــسَاوِسَةٍ، أرادُوا أنْ يَجمعُوهُ على مثالِ مَهَالِبةٍ، فكَثُرَتِ السِّيناتُ، وأبدلوا إحدَاهنَّ واواً"[368]. وفي موضعٍ سابقٍ في (اللسانِ) نَقَلَ ابنُ منظورٍ رأيَ الفرّاءِ في جمعِ القسِّ على النحوِ الآتــي: "وقالَ الفرّاءُ في كتابِ (الجمع والتفريق): يُجمعُ القِــسِّيسُ قِسِّيــسينَ، كمــا قــالَ تعالى[369]، ولو جَمعَهُ قُسُوساً كانَ صَواباً؛ لأنّهما في معنًى واحــدٍ، يعنِــي القِــسَّ والقِسّيسَ، قالَ: ويُجمعُ القِسّيسُ قَسَاقِسة، جَمعُوهُ على مثالِ مَهالبةٍ، فكثُرتِ السيناتُ، فأبدلُوا إحدَاهنَّ واواً"[370]. وواضحٌ أنَّ (قساقسة) ليستْ مرادةً، وإنّما المُرادُ قساوسة.

ثالثاً ــ الإبدالُ إلى الألفِ:

يُبدلُ إلى الألفِ أحدُ المثلين. ويكونُ الإبدالُ من الأولِ ومن الثاني. فمن الإبدالِ من الأوّلِ دَاوِيّة. وهو ممّا لم يردْ في (لسانِ العربِ)، ولكنَّ الفرّاءَ ذكرَهُ في جملــةِ ألفاظٍ أبدلتِ العربُ الحرفَ المُشدّد منها بالياءِ والواوِ.، قالَ: "والعربُ تُبــدِلُ فــي المُشدّدِ الحرف منهُ بالياءِ والواوِ ... ويُقالُ: دَوِيَّه وَدَاوِيّه"[371]. ولم يزدِ الفرّاءُ على قولِهِ: (دويّه وداويّه) شيئاً، ولم يُفسّرْ ذلكَ.

والذي لا شكَّ فيهِ أنَّ التحويلَ ههُنا ليسَ إلى واوٍ أو إلى ياءٍ، وإنّما هو إلــى الألفِ، وعليهِ فأرى أنَّ الأصلَ دَوِّيَّةٌ، من الدّوِّ، فأُبدِلتِ الواوُ الأولى ألفاً؛ كَرَاهيــةَ التضعيفِ، وليسَ هذا الإبدالُ على حدِّ إبدالِها ألفاً في نحوِ: قالَ ونــامَ؛ وذلــكَ لأنَّ الواوَ الأولى في دَوِّيةٍ ساكنةٌ، وفي قالَ ونامَ متحرّكةٌ، ومعلومٌ في بابِ الإعلالِ أنَّ الواوَ لا تقلبُ ألفاً إلاّ إذا تحركَتْ، وانفتحَ ما قبلَها، وأمّا إذا سكنتْ وانفتحَ ما قبلَهــا فلا تُقلبُ ألفاً[372]، كالواوِ في نحوِ حَوْضٍ، ودَلْوٍ.

وممّا أبدِلَ فيهِ المثلُ الثاني ألفاً آخَرُ، والأصلُ فيهِ أأْخَرُ، علــى وزنِ أفْعَــلَ، فأبدِلَ من الهمزةِ الثانيةِ ألفاً[373]، فراراً مِن ثقلِ التــضعيفِ، مَــعَ عُــسرِ النطــقِ بالهمزتين؛ لكونِ الثانيةِ ساكنة. وكانتِ الثانيةُ هيَ المُبدَلة لا الأولــى؛ لأنَّ إفــراطَ الثقلِ قد حصلَ بالثانيةِ[374]. ومثلُهُ آدمُ[375] وآمَنَ[376] وغيرُ ذلكَ.

ويذكرُ التصريفيّونَ[377] أنّهُ إذا اجتمعتْ همزتانِ، الأولــى مُتحرّكــةٌ والثانيــةُ ساكنةٌ، أُبدِلَ من الثانيةِ حرفٌ مِن جنسِ حركةِ ما قبلِها؛ ليخفَّ اللفظُ، فــراراً مــن التضعيفِ، وثقلِ اللفظِ؛ وذلكَ لأنَّ الهمزةَ حرفٌ ثقيلٌ، وبانضمامِ أُخرى إليها ساكنة يزدادُ الثقلُ، وتزدادُ الكُلفةُ بالنطقِ بهما؛ الواحدةِ بعدَ الأُخرى، ومــن هنــا وجــبَ

إدغامُهما، وذلكَ غيرُ مُمكنٍ، فتعيّنَ إبدالُ الثانيةِ مِن جنسِ ما قبلَها ولا يصحُّ تليينُها؛ "لانَّ الهمزةَ المليّنة في حكمِ المحققةِ"[378].

وإبدالُ الهمزةِ هُنا واجبٌ لازمٌ"[379]. وتُعطى الألفُ التي هي بدلٌ من الهمزةِ في التصغيرِ والجمعِ حكمَ ما لا أصلَ لهُ في همزٍ أبداً، فتجري مَجرى ألفِ (ضاربٍ)، فتُبدَلُ واواً، فتقولُ: أُوَيْخرٌ، وأواخرُ[380]. ولا يصحُّ تحقيقُها؛ للثقلِ، وأنَّ حركتها عارضة[381].

ومن ذلكَ، وهو ممّا جاءَ مفصولاً، حَاحَيتُ وهَاهَيتُ، والأصلُ حَيْحَيْتُ وهَيْهَيْتُ، فكرهُوا التضعيفَ، وإن كانَ مفصولاً، فقلبُوا الياءَ الأولى ألفاً للتخفيفِ[382]. وذكرَ سيبويهِ أنَّهم "أبدلوا الالفَ لِشبَهِها بالياءِ" [383]. وعكسَ السيوطيُّ فذكرَ حَيحَى، وأنَّ الأصلَ فيهِ حاحا، فقلبُوا الألفَ ياءً كَراهيةً لاجتماعِ الامثالِ[384]. والصحيحُ الأوّلُ، قالَ ابنُ السرّاج: "يدُلُّكَ على أنَّها ليستْ فاعَلتُ قولُهم الحِيحاءُ والعِيعاءُ"[385].

الخاتمةُ:

لقد وقفَ علماءُ العربيّةِ قديماً على ظاهرةِ إبدالِ المُضاعفِ في اللغةِ العربيّةِ، وأقرُّوا بوجودِها، وسلمُوا بذلكَ كما أقرَّ بها المحدثونَ، وبحثُوها تحتَ قانونٍ، أطلقُوا عليهِ قانونَ المُخالفةِ، الذي يَعُدُّ هذا النوعَ من الإبدالِ تطوُّراً يعرضُ في بعضِ الاحيانِ للأصواتِ اللغويةِ المُتجاوِرَةِ.

وغيرُ شكٍّ أنَّ البحثَ كشفَ عن أنَّ العربيّة تجنّبتِ التضعيفَ، واستكرهتهُ، وأنَّها سَعَتْ إلى التّخلُّصِ منهُ، بما أتيحَ لها من طُرُقٍ،وكانَ منها إبدالُ المُضاعفِ إلى حرفٍ آخرَ.

وكشفَ البحثُ أيضاً أنَّ العربيّة لجأتْ إلى إبدالِ المُضاعفِ إلى حرفٍ صحيحٍ أو معتلٍّ في جميعِ حروفِ المعجمِ، وبخاصّةٍ إلى الياءِ، كلّما تعذرَ الإدغامُ؛ لتحقيقِ مقاصدَ وأهدافاً تخدُمُها، من مثلِ التوسُّعِ في الصيغِ والأبنيَةِ، والتفريقُ بينَ المُتشابهِ منها، والفرارِ مِن ثقلِ الأمثالِ؛ لأنَّ اجتماعَ الامثالِ ظاهرةٌ مِن غيرِ إدغامٍ يُؤدّي إلى ثِقَلِ النطقِ بها؛ لأنَّ النطقَ بالحرفِ بعدَ حرفٍ مِن جنسهِ شاقٌّ على اللسانِ، يتطلّبُ مجهوداً عضليًّا كبيراً، وبإبدالِ أحدها يختلِفُ الحرفانِ، ويخفانِ، فيَيْسرُ النطقُ بهما. بل إنَّ حرصَهم على تَخفيفِهِ دفعَهم أحياناً إلى المُبالغةِ في ذلكَ حتّى في الصوتينِ المُدغَمينِ.

وبّينَ البحثُ كذلكَ أنَّ الإبدالَ ليسَ مَخصوصاً بالأمثالِ تجتمِعُ على التّوالي، فقد أبدلتْ أيضاً مفصولةً غيرَ متواليةٍ، وأنَّ الإبدالَ يكونُ مِنها حميعاً، سواءٌ أكانتْ أوائلَ أم ثواني أم ثوالثَ، وأنَّ الإبدالَ يُعرفُ بأمورٍ يَرجِعُ فيها إلى المُبدلِ منهُ، كالجمعِ والتصغيرِ وتصريفِ الكلمةِ، وإنْ لم يرجِعْ فذا دليلٌ على أصالةِ الصيغتينِ، كما يُعرفُ أيضاً بكثرةِ الاستعمالِ.

وأنبهَ البحثُ أيضاً على أنَّ ظواهرَ الإبدالِ ليستْ جميعُها ممّا اتُّفِقَ فيهِ، بل بعضُها محلّ خلافٍ، وهو ما دفعَهم أنْ يعُدُّوا ذلكَ أثراً مِن آثارِ اختلافِ اللغاتِ.

وأظهرَ البحثُ إمكانية أنْ تُقسّمَ الألفاظُ التي عرضَ فيها الإبدالُ مِن حيثُ الاستعمالُ أقساماً ثلاثةً؛ الأولُ ما الإبدالُ فيهِ لازمٌ وأنَّ العربَ لم تستعملهُ في كلامِها إلاّ كذلكَ، والثاني ما إبدالُهُ جائزٌ غيرُ لازمٍ، وأنَّ استعمالَهُ مُبدلاً وغيرَ مُبدلٍ عربيٌّ كثيرٌ، والثالثُ ما إبدالُهُ شاذ، وأنَّ استعمالَهُ مُبدلاً نادرٌ، وعكسُه هو الأصلُ.

وكشفَ البحثُ كذلكَ عن أنَّ المعاجمَ قد راعَتْ، في كثيرٍ من الأحيـان، هـذا الإبدالَ في بنائِها، بمعنى أنَّ الألفاظِ ما وردَ في بابينِ مُختلفينِ، ومنها ما وردَ فـي ثلاثةِ أبوابٍ، وأنَّ بعضَ الموادِّ فاتَتْ (لسانَ العربِ)، ولم تردْ فيهِ.

وبيّنَ البحثُ أيضاً أنَّ ظواهرَ إبدالِ المُضاعفِ، وهي جزءٌ يسيرٌ مِن ظـاهرةِ الإبدالِ في العربيّةِ، تدفعُ ندورةَ ذلكَ عنِ العربيّةِ، قياساً إلى بعضِ اللغاتِ الساميّةِ، وبخاصةٍ الأكديةُ والآراميّةُ، كما ذهبَ إلى ذلكَ بعضُ المُستشرقينَ، وتؤكّدَ عكـسَ ذلكَ.

وأخيراً، وبناءً على ما رأيتُ في ظَواهرِ هذا الموضوعِ، فليسَ ببعيدٍ عندي أنْ يُحملَ ما أُبدِلَ فيهِ أحدُ الأمثالِ إلى حرفٍ آخرَ، على أنّهُ أثرٌ مِن آثار تعدُّدِ اللغـاتِ واختلافِها ـ وقد أفصحَ اللغويّونَ عن ذلكَ في كثيرٍ من الحالاتِ ـ وأنَّهُ مِن قبيـلِ التّرادفِ، وهذا أولى مِن حَملِها على الإبدالِ المُتعمَّدِ المحكُومِ بوُجودِ عَلاقةٍ ما بينَ المُبدلِ والمُبدلِ منه؛ لأنَّ القبيلة الواحدةَ لا تتكلّمُ بالكلمةِ طوراً بهذا الحرفِ، وطوراً بذلكَ.

الهوامش:

1. ابن فارس: الصاحبي ص 333.
2. نشرت في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد الخمسين، الجزء الأول من 143 ــ 172.
3. يفرقُ بعضُ التصريفيّينَ بينَ نوعينِ من الإبدالِ؛ النوع الأولِ تُبدلُ فيهِ الحروفُ مِن غيرِها إبدالاً شائعاً أو شاذًا لغيرِ إدغامٍ، وهذا النوعُ يكونُ في اثنين وعشرينَ حرفاً، وقيلَ يكونُ في الحروفِ جميعِها، والنوعُ الثاني إبدالُ الإدغامِ، ويكونُ هذا النوعُ في جميعِ حروفِ المعجمِ. وبعضُهم لا يُفرقُ بينَ النوعينِ، ويُناقشُهما معاً. ينظرُالخلافُ في حروفِ البدلِ، وفي عدّتها، وفي التراكيبِ التي جمعوها فيها: شرح الأشموني 585/2 ــ 590, والازهري: شرح التصريح 466/2 ــ 467، وابن عصفور: المقرب 159/2، وأبو حيان: والنكت الحسان ص 249, والصبان: حاشية الصبان 279/4، وأنيس: من أسرار اللغة ص71.
4. وينظر في طرقِ الفرارِ من توالي الأمثالِ: السيوطي: الأشباه والنظائر 19/1.
5. ابن جني: الخصائص 227/2.
6. العكبري: اللباب 469/2.
7. اللسان 351/3 (قرد). وينظر:410/10 ــ 411 (حرك)، والسيوطي: الأشباه والنظائر 21/1، وعبد التواب: التطوير اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ص44.
8. العكبري: اللباب 248/2.
9. الأزهري: شرح التصريح 466/2.
10. ينظر: اللسان 344/1 (خبب)، و 350 (خرب)، و366 (خنب)، و399 (ربب)، و731 (لبب)، و40/2 (ستت)، و58 (طست)، و88 (متت)، و114 (بثث)، و129 (حثث)، و131 (حثث)، و262 (دجج)، و284/3 (عدد)، و304/4 (ذرر)، و358 (سرر)، و450 (صرر)، و82/6 (دسس)، و154 (غبس)، و87/7 (لصص)، و434 (سغسغ)، و28/9 (جفف)، و491/10 (مكك)، و6/11 (أبل)، و405 (طلل)، و418 (ظلل)، و503 (غلل)، و26/12، و28، و33 (أمم)، و159 (حمم)، و7/13 (أتن)، و275 (ظنن)، و294 (عنن)، و512 (سنه)، و550 (نهنه)، و437/14 (شفي)، و25/15 (طني)، و104 (عنا)، و246 (لذا)، و249 (لعا).
11. ينظر: اللسان 401/1 (ربب)، و330/2 (عنج)، و246/3 (صدد)، و358/4 (سرر)، و401 (شرر)، و425 (صرر)، و409/5 (مزز) و49/6 (حسس)، و73/7 (قصص)، و208 (فضض) و404 (مطط)، و320/8 (لعع)، و180/9 (شفف)، و127/11 (جمل)، و405 (طلل)، و629 (ملل)، و527/12 (كمم)، و272/13 (طنن)، و315 (غنن)، و455/14 (صدي(، و184/15 (قصا).
12. ينظر: اللسان 731/1 (لبب)، و507/3 (لذذ)، و292/4 (دنر)، و321 (زرر) و336 (زور)، و219/7 (قضض)، و105/9 (دفف)، و261/10 (عقق)، و273/13 (ظنن)، و437 (همن)،

و214/14، و215 (حيا)، و289 (ذلا)، و456، و458 (صري)، و80/15 (عقا)، و159 (فظا)، و238 ــ 239 (لبي).

13. اللسان 267/3 (ضود).

14. اللسان 338/11 (سلل).

15. ابن منظور: 166/13 (دون).

16. اللسان 420/3 (ندد)، و12/12 (أدم)، و23/13 (أمن). قالَ ابنُ منظورٍ مُعلّقاً على قولهِ تعالى: {يَومَ التَّنادِ} الآية 32 من سورة غافر: "ويكونُ التنادِ، بتخفيفِ الدالِ، من ندَّ، فليَّنُوا تشديدَ الدالِ، وجعلّوا إحدى الدالينِ ياءً...". اللسان 420/3 (ندد).

17. ينظر: اللسان 13/4 (أخر)

18. ينظر: اللسان 294/13 (عنن).

19. ينظر: اللسان 12/4 ــ 13 (أخر).

20. ينظر: اللسان 377/5 (عزز)، و52/15 (عزا)، و284 (مطا).

21. ينظر اللسانِ 460/7 (لظظ).

22. اللسان 410/10 ــ 411 (حرك).

23. ينظر الاسترابادي: شرح الشافية 197/3، والأشموني: شرح الأشموني 585/2.

24. برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربي ص 33.

25. أنيس: الأصوات اللغوية ص 210.

26. فندريس: اللغة ص 91.

27. عبد التواب: التغيّرات التاريخية والتركيبية للأصوات اللغوية ص 163 ــ 164، والتطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ص 37.

28. المبرد: المقتضب 270/1.

29. البيت من البسيط، وهو لتأبّط شراً في المفضليات للضبي ص28، وسر صناعة الإعراب لابن جني 197/1.

30. ابن جني: سر صناعة الإعراب 179/1. وينظر: الخصائص 55/2.

31. أنيس: الأصوات اللغوية ص 211.

32. عبد التواب: التغيّرات التاريخية والتركيبية للأصوات اللغوية ص149. وينظر: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ص17.

33. برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية ص35.

34. المطلبي: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ص 117. وينظر: غنيم: اللهجات في الكتاب لسيبويه ص229.

35. اللسان 215/14 (حيا).

36. اللسان 366/1 (خبب)، و292/4 (دنر). وينظر: الاستراباذي: شرح الشافية 211/3.
37. اللسان 344/1 (خبب)، و434/8 (سغسغ)، و550/13 (نهنه).
38. اللسان 401/1 (ربب)، و731 (لبب)، و239/15 (لبي).
39. اللسان 264/15 (لذا).
40. اللسان 399/1 (ربب)، و731 (لبب).
41. اللسان 304/4 (ذرر).
42. اللسان 350/1 (خرب)، و88/2 (متت)، و351/3 (قرد)، و82/6 (دسس)، و105/9 (دفف)، و491/10 (مكك).
43. اللسان 284/3 (عدد).
44. اللسان 249/15 (لعا).
45. اللسان 85/2 (طسس)، و238/15 ــ 239 (لبي).
46. اللسان 262/2 (دبج)، و159/12 (حمم).
47. اللسان 159/12 (حمم). وتفاضُلُ الحروفِ مِن حيثُ الثقلُ أمرٌ معروفٌ غيرُ مَنكورٍ.
48. اللسان 731/1 (لبب).
49. اللسان 358/4 (سرر)، و80/15 (عقا).
50. اللسان 7/13 (أنن)، و273 (ظنن)، و294 (عنن)، و502 (سنه)، و289/14 (ذلا).
51. اللسان 219/7 (قضض)، و261/10 (عقق)، و418/11 (ظلل)، و458/14 (صري).
52. اللسان 114/2 (بثث). ويرى ابنُ جنّي أنَّهُ لَما كانَ الغرضُ من إبدالِ الحرفِ بحرفٍ هو التخفيفَ، كانَ ذلكَ كأنَّهُ ضربٌ من التطاوُلِ على الإدغامِ؛ ذلكَ لأنَّ الإدغامَ تخفيفٌ. ينظر: الخصائص 229/2.
53. اللسان 215/14 (حيا)، والسيوطي: الأشباه والنظائر 19/1.
54. ينظر: اللسان 401/1 (ربب)، و40/2 (ستت)، و131 (حثث)، و330 (عنج)، و507 (لذذ)، و321/4 (زرر)، و336 (زور)، و358 (سرر)، و401 (شرر)، و450، و452 (صرر)، و377/5 (عزز)، و409 (مزز)، و49/6 (حسس)، و154 (عبس)، و73/7 (قصص)، و208 (فضض)، و404 (مطط)، و320/8 (لعع)، و28/9 (جفف)، و180 (شفف)، و6/11 (أبل)، و127 (جمل)، و338 (سلل)، و405 (طلل)، و503 (غلل)، و629 (ملل)، و717 (وأل)، و527/12 (كمم)، و272/13 (ظنن)، و275 (طنن)، و 315 (غنن)، و437/14 (شفي)، و455، 456 (صدي)، و25/15 (طني)، و53 (عزا)، و104 (عثا)، و159 (فظا)، و184 (قصا)،284 (مطا).
55. اللسان 215/14 (حيا).
56. ينظر في اجتماعِ احكامِ الأمثالِ: الاستراباذي: شرح الشافية 238/3 ــ 246.

57. سيبويه: الكتاب 417/4. وينظر: المبرد: المتقضب 246/1، والاستراباذي: شرح الشافية 238/3 ـ 239.

58. فندريس: اللغة ص 94.

59. أنيس: الأصوات اللغوية ص 211.

60. عبد التواب: التغيّرات التاريخية والتركيبية للأصوات اللغوية ص168. والتطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ص41.

61. برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية ص 34.

62. ينظر: الاستراباذي: شرح الشافية 20/2، والعكبري: اللباب 150/2 ـ 151، وابن ولاد: الانتصار لسيبويه ص 227.

63 ينظر: سيبويه: الكتاب 371/3، وابن جنّي: الخصائص 232/2، 233، والعكبري: اللباب 149/2 ـ 150، وابن يعيش: شرح المفصل 147/5. ومُهَيْيَمِيٌّ من هوّمَ يُهوّمُ إذا نامَ.

64. الاشموني: شرح الاشموني 587/2. وينظر: المبرد: المقتضب 65/1، وجاء في (اللسان 33/11 (أول): الأيِّل: ذكر الوعول. وينظر 40 (أيل). ولم يُشرِ ابنُ منظورٍ إلى هذا الإبدالِ في هذه اللفظةِ وينظر في العجعجة: عبد التواب: فصول في فقه اللغة ص133.

65. ينظر: السلسيلي: شفاء العليل 1111/3.

66. ينظر: اللسان 140/3 (حدد)، و115/14 (حيا)، والفارسي: المسائل العضديات ص 158.

67.ابن عصفور: الممتع في التصريف 389/1.

68. ينظر: الفراهيدي: العين 50/1، وينظر في كيفيّةِ معرفةِ الإبدالِ مطلقاً: الأشموني: شرح الاشموني 590/2.

69. اللسان 284/3 (عدد).

70. ينظر مثلاً: اللسان 129/2، و131 (حثث)، وابن جني: سر صناعة الإعراب 197/1، والخصائص 55/2، والتبريزي: شرح المفضليات 21/1، والبطليوسي:الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب ص 334.

71. اللسان 214/14 ـ 215 (حيا).

72. اللسان 58/2 (طست)، و84 (لصت)، و87/7 (لصص)، و442/8 (صوغ)، و630/11 (ملل).

73. اللسان 321/4 (زرر)، و3/7 (أجص)، و285/14 (ذرا)، و106/15 (عنا).

74. وابن جني: الخصائص 54/2.

75. سيبويه: الكتاب 424/4.

76. الاستحسانُ نوعٌ من أنواعِ الاستدلالِ، وفيهِ ضربٌ من التوسُّعِ. للمزيد في معرفةِ مفهومِ الاستحسانِ، ومواقفِ العلماءِ منه ينظر: السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو ص 180.

77. ابن جني: الخصائص 233/2.

78. ابن يعيش: شرح المفصل 24/10.
79. اللسان 87/7 (لصص).
80. أبو الطيب اللغوي: الإبدال 174/1 وما بعدها. وينظر السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها 460/1.
81. العكبري: اللباب 314/2.
82. الأشموني: شرح الأشموني 585/2.
83. ينظر الفراهيدي: العين 358/3 (مه)، واللسان 474/15 (ما) الفارسي، المسائل العضديات ص 51، والكعبري: اللباب 346/2.
84. ابن يعيش: سرح المفصل 24/10.
85. ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 399/2.
86. اللسان 730/11 (وصل). ولهذا السببِ ندرَ تكرارُ المثلينِ على المتجاورِ بينَ الفاءِ والعينِ في الأسماءِ، نحو: دَدَنٍ وهو اللعبُ، وبَبَرٍ وهو نوعٌ من السّباعِ يشبهُ النّمرَ، ويَيَنٍ وهو اسمُ موضعٍ. وعلى العموم هي ستةُ أسماءٍ كما ذكرَ الحلواني في (الواضح في النحو والصرف قسم الصرف ص 205). وأمّا في الأفعالِ فلم يقعْ مثلُ هذاالتّجاورِ بينَ الفاءِ والعينِ. ينظر: الفارسي: المسائل الحلبياتِ ص 135.
87. اللسان 410/15 (وقي).
88. ينظر: المبرد 63/1، وابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ص 274، و482، وأبو حيان: النكت الحسان ص256، والسلسيلي: شفاء العليل 1082/3. وابن هشام: أوضح المسالك 319/3.
89. ينظر: المبرد 95/1، وابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 394/2، وأبو حيان: النكت الحسان ص 255، وابن الدهان: الفصول في العربية ص 121، وابن عصفور: المقرب 162/2، والأشموني 601/2، والحلواني: الواضح في النحو والصرف "قسم الصرف" ص 205 ــ 206. وقد منعهُ بعضُهم. ينظر: السيوطي: همع الهوامع 25/6.
90. اللسان 717/11 (وأول). ومنهم من يرى أنَّ تأسيسهُ مِن (وول)، والهمزة فيه هي همزةُ أفعلَ، وأدغمت الواوان معاً. ومنهم من ذهب إلى أنّه من (وأل) وأنَّ الأصل (أوأل)، فقلبت الهمزةُ واواً وأدغمت. وعلى هذين المذهبينِ فاللفظُ ليسَ من هذا الباب. ولم يذكر ابن منظورٍ هذا اللفظَ إلا في (وأل). وينظر: العكبري:اللباب ص 295، وابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ص 484.
91. العكبري: اللباب 291/2، و295 ــ 296.
92. السيوطي: همع الهوامع 257/6.
93. اللسان 440/7 (حظظ).
94. اللسان 354/5 (رزز)، و357 (رنز). وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 154/1.

95. اللسان218/2 (ترج). والأترجُ: هذا المشمومُ، وهي فارسيّة معربّة. ينظر: أدي شير: الالفاظ الفارسية المعربة ص 34.
96. أبو حيان: ارتشاف الضرب 154/1. كذا في (ارتشاف الضرب) حنط بالطاء، والصحيح بالظاء، كما سلفَ.
97. اللسان 350/1 (خرب). والإجّانةُ المِرْكَنُ التي تُغسلُ فيها الثياب، وهي فارسيّةٌ مُعربةٌ عن إكّانة.
98. اللسان 8/13 (أجن). ينظر: الجوهري: الصحاح 2068/5 (أجن)، والفارسي: المسائل الحلبيات ص 365.
99. ابن السكيت: اصلاح المنطق ص 176.
100. ابن فارس: معجم مقاييس اللغة 66/1 (أجنن).
101. اللسان 3/7 (أجص). ينظر: ابن السكيت: اصلاح المنطق ص 167، والتبريزي: تهذيب اصلاح المنطق ص 430، والفارسي: المسائل الحلبيّات ص 365، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 154/1. والإجاصُ الكُمّثرى ضربٌ من الفاكهةِ.
102. الكسائي: ما تلحن فيه العامة ص 116. وينظر: الصفدي: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ص 83.
103. ابن الجبّان: شرح الفصيح في اللغة ص 255.
104. البطليوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ص 195.
105. الازهري: شرح التصريح 401/2.
106. يوسف الآية 31.
107. اللسان 279/3 (عتد) و284 (عدد). وينظر: ابن السيت: الإبدال ص 102، والقالي: الأمالي 112/2، وابن سيده: المخصص 280/13. وفي (المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم) لعبد الباقي فُهرستِ الآيةُ{ واعتدَتْ لهنَّ متّكأً} في (عتد)، وليسَ في (عدد).
108. اللسان 478/3 (تخذ).
109. سيبويه: الكتاب 483/4. ينظر:الأشموني: شرح الأشموني 590/2، وغنيم: اللهجات في الكتاب لسيبويه ص 227. واستخذ، قيلَ: من أخذ (الجوهريُّ: الصحاح 589/2 أخذ)، وقيل: من تخذ(ابن هشام: أوضح المسالك 339/3، وبرجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية ص 32).
110. اللسان 474/15 (ما). وينظر: الفراهيدي: العين 358/3 (مه).
111. الفارسي: المسائل العضديات ص 51، والعكبري: اللباب 346/2.
112. سيبويه: الكتاب 60/3. وينظر: العكبري: اللباب 53/2 ـ 54، والسيوطي: الأشباه والنظائر 19/1.
113. اللسان 58/2 (طست). وينظر: ابن قتيبة: أدب الكتاب ص 374، وأبو الطيب اللغوي: الإبدال 119/1، وابن عصفور: المقرب 175/2، وابن بري: في التعريب والمعرب ص 119، والاسترابادي:

شرح الشافية 221/3. والطّست من آنيةِ الصُّفْرِ، أنثى وقد تُذكّرُ. وذكر ابن دريدٍ في (الجمهرة 133/1) أنّه أعجمي معرّب.

114. اللسان 123/6 (طسس). وينظر: الفراهيدي: العين 182/7 (طس). وذكرَ الليثُ أنَّ التاءَ التي هي في موضعِ هاءِ التأنيثِ تظهرُ في كلِّ الموضعِ سكنَ ما قبلَها سوى الألفِ.

115. ابن عصفور الممتع في التصريف 389/1.

116. أبو حيان: ارتشاف الضرب 156/1.

117. العكبري: اللباب 240/2.

118. ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 408/2. وينظر أيضاً 413/2.

119. ابن دريد: جمهرة اللغة 133/1، و397.

120. ابن بري: في التعريب والمعرب ص 119.

121. اللسان 84/2 (لصت). وينظر: ابن بري: في التعريب والمعرب ص 120.

122. وفي (اللهجات العربيّة الغربيّة القديمة ص 345 لرابين) أنَّ تحويل الصاد تاءً في (لصتٍ) يُنسبُ للمدينة. ومعنى هذا أنَّ ذلكَ ليسَ مقصوراً على بعضِ الأنصار.

123. اللسان 87/7 (لصص). وينظر: ابن قتيبة: أدب الكتاب ص 374، وابن عصفور: المقرب 175/2، وأبو الطيب اللغوي: الإبدال 122/1، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 156/1.

124. ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 409/2. وينظر: ابن الدهان: الفصول في العربية ص 143.

125. ينظر: الجواليقي: المعرب ص 288.

126. رابين: اللهجات العربيّة الغربيّة القديمة ص 354.

127. ينظر: أنيس: الأصوات اللغوية ص 24 ــ 25.

128. ابن الحاجب: أمالي ابن الحاجب 464/1، الاستراباذي: شرح الشافية 222/3. وعدَّ العكبريُّ في (اللباب 342/2) جمعَ اللصتِ على لصوتٍ تجاوزاً للحدِّ، في إشارةٍ إلى منعِهِ.

129. أنيس: الأصوات اللغوية ص 103.

130. اللسان 366/15 (هنا). وينظر: ابن الاثير: النهاية في غريب الحديث والأثر 279/2، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 160/1، والأشموني: شرح الأشموني 647/2. وهُنيهةٌ تصغيرُ هَنَتٍ على غيرِ قياسٍ. ومعنى يا هنْتُ يافلانةُ.

131. السيوطي: الأشباه والنظائر 19/1. وينظر: السلسيلي: شفاء العليل 1114/3، وقد غلطَ المحقّقَ إذ ظنَّ هُنيّةَ (هُنَيَّةً).

132. اللسان 350/1 (حرب). والخُرنوبُ والخرّوبُ: نبات معروف.

133. سَغسغَ رأسهُ بالدُّهن: روّاهُ به.

134. اللسان 434/8 (سغسغ). وينظر: 344/1 (خبب)، 550/13 (نهنه)، وابن جني: الخصائص 52/2 ـ 53.

135. اللسان 344/1 (خبب). ومعنى خَبخِبُوا عنكم من الظهيرةِ: أَبْرِدُوا. وينظر الأزهري: الصحاح 118/1 (خبب).

136. اللسان 114/2 (بثث). وينظر: ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث 95/1.

137. اللسان 129/2 (حثث).

138. ابن السكيت: إصلاح المنطق ص 320.

139. اللسان 450/4 (صرر).

140. اللسان 28/9 (جفف)، 450/4 (صرر). وينظر: ابن السكيت: إصلاح المنطق ص 320.

141. اللسان 450/4 (صرر). وينظر: ابن السكيت: إصلاح المنطق ص 320.

142. اللسان 434/8 (سغسغ).

143. اللسان 338/11 (سلل).

144. اللسان 630/11 (ملل). وينظر 338/11 (سلل)، وابن قتيبة: أدب الكتاب ص 377. وتململَ الرجلُ تقلّبَ.

145. اللسان 550/13 (نهنه). ونهنهت السبعَ إذا صحت بهِ لتكُفَّه.

146. ابن خالويه: ليس في كلام العرب ص 111. وينظر ابن قتيبة: أدب الكتاب ص 377.

147. الانباري: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم 113، 788/2.

148. الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم 113 ـ 788/2، والسلسيلي: شفاء العليل 1075/3.

149. ينظر البطليوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ص 334 ـ 335.

150. البيت من البسيط، وهو لتأبّطَ شرًّا في المفضليات للضبي ص 28، وسر صناعة الإعراب لابن جني 197/1.

151. اللسان 129/2 ـ 131 (حثث). وينظر 114/2 (بثث)، وابن الأثير: النهاية في غريب الحديث 95/1.

152. التبريزي: شرح المفضليات 21/1.

153. ابن جني: سر صناعة الإعراب 197/1. وينظر: الخصائص 55/2.

154. الحلواني: الواضح في النحو والصرف "قسم الصرف" ص 15. وينظر ابن جني: الخصائص 52/2 ـ 57.

155. أمّا العكسُ، أعني أنْ يُبدلَ من حرفِ العلّةِ تضعيفُ ما قبلهُ، فربّما كانَ ذلكَ، قولِهم في أبٍ، وأخٍ. ينظر: السلسيلي: شفاء العليل 1111/3.

156. الشنقيطي: الدرر اللوامع 213/2.

157. اللسان 40/2 (ستت).
158. سيبويه: الكتاب 238/4 ــ 239.
159. الفراء: معاني القرآن 267/3.
160. ابن السكيت: الإبدال ص 133. وينظر السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها 468/1.
161. المبرد: المقتضب 246/1.
162. سيبويه: الكتاب 424/4.
163. ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ص 241.
164. ذكرَ الأشمونيُّ في (شرحه 648/2) أنّ الياءَ أُبدلتِ مِن ثمانيةَ عشرَ حرفاً.
165. ابن عصفور: المقرب 168/2 ــ 169.
166. ينظر: المبرد: المقتضب 165/1، وابن عصفور: المقرب 168/2 ــ 174، والسلسيلي: شفاء العليل 1111/3.
167. سيبويه الكتاب 424/4.
168. ابن يعيش: شرح المفصل 24/10.
169. ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 399/2.
170. النبأ الآية 28.
171. اللسان 366/1 (خنب). وينظر: 292/4 (دنر)، والاستراباذي: شرح الشافية 211/3.
172. الفيل الآية 3.
173. اللسان 6/11 (أبل). وينظر الجوهري: الصحاح 1619/4 (أبل).
174. المبرد: الكامل في اللغة والأدب 59/1، والمقتضب 246/1.وينظر أيضاً: المقتضب 62/1، والبغدادي: خزانة الأدب 552/4.
175. ابن الجبان: شرح الفصيح في اللغة ص 214 ــ 215.
176. أبو حيان: تقريب المقرب ص 124.
177. اللسان 262/2 (دبج). وينظر 420/3 (ندد)، 292/4 (دنر)، والفراء: معاني القرآن الكريم 267/3، وابن يعيش: شرح المفصل 26/10. والديباجُ كما في المصباحِ (ص 188 دبج) ثوبٌ سداهُ ولُحمتُهُ إبْرَيْسَمٌ. وهو فارسي معرّبٌ. وأصلُهُ بالفارسيّةِ: دِيوبافْ أي نِساجةُ الجنِّ. يراجع: الجواليقي: المعرب ص 291 وحاشيته فثمَّ أقوالٌ أخرُ في أصلِه.
178. ابن دريد: جمرة اللغة 264/1، والعكبري: اللباب 316/2، وابن جبان: شرح الفصيح في اللغة ص 216، وابن يعيش: شرح المفصل 26/10.
179. ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ص 246.

180. اللسان 420/3 (ندد). وينظر: 437/13 (همن)، والفراء: معاني القرآن 267/3، وابن دريد: جمهرة اللغة 264/1، وابن خالويه: ليس في كلام العرب ص 111، وابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ص 254، وشرح المفصل 26/10، والفارسي ص 366.

181. العكبريّ: اللباب 323/2.

182. كذا في المطبوع، والوجه: قلبهما.

183. ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 400/2.

184. اللسان 375/7 (قرط). وينظر: 366/1 (خبب)، و2/:262 (دبج)، و420/3 (ندد)، و292/4 (دنر)، و437/13 (همن)، وسيبويه: الكتاب 239/3، والفراء: معاني القرآن 267/3، وان الجبان: شرح الفصيح في اللغة ص 216، وابن يعيش: شرح المفصل 26/10.

185. كذا وردت في المطبوع ياءات والوجه راءات.

186. العكبريّ:اللباب 316/2 ـ 317.

187. اللسان 292/4 (دنر)، وينظر: 366/1 (خبب)، و262/2 (دبج)، و420/3 (ندد)، و437/13 (همن)، وسيبويه: الكتاب 239/4، الفراء: معاني القرآن 267/3، والجواليقي: المعرب ص 290، وابن دريد: جمهرة اللغة 460/2، وذكرَ ابنُ دريدٍ والجواليقيُّ أنَّ الدينارَ فارسيٌّ معرّبٌ، وهو وإنْ كانَ مُعرّباً فليسَ تعرفُ له العرب اسماً غير ذلكَ، فصارَ كالعربيِّ. وقالَ الراغب في (المفردات في غريب القرآن ص 172): وقيلَ أصلهُ بالفارسيّةِ دينْ آرْ، أي الشريعةُ جاءتْ بهِ". وذهب محقق (المعرب) في حاشيته إلى أنَّه لا تينيٌّ، وأنَّ أصلهُ DENARIUS.

188. العكبريّ: الباب 317/2.

189. قالَ العُكبري في (اللباب 324/2):"وليسَ لفظةُ شيراز مُصرّحاً بها في كتبِ اللغةِ، ولكنْ يُمكنُ أنْ يكونَ لها أصلٌ، وذلكَ أنَّ الشرزَ: غلظ الخُلُقِ، والشيرازُ: لبن فيهِ غلظٌ".

190. ابن جني: سر صناعة الإعراب (تحقيق هنداوي) 748/2، والعكبري: اللباب 324/2. وينظر: ابن خالويه: ليس في كلام العرب ص 110، وابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ص 249. وقالَ ابنُ خالويهِ: (ليسَ في كلامِ العربِ ما كُرِهَ التشديدُ فيهِ فقُلبَ ياءً إلاّ في دينارٍ، وديباجٍ، وديوانٍ، وشيرازٍ، وقيراطٍ". وكلامُهُ هذا يوهمُ لأنَّ فعَّالاً من غيرِ إبدالٍ وردَ بكثرةٍ في كلامِ العربِ، وإنْ لم يكنْ مصدراً، وهذا مُخالفٌ لما ذكرهُ ابنُ منظورٍ وغيرُهُ، وهو أنَّ فعّالاً إذا لم يكنْ مصدراً أُبدلَ من مثلهِ الأول ياءٌ للفرقِ بينهُ وبينَ المصدرِ، إلاّ أنْ يكونَ بالهاءِ، فلا يبدلُ من أوّلِ مثليهِ ياءٌ؛ للأمنِ من الالتباسِ.

191. ابن يعيش: شرح المفصل 1026، وابن عصفور: المقرب: 170/2، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 155/1، والاسترابادي: شرح الشافية 210/3 ـ 211، والسيوطي: الأشباه والنظائر 19/1. واكتفى ابنُ منظورٍ بأنْ قالَ: "والدِّيماسُ: سجنُ الحجّاجُ بينِ يُوسُفُ ... فإنْ فتحتَ الدالَ جُمعَ دَياميسَ مثل: شَيطانٍ وشياطينَ، وإنْ كسرتَها جمعتَ على دَماميسَ مثل: قيراطٍ وقراريطَ". ينظر: اللسان 88/6

(دمس). والديماسُ هو سجن والسّربُ، وقالَ ابنُ دريدٍ في (الجمهرة 648/2): "والدّيماسُ بيتٌ في جوفِ بيتٍ أو بيتُ مدراسٍ لبعضِ أهلِ المللِ، ولا أدري ما صحتهُ". وينظر: الصفدي: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ص 267.

192. ابن عصفور: المقرب 169/2، وابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ص 240 ــ 241.

193. اللسان 366/1 (خبب). والخِنّابُ: الضّخم الأنف.

194. اللسان 321/4 (زرر)، و336/4 (زور). والغريبُ أنَّ ابنَ منظورٍ لم يشرْ إلى شيءٍ من هذا في (مرر).

195. البيت من مجزوء البسيط، وهو بلا نسبة في الصحاح للجوهري 955/3 (غبس).

196. اللسان 153/6 (غبس). ومعنى غبا غبيس: ما بقيَ الدّهرُ.

197. البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في المقرب لان عصفور 172/2، وشرح المفصل لابن يعيش 26/10.

198. اللسان 726/11 (وصل). وينظر: ابن يعيش: شرح المفصل 26/10 ــ 27، وشرح الملوكي في التصريف ص 248، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 155/1.

199. ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 401/2. وينظر: الصبان: 329/4، والأزهري: شرح التصريح 390/2.

200. المبرد: المقتضب 92/1.

201. أبو حيان: النكت الحسان ص 249. ونسبَ الأشمونيُّ في شرحهِ (643/2) ذلكَ لقومٍ مِن أهلِ الحجازِ، وذكرَ أنّهم يتركونَ هذا الإبدالَ، ويجعلونَ فاءَ الافتعالِ وفروعِهِ بحسبِ الحركاتِ قبلها، فيُبدلُونها ياءً بعدَ الكسرةِ، ألفاً بعدَ الفتحةِ، وواواً بعدَ الضمةِ، ايتسرَ ياتسرُ فهو موتسرٌ، ونقلَ عن الجرميِّ أنَّ من العربِ مَن يهمزُ، فيقولُ:ائتسرَ يأتسرُ فهو مؤتسرٌ، ثُمَّ وصف هذه اللغةَ بالغرابةِ.

202. سيبويه: الكتاب 334/4. وينظر ابن السراج: الأصول في النحو 3269، وابن ولاد: الانتصار لسيبويه ص 236.

203. ابن عصفور: المقرب 172/2.

204. العكبري: اللباب 339/2. وينظر: برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية 31.

205. اللسان 40/2 (ستت). وينظر: ابن جني:الخصائص 56/2، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 154/1.

206. اللسان 437/13 (همن). وينظر: الفراء: معاني القرآن 267//3، وابن السكيت: إصلاح المنطق ص 301 ــ 302، والمبرد: الكامل في اللغة والأدب 59/1، وابن هشام: مغني اللبيب ص 79، والبغدادي: خزانة الأدب 552/4، والسيوطي: المزهر 473/2.

207. المطلبي: لهجة تميم وأثرها في اللغة العربية الموحدة ص 117.

208. المبرد: الكامل في اللغة والأدب 59/1، والبغدادي: خزانة الأدب 552/4.

209. ابن عصفور: المقرب 170/2، وأبو حيان: تقريب المقرب ص 124.

210. اللسان 246/3 (صدد)، و455/14 (صدي)، وينظر 458/14 (صري)، وابن السكيت: الإبدال ص 135، وابن قتيبة: أدب الكاتب ص 376، وابن عصفور: المقرب 171/2، وابن الدهان: الفصول في العربية ص 132. ولم يُشر إلى ذلكَ أبو عبيدة في (مجاز القرآن) 246/1، 205/2. وصدّى الرجلُ صفّقَ بيديه، ويتصدّى يقتربُ. والآية 35 من الأنفال.

211. ابن يعيش: شرح المفصل 25/10. وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 154/1 وابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 399/2.

212. أبو حيان: تقريب المقرب ص 124. ووهم محقق الكتاب إذ ظنّها (قصدية).

213. اللسان 420/3 (ندد). والآية 32 من سورة غافر.

214. اللسان 507/3 (لذذ). وينظر: ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث 247/4. واللذوى اللذّةُ.

215. اللسان 246/15(لذا).

216. اللسان 440/7 (حظظ). وينظر: 186/14 (حظا). وينظر: الفارسي: المسائل العضديات ص 147. وأحظيتهُ عليهِ فضلّتهُ عليه.

217. اللسان 629/11 (ملل). وينظر 405/11 (طلل)، والفارسي: المسائل العضديات ص 33. ومَلَّ الشيءَ بَرِمَ بهِ.

218. ينظر: المطلبي: لهجة تميم وأثرها في اللغة الموحدة ص 116.

219. الفرقان الآية5.

220. البقرة الآية 282.

221. اللسان 630/11 (ملل). وينظر: المبرد: المقتضب 62/1، و246، وابن قتيبة: أدب الكاتب ص 376، والفارسي: المسائل العضديات ص 33، وابن جني:الخصائص 318/2، والأستراباذي: شرح الشافية 210/3. وأملَّ الشيءَ قالهَ فكتبَ.

222. ابن الجبان: شرح الفصيح في اللغة ص 305.

223. الزمخشري: الكشاف 403/1.

224. الفيومي: المصباح المنير ص 580 (مللته).

225. ابن يعيش: شرح المفصل 24/10.

226. أبو حيان: ارتشاف الضرب 154/1.

227. ابن جني: الخصائص 233/2.

228. سيبويه: الكتاب 424/4.

229. ابن عصفور: المقرب 170/2، وأبو حيان: التقريب المقرب ص 124.

230. اللسان 26/12 (أمم). ورُسمت ائتميت في (اللسان) أُتَمَى. وينظر: ابن يعيش: شرح المفصل 24/10، وشرح الملوكي في التصريف ص 252. والبيت من الطويل، وهو لكثير عزّة في ديوانه 122/2. وفيه: رأت رجلاً، بدلاً من: تزورُ أمراً.

231. الأشموني 650/2. وينظر: ابن السكيت: الإبدال ص 135، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 154/1، وابن عصفور: المقرب 171/2. وائتميت اتخذت فلاناً إماماً.

232. الرجز في ديوانه 59. ويروى أيضاً: أوالفاً.

233. اللسان 159/12 (حمم). وينظر: سيبويه: الكتاب (هارون) 26 ـــ 27.

234. الشنتمري: تحصيل عين الذهب، مطبوع بأسفل صحائفِ الكتاب لسيبويه (بولاق) 8/1.

235. اللسان 436/13 (همن). وينظر: الأنباري: الزاهر في معاني كلمات الناس 128/1، والزجاجي: اشتقاق أسماء الله ص 227.

236. اللسان 430/14 شري. والمُشارَاةُ: المُلاجّةُ.

237. ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والاثر 468/2.

238. اللسان 159/15 (فظا). والفَظُّ أو الفَظَى ماءُ الكرشِ.

239. اللسان 49/6 (حسس). وينظر 246/15 (لذا)، وثعلب: المجالس 418/2، والسيوطي: المزهر 473/2. وحسيتُ له رققتُ له.

240. الزجاجي: الجمل ص 417.

241. اللسان 399/1 (ربب). وينظر: الفارسي: المسائل العضديات ص 33، وابن جني: الخصائص 231/2، وابن يعيش: شرح المفصل 24/10، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 154/1.

242. ابن عصفور: المقرب 169/2، وابن جني: الخصائص 233/2، وأبو حيان: تقريب المقرب ص 124، والاستراباذي: شرح الشافية 210/3، وابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 399/2.

243. البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المقاييس واللسان.

244. ابن فارس: معجم مقاييس اللغة 417/3 (طلى). والطَّلا الشَّخصُ.

245. اللسان 14/15 (الطلي).

246. اللسان 33/12 (أمم).

247. اللسان 105/9 (دفف).

248. اللسان 180/9 (شفف). وتشفّى الماء تَقضّى شُربَه.

249. اللسان 418/11 (ظلل). والمظالُ جمعُ مَظلّة.

250. اللسان 732/1 (لبب). وينظر: العكبري: اللباب 214/2.

251. البيت من الطويل، وهو في ديوانه ص 13.

252. أبو حيان: ارتشاف الضرب 154/1.

253. الانباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص 46 ـــ 74.

254. الرجز بلا نسبة في المسائل العضديات للفارسي ص 158، وفيه (المِشْعَل) بدلاً من (المَسْعَل)، والخصائص 231/2، 318، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري 746/2، والأمالي للقالي 246/2.

255. اللسان 141/3 (حدد). وينظر: ابن جني: الخصائص 231/2. وحدَّ السّكينَ شَحَذَها.

256. الفارسي: المسائل العضديات ص 158.

257. ابن يعيش: شرح المفصل 26/10. وينظر: شرح الملوكي في التصريف ص 248 ـ 249، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 154/1، وابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 400/2، وابن الدهان: الفصول في العربية ص 132.

258. اللسان 265/2 (دجج). وينظر: ابن عصفور: المقرب 172/2. وليلةٌ ديجوجٌ: مُظلمةٌ.

259. اللسان 330/2 (عنج). والعُنجُوجُ: الرائعُ من الخيلِ.

260. اللسان 511/13 (صهصه). وينظر: ابن يعيش: شرح المفصل 26/10،وشرح الملوكي في التصريف ص 253، وابن عصفور: المقرب 170/2، والاشموني:شرح الأشموني 649/2. وصَهصَهَ بالقومِ زجرَهم.

261. اللسان 489/13 (دهده). وينظر سيبويه: الكتاب 393/4، وابن السّراج: الأصول في النحو 261/3، وابن قتيبة: أدب الكاتب ص 374، والفارسي:المسائل العضديات ص 158، وابن يعيش: شرح المفصل 25/10، وشرح الملوكي في التصريف ص 253، وابن عصفور: المقرب 172/2، والممتع في التصريف 378/1، وأبو الطيب اللغوي: الإبدال 532/2، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 155/1، والسيوطي: الاشباه والنظائر 19/1، وابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 399/2 ـ 400. ودهديت الحجر دحرجته.

262. غنيم: اللهجات في الكتاب لسيبويه ص 229.

263. العكبري: اللباب 343/2.

264. الفارسي: المسائل العضديات ص 158 ـ 159. والأفنانُ الألوانُ واحدها فَنٌّ. وأمّا الأفنانُ بمعنى الأغصانُ فواحدُها فنن.

265. أبو عبيدة: مجاز القرآن 300/2.

266. ابن الجبان: شرح الفصيح في اللغة ص 305.

267. العكبري: اللباب 314/2.

268 الاشموني: شرح الاشموني 585/2.

269 اللسان 731/1 (لبب). وينظر: 239/15(لبي)، وابو عبيدة: مجاز القرآن 300/2، وابن السكيت: الابدال ص 133، وابن قتيبة: ادب الكاتب ص 367، وابن يعيش: شرح المفصل 119/1، والسيوطي: الأشباه والنظائر 19/1. والبيتُ من قولِهم: ألبَّ بالمكانِ إذا أقامَ بهِ ولزمَهُ.

270. ابن جني: سر صناعة الإعراب (تحقيق هنداوي) 774/2.

271. ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ص 247.

272. اللسان 732/1 (لبب). وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 153/1.

273. اللسان 731/1 ـ 732 (لبب). وينظر العكبري: اللباب 313/2، وابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ص 247.

274. اللسان 401/1 (ربب)، 307/14 (ربا). وينظر: ابن قتيبة: أدب الكاتب ص 374، والتبريزي: تهذيب إصلاح المنطق ص 536. ومعنى ربّاه وتربّاه:أحسنَ القيامَ عليهِ.

275. اللسان 88/2 (متت). وينظر: 285/15 (مطا)، و271/15 (متا). وتمتّى في الحَبْلِ: اعتمد عليهِ ليقطعَه أو يُمدّه.

276. اللسان 246/3 (صدد)، و455/14 (صدي)، وينظر 458/14 (صري)، وابن عصفور: المقرب 171/2، وابن يعيش: شرح المفصل 25/10، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 153/1. والآية 57 من الزخرف. وصدّى الرجلُ صفّقَ بيديه، ويتصدّى يقتربُ.

277. وينظر: المبرد: المقتضب 62/1، و246.

278. اللسان 378/14 (سرا). وينظر: ابن السكيت: الإبدال ص 134.

279. وينظر: العكبري: اللباب 314/2 ـ 315.

280. جعببتهُ وجعبيتهُ فتجعبى صرعته، الياءُ زائدةٌ، كما قالوا: سَلْقَيْتُهُ مِن سَلَقَهُ. ينظر: اللسان 267/1 (جعب).

281. اللسان 358/4 (سرر). وينظر: الفراهيدي: العين 175/8 (ذر)، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 153/1. والسّر هو النكاحُ.

282. ابن جني: الخصائص 90/2. وينظر: ابن السكيت: إصلاح المنطق ص 302، وابن يعيش: شرح التصريف الملوكي ص 250.

283. سيبويه: الكتاب 424/4.

284. ابن عصفور: المقرب 169/2، وأبو حيان: تقريب المقرب ص 124. ووهم محقق (تقريب المقرب) إذ ظنَّ أنّها (تُسرَّبْتُ).

285. اللسان 401/4 (شرر). وشرّى اللحم وضعَه خَصَفَةٍ أو غيرها ليجفّ. ولم يذكرِ ابنُ منظورٍ هذه الكلمةَ بهذا المعنى في(شرا).

286. اللسان 452/4 (صر)، و458/14 (صري). وهي الشاةُ المُحفَّلَةُ. وصرَّ الناقةَ يَصرُّها شدَّ ضَرعَها.

287. اللسان 377/5 (عزز)، و52/15 (عزا). وتعزّيت عنهُ تصَبَّرتُ.

288. اللسان 82/6 (دسس)، و 219/7 (قضض). والآيتان 9، و10 من سورة الشمس. ودَساها أخفاها.

289. الفراء: معاني القرآن 267/3. وينظر: أبو عبيدة: مجاز القرآن 300/2، وابن السكيت: الإبدال ص 134، وابن قتيبة: أدب الكاتب ص 376، وابن خالويه: ليس في كلام العرب ص 111.

290. الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 332/5.

291. اللسان 73/7 (قصص). وينظر: ابن السكيت: الإبدال ص 135، والاستراباذي: شرح الشافية 210/3.

292. ابن عصفور: المقرب 170/2.

293. اللسان 184/15 (قصا).

294. الأشموني: شرح الأشموني 649/2. وينظر: ابن يعيش: شرح المفصل 24/10، وشرح التصريف الملوكي ص 250، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 153/1،والعكبري: اللباب 314/2.

295. سيبويه: الكتاب 424/4. وينظر أبو حيان: تقريب المقرب.

296. اللسان 208/7 (فضض). وتفضَّضْتُ يحتملُ أنْ يكونَ بمعنى اتّخذتُ الفضةَ أو استعملتها.

297. اللسان 219/7 (فضض). وينظر 40/2 (ستت)، و507/3 (لذذ)، و358/4 (سرر)، و189/15 (قضي)، والفراء: معاني القرآن 267/3، والمبرد: المقتضب 62/1، 246، وابن السكيت: الإبدال ص 133، وابن قتيبة: أدب الكاتب ص 376، وابو عبيدة: مجاز القرآن 300/2، والزجاج:: معاني القرآن وإعرابه 332/5،وابن جني: الخصائص 90/2، وابن خالويه: ليس في كلام العرب ص 111، والأشموني 649/2، وابن يعيش: شرح الملوكي ص 250، وشرح المفصل 24/10. وتقضّض البازي هوى

298. ابن يعيش: شرح المفصل 25/10 حاشية رقم 1.

299. الشنقيطي: الدرر اللوامع 213/2.

300. ابن عصفور: المقرب 170/2، وأبو حيان: تقريب المقرب ص 124.

301. اللسان 404/7 (مطط)، 284/15 (مطا). وينظر: 219/7 (قضض)، وابن قتيبة: أدب الكاتب ص 376، وابن خالويه: ليس في كلام العرب ص 111. والتّمطّي التمدّدُ. والآية 33 من سورة القيامة.

302. اللسان 460/7 (لظظ). وينظر: 507/3 (لذذ). ومعنى تتلظّى تحرّك رأسها من شدّةِ توقُّدِها وخُبْثِها.

303. ينظر:اللسان 248/15 ــ 249 (لظي).

304. اللسان 320/8 (لعع)، و 40/2 (ستت)، و249/15 (لعا). وينظر: معاني القرآن 267/3، وابن السكيت: الإبدال ص 135، وإصلاح المنطق ص 302، وابن جني: الخصائص 91/2، وابن يعيش: شرح المفصل 25/10، وابن عصفور: المقرب 171/2، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 153/1. وقالَ ابنُ السكيت: "خرجنا نتلعّى أي نأخذ اللُّعاعةَ، وهو بقلٌ ناعمٌ في أولِ ما يبدو".

305. أبو حيان: تقريب المقرب ص 124.

306. اللسان 437/14 (شفي). وينظر: ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر 488/2. وشفّى فلانٌ ربِحَ.

307. اللسان 261/10 (عقق)، و80/15 (عقا). ويقالُ للدلوِ إذا طلعتْ من البئرِ ملأى: عقّت تعقية.

308. ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر 382/3.

309. اللسان 503/11 (غلل). وينظر: 134/15 (غلا). وتغلّل بالغاليةِ: تطيّبَ بها. والغالية أخلاطٌ من الطيبِ.

310. اللسان 405/11 (طلل). والطُّلّاءُ الدمُ المطلولُ، أي المهدور.

311. اللسان 12/15 (طلي).

312. 25/15 (ظلا). وتظلّى فلانٌ إذا لزم الظّلَ والدّعةَ.

313. 289/14 (ذلا). وتذلّى فلانٌ إذا تواضعَ.

314. اللسان 527/12 (كمم). وكمَّ الشيءَ وكمّمَه سدَّهُ وطيّنَهُ وسَترهُ.

315. اللسان 231/15 (كمي). وكميتُ الشيءَ إذا سترتهُ.

316. أبو حيان: ارتشاف الضرب 135/1.

317. ابن عصفور: المقرب 171/2 ، وأبو حيان: تقريب المقرب ص 124.

318. أبو حيان: ارتشاف الضرب 153/1.

139. اللسان 272/13 ـ 273 (ظنن). وينظر: 731/1 (لبب)، و88/2 (متت)، و358/4 (سرر)، و377/5 (عزز)، والفراء: معاني القرآن 172/1، و267/3، وأبو عبيدة: مجاز القرآن 300/2، وابن السكيت: الإبدال ص 134، وإصلاح المنطق ص 302.

320. أبو حيان: ارتشاف الضرب 154/1.

321. اللسان 25/15 (ظني). وينظر: ابن يعيش: شرح المفصل 24/10.

322. سيبويهك الكتاب 424/4.

323. ابن عصفور: المقرب 169/2، وأبو حيان: تقريب المقرب ص 124. والتّظني إعمالُ الظنِّ.

324. اللسان 294/13 (عنن). وعنّيتَ الكتابَ وعنّنتُه إذا عنونتَه.

325. اللسان 106/15 (عنا).

326. اللسان 104/15 (عنا). وينظر: ابن فارس: معجم مقاييس اللغة 21/4 (عن). والمعنّى المحبوس في العُنّةِ والعُنّةُ بناءٌ من حجارةٍ.

327. اللسان 315/13 (غنن). وغنّنَه جعلهُ أغنَّ. والأغن الذي يُخرجُ كلامَه من خَياشيمِه.

328. اللنسان 40/2 (ستت). وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 153/1.

329. وَهَمَ الأشموني في (شرحه 649/2) إذ نسبَ ذلكَ إلى أبي عمرو بنِ العلاءِ. ويقولُ ابنُ السكيتِ "وسمعتُ أبا عمرٍ (كذا في الإبدال والصوابُ عمرو) يقولُ: قولهُ:لم يتسنّ ..." الإبدال ص 134.

330. البقرة الآية 259.

331. الآيات 26،28،33 من الحجر.

332. اللسان 503/13 (سنه) وينظر: ابن السكيت: الإبدال ص 134، وإصلاح المنطق ص 302، وابن يعيش: شرح المفصل 24/10، وشرح الملوكي في التصريف ص 252. وتسنّى تغيّر.

333. اللسان 404/14 (سنا).

334. ينظر: الأخفش: معاني القرآن 182/1، والصبان: حاشية الصبان 336/4.

335.الفراء: معاني القرآن 127/1.

336. ابن عصفور: المقرب 169/2، وأبو حيان: تقريب المقرب ص 124.

337.ينظر في هذه المذاهب: ابن منظور 80/1 (ذرأ)، و 304/4 (ذرر)، و285/14 ــ 286 (ذرا)، والفراهيدي: العين 175/8 (ذر)، وثعلب: المجالس 177/1، والفارسي: البغداديات ص 499، والعكبري: اللباب 324/2 ــ 326.

338. اللسان 491/10 (مكك). وينظر: ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والاثر 350/4، وابن عصفور: المقرب 172/2، وابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ص 251، وابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 400/2. والمكوكُ: مكيالٌ لأهلِ العراقِ، وهو صاعٌ ونصفٌ.

339. ابن يعيش: شرح المفصل 26/10.

340. أبو حيان: تقريب المقرب ص 124.

341. اللسان 409/5 (مزز).

342. ينظر: ابن بري: التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصحاح 252/2.

343. اللسان 409/5 (مزز).

344. الفراء: معاني القرآن 267/3.

345. ابن جني: الخصائص 65/2، 68.

346. اللسان 442/8 (صوغ). وينظر و34/7 (خيص)، و300/13 (عون).

347. اللسان 34/7 (خيص). وينظر في معاقبة الواو الياءَ: الجندي: التعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصرفي، مجلة مجمع اللغة العربية، مجلد 40، 1977م.

348. أنيس: في اللهجات العربية ص 92.

349. اللسان 379/1. وينظر: ابن السّراج: الأصول في النحو 249/3. وفي أصلِ هذا الجمعِ أقوالٌ أخرى ذكرها ابنُ منظورٍ.

350.أبو حيان: النكت الحسان ص 251.

351. ينظر: ابن عصفور: المقرب 168/2، وأبو حيان: النكت الحسان ص 251.

352. اللسان 717/11 (وأل). ومنهم مَن يرى أنَّ تأسيسَه من (وول)، والهمزة فيه هي همزةُ أفعل، وأدغمت الواوانِ معاً. ومنهم مَن ذهبَ إلى أنّه من (وأل) وأنَّ الأصل (أوأل)، فقلبت الهمزةُ واواً وأدغمت. وعلى هذينِ المذهبينِ فاللفظُ ليسَ من هذا البابِ. ومنهم مَن ذهبَ إلى أنَّ أصلَهُ ووَل على

فوعل، فأبدلتِ الواوُ الأولىهمزةً. ولم يذكرْ ابنُ منظورٍ هذا اللفظَ إلا في (وأل) وينظر في الخلافِ بينَ النّحاةِ في اشتقاقِ (أول): الزجاجي: اشتقاق أسماء الله ص 204.

353. لم أعثرْ على الرجز فيما بين يدّي من مصادر.

354. الفراء: معاني القرآن 267/3.

355. اللسان 482/1 (شبب).

356. اللسان 214/14 ــ 215 (حيا). وينظر: ابن جني: المنصف شرح التصريف المازني 248/2 ــ 287، سيبويه: الكتاب 406/4، والعكبري: اللباب 144/2.

357. العكبري: اللباب 418/2 ــ 419. وينظر: ابن السّراج: الأصول في النحو 249/3.

358. اللسان 215/14 (حيا).

359. ابن جني: الخصائص: 231/2.

360. وينظر: العكبري: اللباب 403/2 ــ 404.

361. ابن يعيش:شرح الملوكي في التصريف ص 263.

362. كذا ضبطها المحقق، والوجهُ: حَيَوُتُ.

363. سيبويه: الكتاب 399/4.

364. اللسان 433/14 (شجا). وينظر: السيوطي: الأشباه والنظائر 19/1، وسيبويه: الكتاب 241/4.

365. ينظر الحلواني: الواضح في النحو والصرف "قسم الصرف" ص 104.

366. اللسان 221/14. وينظر: سيبويه: الكتاب 408/4، وابن جني: الخصائص 46/2، والسيوطي: الأشباه والنظائر 19/1.

367. كذا ضُبطت بضم القافِ والمشهور فتحُها، كما في 174/6 (قسس).

368. اللسان 7/13 (أتن).

369. يريد قولَهُ تعالى:{ذلكَ بأنّ منهم قِسّيسينَ ورُهباناً} المائدة الآية 82.

370. اللسان 174/6 (قسس).

371. الفراء: معاني القرآن 267/3. وكذا رُسمتِ اللفظتانِ بالهاءِ، ومن غيرِ ضبطِ لواوِ (دويّة)، والصوابُ دَوِّيَّةٌ بالتاء، وتشديدِ الواوِ؛ لأنَّ الإبدالَ فيها. والدوّيّة والداويّة المَفازةُ. ومرقة داويّةٌ كثيرة الدسم وينظر: التبريزي: كنز الحفاظ 641/3، و851.

372. ذهبَ إلى ذلكَ بعضُهم، وعدَّ هذا القلبَ شاذًّا لا يُقاسُ عليهِ. ينظر: اللسان 278/14 (دوا).

373. اللسان 12/4 (أخر). 12/12 ــ 13 (أدم).

374. الأزهري: شرح التصريح 372/2.

375. اللسان 12/12 ــ 13 (أدم). وينظر الأخفش: معاني القرآن 42/1.

376. ينظر اللسان 23/13 (أمن). وقد استعملَ ابنُ منظورٍ نقلاً عنِ الجوهريِّ في أثناءِ مناقشةِ آمَنَ وآدمَ عبارةَ التليينِ، بدلاً من الإبدالِ، وقد نقلَ ابنُ منظورس اعتراضَ ابنِ بريٍّ على عبارةِ الجوهريِّ،

ورأى أنَّ صوابَ قولِه: " آمنَ أأْمَنَ، بهمزتينِ، لُيِنَتِ الثانيةُ "أنْ يقولَ: "أُبدلتِ الثانيةُ". وهو ما منعَهُ العكبريُّ؛ لأنَّ الهمزةَ المُلَيّنةَ في حكمِ المحققةِ.

377. ينظر: سيبويه: الكتاب 552/3، والأخفش: معاني القرآن 42/1، والمبرد: المقتضب 158/1، والعكبري: اللباب 448/2، والسلسيلي: شفاء العليل 1084/3، والأشموني 604/2، والسيوطي: همع الهوامع 260/6.

378. العكبري: اللباب 307/2.

379. أجازَ الكسائيُّ أنْ يُبتدأَ بهمزتينِ، الثانيةُ منهما ساكنةٌ. وينظر: الأزهري: شرح التصريح 373/2.

380. اللسان 13/4 (أحر). وينظر: المبرد: المقتضب 61/1، و95، والأشموني: شرح الأشموني 607/2، والسيوطي: همع الهوامع 261/6.

381. العكبري: اللباب 307/2، وابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ص 230 ـ 231.

382. اللسان 215/14 (حيا). وينظر: 375/15 (هيا). وهيهيت بهِ أغريتُه.

383. سيبويه: الكتاب 393/4.

384. السيوطي: الأشباه والنظائر 19/1.

385. ابن السّراج: الأصول في النحو 261/3.

ثبت المراجع

1. ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمّد: النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي طبعة البابي الحلبي، بلا تاريخ.
2. الأخفش، سعيد بن مسعدة: معاني القرآن، حققه فائز فارس، الطبعة الثانية، الكويت، 1981م.
3. أدي شير: الألفاظ الفارسية المعرّبة، المكتبة الكاثوليكيّة، بيروت، 1908م.
4. الأزهري، الشيخ خالد: شرح التصريح على التوضيح، طبعة البابي الحلبي، بلا تاريخ.
5. الاستراباذي، رضي الدين محمد بن حسن: شرح شافية ابن الحاجب، حققها محمد نور الحسن وزميلاه، دار الكتب العلمية،بيروت، 1975م.
6. الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، طبعة البابي الحلبي، بلا تاريخ.
7. امرؤ القيس: ديوانه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الرابعة، دار المعارف بمصر، بلا تاريخ.
8. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحوين البصريين والكوفيين، دار الفكر، بلا تاريخ.
9. الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم:
   - أ- الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق حاتم الضامن، الطبعة الثانية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1987م.
   - ب- شرح القصائد السبع الطّول الجاهليات، تحقيق وتعليق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة، 1980م.
10. أنيس، إبراهيم :
    - أ- الاصوات اللغوية، الطبعة الخامسة، مكتبة الانجلو المصرية، 1979م.
    - ب- في اللهجات العربية، الطبعة الرابعة، مكتبة الانجلو المصرية، بلا تاريخ .
    - ج- من أسرار اللغة، الطبعة السادسة، مكتبة الانجلو المصرية، 1978 م .
11. برجشتراسر: التطور النحوي، أخرجه وصححه وعلق عليه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، 1982م.
12. ابن بري، أبو محمد عبد الله:
    - أ ـ التنبيه والايضاح عما وقع في الصحاح، تحقيق مصطفى حجازي، الطبعة الاولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980م.
    - ب ـ في التعريب والمعرب (حاشية ابن بري على كتاب المعرب)، عني باخراجه ابراهيم السامرائي، الطبعة الاولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985 م.

13. البطليوسي، ابو محمد عبد الله بن محمد ابن السيد: الاقتضاب في شرح ادب الكتاب، دار الجيل، بيروت، بلا تاريخ.

14. البغدادي، عبد القادر بن عمر: خزانةالادب، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ.

15. التبريزي، ابو زكريا يحيى بن علي:

أ ــ تهذيب إصلاح المنطق، تحقيق، فخر الدين قباوة، الطبعة الولى، دار الافاق الجديدة، بيروت، 1983م.

ب. شرح المفضليات، تحقيق علي البجاوي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، بلا تاريخ.

ج ــ كنز الحفاظ، وقف على طبعه لويس شيخو، دار الكتاب الاسلامي، القاهرة، بلا تاريخ .

16. ثعلب، أبو العباس احمد بن يحيى، مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، النشرة الثانية، دارالمعارف بمصر، بلا تاريخ.

17. ابن الجبان، ابو منصور محمد بن علي: شرح الفصيح في اللغة، دراسة وتحقيق عبد الجبار القزاز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1991م.

18. الجندي، احمد علم الدين: التعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي والصرفي، مجلة مجمع اللغة العربية، مجلد 40، 1977م.

19. ابن جني، أبو الفتح عثمان:

أ ــ الخصائص، حققه محمد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الهدى، بيروت، بلا تاريخ.

ب ــ * سر صناعة الاعراب، الطبعة الولى، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، طبعة البابي الحلبي، القاهرة، 1954م.

* سر صناعة الاعراب، دراسة وتحقيق حسن هنداوي، الطبعة الاولى، دار القلم، بيروت، 1985م.

ج ــ المنصف شرح تصريف المازني، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين، طبعة البابي الحلبي، 1954م.

20. الجواليقي، ابو منصور موهوب بن احمد: المعرب من الكلام الاعجمي على حروف المعجم، حققه ف. عبد الرحيم، الطبعة الاولى، دار القلم، دمشق، 1990م.

21. الجوهري، اسماعيل بن حماد: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق احمد عطار، الطبعة الثالثة، دار العلم للملايين، بيروت، 1984م.

22. ابن الحاجب، ابو عمرو عثمان:

أ ــ أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق فخر قدارة، دار الجيل بيروت ودار عمار عمان، 1989م.

ب ــ الايضاح في شرح المفصل، تحقيق وتقديم موسى العليلي، مطبعة العاني، بغداد، بلا تاريخ.

23. الحلواني، محمد خير: الواضح في النحو والصرف " قسم الصرف " ، دار المأمون للتراث، دمشق، بلا تاريخ.

24. الحموي، ياقوت بن عبد الله: معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1979م.

25. ابو حيان، اثير الدين محمد بن يوسف:

أ ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وتعليق مصطفى النماس، المكتبة الازهرية للتراث، القاهرة، 1977م.

ب ـ تقريب المقرب، تحقيق عفيف عبد الرحمن، الطبعة الاولى، دار المسيرة، بيروت، 1982م.

ج ـ النكت الحسان في شرح غاية الاحسان، تحقيق ودراسة عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988م.

26. ابن خالويه، الحسين بن أحمد: ليس في كلام العرب، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت، 1979م.

27. ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن: جمهرة اللغة، حققه وقدم له رمزي بعلبكي، الطبعة الاولى، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م.

28. ابن الدهان، ابو محمد سعيد بن المبارك: الفصول في العربية، حققه فائز فارس الطبعة الاولى، دار الامل اربد ومؤسسة الرسالة بيروت، 1988م.

29. رابين، حاييم: اللهجات العربية الغربية القديمة، ترجمة عبد الرحمن ايوب، مطبوعات جامعة الكويت، 1986م.

30. الراغب الاصفهاني، ابو القاسم الحسين بن محمد: المفردات في غريب القرآن، تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، بلا تاريخ.

31. الزجاجي، ابو اسحاق ابراهيم بن السري:

أ ـ اشتقاق اسماء الله، تحقيق عبد الحسين المبارك، الطبعة الثانية، مؤسسة لبرسالة، بيروت، 1986م.

ب ـ الجمل في النحو،حققه وقدّم له علي توفيق الحمد، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة بيروت ودار الأمل إربد، 1984م.

ج ـ معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل الشلبي، الطبعة الأولى، دارالحديث، القاهرة، 1994م.

32. الزمخشري، جار الله محمود بن عمر: الكشاف، حقق الرواية محمد الصادق قمحاوي، الطبعة الأخيرة، طبعة البابي الحلبي، القاهرة، 1972م.

33. ابن السّراج، أبو بكر محمد بن سهل: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت،1985م.

34. السلسيلي، أبو عبد الله محمد بن عيسى: شفاء العليل في إضاح التسهيل، دراسة وتحقيق الشريف البركاتي، الطبعة الأولى، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1986م.
35. ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب:
أ ـ الإبدال، تقديم وتحقيق حسين محمد شرف، القاهرة، 1978م.
ب ـ إصلاح المنطق، شرح وتحقيق أحمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر، 1965م.
36. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر:
أ ـ الكتاب، تحقيق وشرح محمد عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1957م.
ب ـ الكتاب، الطبعة الأولى، بولاق، القاهرة، 1316هـ.
37. ابن سيده: المخصص في اللغة، بولاق، 1316 ـ 1321 هـ.
38. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن:
أ ـ الأشباه والنظائر في النحو، حققه طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1975م.
ب ـ الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق وتعليق أحمد قاسم، الطبعة الأولى، القاهرة، 1976م.
ج ـ همع الهوامع، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1980م.
د ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق محمد جاد المولى بك وزميليه، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، 1987م.
39. الشنقيطي، أحمد بن الأمين: الدرر اللوامع على همع الهوامع، الطبعة الثانية، دار المعرفة، بيروت، 1973م.
40. الصبان، محمد بن علي: حاشية الصبان على شرح الأشموني، طبعة البابي الحلبي، القاهرة، بلا تاريخ.
41. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، حققه السيد الشرقاوي، الطبعة الأولى مكتبة الخانجي، القاهرة، 1978م.
42. الضبي، المفضل بن محمد: المفضليات، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، الطبعة السادسة، دار المعرفة، القاهرة بلا تاريخ.
43. أبو الطيب اللغوي، علي بن عبد الواحد: الإبدال، تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق، 1960م.
44. عبد التواب، رمضان:
أ ـ التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، الطبعة الاولى، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، 1983م.

ب ــ التغييرات التاريخية والتركيبية للأصوات اللغوية، مجلة مجمع اللغة العربية، جزء1، مجلد 51، دمشق، 1975م.

ج ــ فصول في فقه اللغة، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، 1983م.

45. عبد الباقي، محمد فؤاد: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بلا تاريخ.
46. أبو عبيدة، معمر بن المثنى: مجاز القرآن، عارضه وعلق عليه محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، بلا تاريخ.
47. العجاج: الديوان، تحقيق عزة محمد حسن دروزة، دار الشرق، بيروت، 1971م.
48. ابن عصفور، علي بن مؤمن:

أ ــ الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، المطبعة العصريّة، حلب، 1970م.

ب ــ المقرّب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد، 1972م.

49. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، بيروت ودار الفكر دمشق، 1995م.
50. عمر، أحمد مختار: دراسة الصوت اللغوي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، 1976.
51. غنيم، صالحة راشد: اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنيةً، الطبعة الأولى، جدّة، 1985م.
52. ابن فارس، أبو الحسين أحمد:

أ ــ الصاحبي، تحقيق أحمد صقر، طبعة البابي الحلبي، القاهرة، بلا تاريخ.

ب ــ معجم مقاييس اللغة، عبد السلام محمد هارون الطبعة الثانية، طبعة البابي الحلبي، القاهرة، 1969م.

53. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد:

أ ــ البغداديات، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، بغداد، 1983م.

ب ــ المسائل الحلبيات، تحقيق حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم دمشق ودار المنار بيروت، 1987م.

ج ــ المسائل العضديات، تحقيق علي المنصوري، الطبعة الأولى، عالم الكتب بيروت، 1986م.

54. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد: معاني القرآن، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، 1980م.
55. فندريس: اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، القاهرة، 1950م.
56. الفيومي، أحمد بن علي: المصباح المنير، المكتبة العلمية، بيروت، بلا تاريخ.
57. القالي، أبو علي: الأمالي، دار الكتاب العربي، بيروت، بلا تاريخ.

58. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم: أدب الكاتب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، مطبعة السعادة بمصر، 1963م.

59. الكسائي، أبو الحسن علي بن حمزة: ما تلحن فيه العامة، تحقيق رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، بلا تاريخ.

60. كثّير عزة: الديوان، بيروت، 1971م.

61. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد:

أ ـ الكامل في اللغة والأدب، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، 1997م.

ب ـ المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ.

62. المطلبي، غالب فاضل: لهجة تميم وأثرها في العربيّة الموحدة، منشورات وزارة الثقافة والفنون، العراق، 1978م.

63. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ.

64. ابن هشام، جمال الدين:

أ ـ مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك ومحمد حمد الله، الطبعة الثالثة، دار الفكر، بيروت، 1972م.

ب ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، الطبعة السادسة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1980م.

65. ابن ولاد، أبو العباس أحمد بن محمد، دراسة وتحقيق زهير سلطان، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م.

66. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي: شرح المفصل، عالم الكتب بيروت ومكتبة المتنبي القاهرة، بلا تاريخ.